

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

ضريبة المبيعات في مراحلها الثلاثة

عدد خاص عن

مشاكل تطبيق المرحلة

الثانية والثالثة للضريبة العامة

على المبيعات

يتضمن العدد ملحقاً خاصاً عن

القانون رقم 17 لسنة 2001 بتطبيق

المرحلتين الثانية والثالثة واللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة العامة على المبيعات

وتوصيات ندوة أكاديمية السادات بشأن

مشاكل تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات

مجلة المال والتجارة

مجلة شهرية علمية - إقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً - أكتوبر ٢٠٠١ - العدد ٢٩٠

نائب رئيس التحرير

إبراهيم إسحق عبد الحميد

رئيس التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

الإدارة والإعلانات والتحرير

١١ ش مريت باشا - ميدان التحرير القاهرة ت: ٥٧٤٦٣٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس: ٥٧٥٠٤١٩

فى هذا العدد

• واقعة البيع الأول وتطبيق المرحلتين
الثانية والثالثة لضريبة المبيعات

٤٢ -

• مشكلة حق الاطلاع وتصوير المستندات فى الرحلة الثانية
والثالثة لضريبة المبيعات

٥٠ -

• تأثير الضريبة العامة على المبيعات
على صناعة وتجارة الذهب وكيفية العلاج

٥٥ -

• ندوة تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات

٥٨ -

• قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من
الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١

لسنة ١٩٩١ م (١)

٦٠ -

• وزارة المالية - قرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون الضريبة العامة على المبيعات

٦١ -

• كلمة التحرير - ضريبة المبيعات فى مراحلها الثلاثة

٢ -

• حجبية الأحكام الصادرة من محكمة النقض وتعدى أثرها
موضوع النزاع

٤ -

• عدم دستورية الضريبة الإضافية فى قانون ضريبة
المبيعات بمراحلها المختلفة

٩ -

• الخصم الضريبى وشبهه عدم دستورية المادة (١٨)
من اللائحة التنفيذية الجديدة

١٥ -

• نظام التحكيم فى منازعات الضريبة العامة على
المبيعات

٢٢ -

• بعض المشاكل التطبيقية للضريبة العامة على المبيعات فى ظل
تطبيق المرحلة الثانية والثالثة

٣٧ -

• المشكلات الأولية لتطبيق المرحلتين
الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات

٣٧ -

• الأبحاث المنشورة بالقسم الأول محكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

ثمن النسخة

■ جمهورية مصر العربية ١٥٠

سوريا ٣٥ ل س ليبيا ٥٠٠ درهم

لبنان ١٥٠٠ ليرة السودان ٤٠ جنيه

العراق ١٠٠٠ فلس الجزائر ٥ دينار

الأردن ٦٠٠ فلس الكويت ٦٠٠ فلس

السعودية ٧ ريال دول الخليج ٨ درهم

الإشتراكات

■ الإشتراكات السنوية ١٨ جنيهات مصري داخل

جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار

الأمريكي فى جميع الدول العربية

■ ترسل الإشتراكات بيشيك أو حوالة بريدية باسم

مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه:

■ الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

ضريبة المبيعات في مراحلها الثلاثة



أحمد عاطف عبد الرحمن

ولا شك أن لكل قانون ولكل قرار وزارى إيجابياته وسلبياته وأوجه من القصور فى التشريع وعند وضع مواد اللائحة .

لقد أوجد القانون حالة من الازدواج الضريبى بالنسبة للسلع المستوردة حيث تخضع الضريبة الجمركية للضريبة العامة على المبيعات بعد إضافتها للقيمة الاستيرادية للسلع فى المرحلة الثانية والثالثة . وبالنسبة للمنشآت التى ينقسم إنتاجها بين السوق المحلى والتصدير حيث لا يسمح لها بخضم المدخلات حيث قصرها على المنشآت القاصرة نشاطها على التصدير .

وقد يلاحظ الباحث من البداية أن الغرض المالى وهدف وفرة الحصيلة المرتقبة كانت وراء السمات المميزة لأحكام اللائحة التنفيذية .

والدولة الآن بصدد تعديل تشريعى شامل للمنظومة الضريبية بفروعها الأربعة وقد أعلن السيد وزير المالية الملامح الرئيسية لمشروع قانون

صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بخصوص تطبيق الرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ مع بداية تطبيقه فى مايو من عام ١٩٩١ كما صدرت اللائحة التنفيذية بقرار من وزير المالية رقم ٤٧٩ لسنة ٢٠٠١ تشمل الأحكام التمهيدية وفرض الضريبة واستحقاقها وكيفية حساب الضريبة والفواتير وطريقة تقديم الإقرارات والإخطارات والفواتير والسجلات وطريقة التسجيل وكيفية خصم الضريبة والإعفاء منها ووردها وكيفية تحصيل الضريبة وكيفية الرقابة على العملية من بدايتها حتى سدادها .

مشاركة دافعى الضريبة فى مناقشة التشريع قبل صدوره وهذه صفة يتصف بها جميع التشريعات الصادرة فى سنوات ما بعد الثورة والتي كانت تتقاذفها الأغراض والأهداف .

ونحن نأمل أن يراعى المشرع الضريبى فى تعديلاته الجديدة القواعد العامة التى سبق ذكرها فهى قواعد عامة وعالمية وليست خاصة بالمجتمع المصرى ونحن فى هذا العدد والذى قصرناه على توضيح أبعاد ضريبة المبيعات بغروعهما الثلاثة أملا فى أن نضعها تحت نظر القارئ . . . لكى يلم بكل أبعادها القانونية والفقهية والتطبيقية وأراء القضاء وكل ما يتعلق بهذه الضريبة الغريبة على مجتمعنا والجديدة فى قواعدها وأحكامها .

ولاشك أن قانون الضريبة الصادر فى عام ١٩٩١ يحتاج لإعادة دراسة على ضوء مشاكل التطبيق التى ظهرت حتى نصل إلى المعقول والمقبول لدى مجتمع الضريبة وبالذات الضريبة الإضافية والتي هى ضريبة فوق الضريبة وفاقته فى قسوتها الضريبة الأصلية فى حد ذاتها .



الضرائب - وكما نتمنى أن تتصف التعديلات الجديدة بالقواعد الرئيسية والتي هى مبادئ عامة لأى نظام ضريبى يجب أن توضع فى الحسبان أمام المشرع نذكرها فى الآتى :

- (١) تحقيق العدالة فى توزيع الأعباء .
 - (٢) الشفافية والوضوح حتى لا تحمل أكثر من معنى وتكون سهلة التطبيق بالنسبة لأطراف المنظومة الضريبية .
 - (٣) الملاءمة من حيث موعد تحصيل الضريبة بما يتماشى مع الظروف الخاصة بدافعى الضريبة .
 - (٤) الاقتصاد فى النفقات بحيث لا تطغى تكلفة التحصيل على الحصيلة .
 - (٥) وفرة الحصيلة وهو الهدف العالى والذى يطغى على فكر وعقل المشرع بحيث ينسب باقى الأهداف السابقة فما يدفعه للتشريع الجديد هو الحصيلة والموازنة العامة والعجز الدائم فيها .
- إن مواكبة التعديل الضريبى لصدور قانون المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات جعل الحديث بين منظمات الأعمال والاتحادات أن يأخذها بجدية واهتمام .

والمراجعة الشاملة المتأنية للمشروع الجديد مطلوبة لأن المجتمع المصرى مصاب منذ عام ١٩٣٩ بعملية التحميل والترقيم لقوانين الضرائب وهذا ناتج من عدم التأنى فى إصدار التشريعات وعدم

مجلة أحكام الصادر من محكمة النقض وتأثيرها في القضاء والنزاع

بقلم

مريم ملاك

المحامية وخبيرة الضرائب

مقدمة:

تأثرت العديد من الخلافات بين المكلفين ومصلحة الضرائب على المبيعات حول تطبيق أحكام محكمة النقض ففي الوقت الذي رفضت فيه مصلحة الضرائب على المبيعات تطبيق المبادئ القانونية التي انتهت إليها المحكمة بشأن الخلافات التي وقعت بين المكلفين ومصلحة الضرائب استناداً إلى أن تطبيق أحكام النقض لا يتم ولا يسرى إلا في خصوصية الخلاف الذي عرض على محكمة النقض وبالنسبة لأطرافه فقط . وبالتالي لا يحق لأى من المكلفين الاستناد إلى هذه الأحكام والاستئناس بها في أى نزاع قائم بين المصلحة وبينهم . لأنه من وجهة نظر مصلحة الضرائب على المبيعات فإن أحكام محكمة النقض يقتصر سريانها على أطراف الدعوى ولا يمتد إلى سواهم ، أى أنها طبقت مبدأ خصوصية هذه الأحكام وليس عموميتها .

وسيتناول الباحث في هذا البحث طبيعة أحكام

الصادرة من محكمة النقض في ضوء اختصاصها ومدى إلزاميتها ومدى جواز الاستناد إليها في خلاف قائم بين خصوم آخرين بخلاف الخصوم في الدعوى الأولى أو لمدعين خلاف الذين صدر لصالحهم هذه الأحكام .

المبحث الأول

ماهية وطبيعة الطعن بالنقض

سيتناول الباحث في هذا الجزء طبيعة أحكام النقض للتعريف بهذه المرحلة من مراحل المنازعة القضائية . يرى البعض (١) أن الطعن بالنقض طريق طعن غير عادي يهدف إلى إلغاء الحكم المخالف للقانون ويحقق في النهاية توحيد أحكام القضاء بشأن تطبيقها وتفسيرها والطعن في الحكم بالنقض طريق طعن غير عادي ، يهدف إلى إلغاء الحكم المطعون فيه .

ويرى الباحث أنه طريق غير عادي ، لأنه لا يجوز الطعن بالنقض إلا في الأحوال التي نص عليها القانون على سبيل الحصر ، ويقتصر مهمة محكمة النقض على

(١) الدكتور أحمد السيد الصاوي - الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية - دار النهضة العربية - ١٩٩٨ ص ٧٩١

مراقبة الحكم المطعون فيه من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وما إذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق على هذه الوقائع حكم القانون السليم أم لا ، ويحقق الحكم بالطعن بالدرجة الأولى المصلحة العامة ويوجه إلى القاضي الذي خالف القانون ، ومحكمة النقض هي محكمة قانون يأتي ترتيبها على قمة القضاء العادي ، وتراقب صحة تطبيق المحاكم للقانون وسلامة تفسيره وتأويله ، ومن ثم يحقق مبدأ المساواة والعدالة .

أساس جميع حالات الطعن بالنقض هو مخالفة القانون :

إن مخالفة أحكام القانون هي أحد أسباب الطعن بالنقض في ضوء الفقرة الأولى من المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ^(١) التي تنص على أنه :

للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الآتية :

- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ومن ثم فإن مخالفة القانون هي السبب الوحيد للطعن بالنقض ، لأن الحالات الأخرى للطعن بالنقض الواردة في هذا القانون هي في حقيقتها صور لهذه المخالفات ونوعاً منها .

محكمة النقض تعمل على توحيد المبادئ والتضارب في الأحكام ،

تنص مادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على أنه

للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم إنتهائي - أي كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي نظراً لأن صدور حكم من أحد المحاكم خلافاً لحكم آخر يخالف المادة ١٠١ من قانون إثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ^(٢) التي تنظم حجبة الأحكام ، ومن ثم كان لا بد من الالتجاء إلى جهة للقضاء على هذا الإختلاف وحسمه لترسيخ قاعدة حجبة الأحكام .

ف للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم إنتهائي أي كانت المحكمة التي أصدرته في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ويشترط للفصل في ذلك أن يتوافر الشروط الثلاثة التالية :

١ - أن يكون الحكم الأول قد حاز قوة الأمر المقضي سواء صدر حائزاً لهذه القوة أو صدر ابتدائياً ثم سقط الطعن فيه بقبوله أو لتفويت ميعاد الطعن فيه .

٢ - أن يكون الحكم الثاني قد صدر إنتهائياً أي كانت المحكمة التي أصدرته .

٣ - أن يفصل الحكم الثاني في ذات النزاع الذي فصل فيه الحكم الأول ، وبين نفس الخصوم ، وأن يكون كلاهما مناقض للآخر .

ويقوم الطعن بالنقض على حقيقة مؤداها أن هناك قاعدة قانونية واجبة التطبيق في النزاع حاد عنها الحكم

(١) الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٩ الصادر في ٩ مايو ١٩٦٨ ، وأجريت عليه عدة تعديلات .

(٢) القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المنشور في الجريدة الرسمية العدد الصادر في ٣٠ مايو ١٩٦٨ وأجريت عليه عدة تعديلات .

لرقابتها وتدخل في اختصاصها وهذا يؤكد حجية أحكام محكمة النقض سواء في الموضوعات التي فصلت فيها أو فيما تصدت له من تفسير فهو عنوان الحقيقة سواء في الخلاف الذي عرض أمام القضاء أو في أي نزاع يقوم بين أطراف خصومة آخرين لأن جوهر المشكلة أو موضوع الخلاف لم يتغير ومن ثم يسرى عليها نفس ما انتهت إليه المحكمة لأنه صادر من محكمة القانون ولا تقتصر حجيتها على أطراف الحكم ولكن على منازعة من نفس النوع وأمام كافة الجهات لأن إن لم يكتسب حجية مطلقة في مجال تطبيق النص فإنه يكتسب كل الحجية في مجال تفسيره لأن الخلاف حول القانون أو تفسيره يسم بالتجرد عن الموضوع الذي قد يختلف من حالة لأخرى أو طبقاً لأطراف الخصومة ، ومن ثم فإن محل الطعن بالنقض محله الغلط في القانون فمسألة القانون هي التي تباشر عليها محكمة النقض رقابة واسعة أما مسائل الواقع فإن محكمة النقض لا تباشر بالنسبة لها سوى رقابة محددة (٤).

ويرى البعض (٥) أن من غير المجدي محاولة تحديد نطاق رقابة محكمة النقض على أساس الفصل بين الوقائع والقانون وقصر رقابتها على الثانية دون الأولى ، فمحكمة النقض تبسط رقابتها على ماتم الفصل فيه من حيث الواقع

المطعون فيه ، فانتهى إلى نتيجة وردت في منظوقه خالفت القانون بمعناه الواسع الذي يشمل كل قاعدة لها قوة القانون أيا كان مصدرها كالألوائح المنفذة للقوانين والشريعة الإسلامية بل ويمتد الأمر ليشمل العرف والعادة والاتفاقيات الدولية بل وأيضاً قواعد العدالة (١) ما يسمح للتشريع الوطني بتطبيقه من قواعد أجنبية . والظن بالنقض الراجع إلى مخالفة القانون لا يقتصر على أطراف الدعوى أو بناء على الطعن المقدم منهم ولكن لمحكمة الخلاف أن تطبق صحيح القانون من تلقاء نفسها فهو من صميم اختصاصها .

يتدرج تحت ذلك صدور قانون جديد أثناء نظر الدعوى يحكم الخصومة ويلغى النص الذي قام عليه الحكم المطعون فيه ، ذلك أن مهمة محكمة النقض هو تقرير حكم صحيح القانون في الطعون التي تعرض عليها وليس مجرد البحث عن الخطأ المنسوب للقاضي الذي أصدر الحكم (٢) .

كما تنص على محكمة النقض للخلاف أو النزاع المطروح أمامها طعناً في تفسير نص قانوني أو إساءة تفسيره بشكل يخرج عن روحه ، والحكمة منه (٣) وهو ما نسميه التفسير القضائي .

وأنه يعد مسألة قانون هو ما أخضعته محكمة النقض

(1) Jauffret . No 341 Viacoent & No 663 & Morel. No6660 & Glasson Et Tissier. T/3. No95

(٢) الدكتور أحمد السيد الصاوي - الأسباب الجديدة أمام محكمة النقض بالنسبة للطعن المدني - دار النهضة العربية - ١٩٧٨ ص ٥٤ .

(٣) الدكتور محمد حاسد فهمي - شرح قانون المرافعات - ١٩٨٠ بند ٧٤٥ .

(٤) الدكتور أحمد السيد الصاوي - نطاق رقابة محكمة النقض - دار النهضة العربية ١٩٨٥ ص ١٢٣ وما بعدها .

(٥) للدكتور أحمد السيد الصاوي - الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية مرجع سابق ص ٨٩ .

الخلاف التي تضمنها الحكم المطعون فيه ، ويمتد ذلك إلى الرقابة على تسبب الأحكام وهو ما يجعل وظيفة رقابة محكمة النقض على القانون تمتد لتشمل ما هو أكبر من التكييف القانوني .

ب- رقابة محكمة النقض على استخلاص النتائج القانونية :

إن استخلاص النتائج القانونية هي جزء لا يتجزأ من التكييف القانوني للوقائع ومن ثم يجب الحكم بناء على مقتضى هذا التكييف وسواء كان القانون ينظم حلاً يجب الالتزام به أم نص على الحل مع إعطاء سلطة تقديرية القاضي فانه يخضع لرقابة النقض في كليهما .

ج- رقابة محكمة النقض على صحة الحكم والإجراءات التي تؤثر على الحكم والطعن بالبطالان فيها :

فالبطلان الذي يشوب صحة الحكم أو في الإجراءات المتعلقة بإجراءات الدعوى وتمتد رقابة محكمة النقض على الطعن في صحة الأحكام والإجراءات المؤثرة على الحكم .

المبحث الثاني

مدي حجية أحكام النقض في التطبيق بالنسبة للخلافات التي تثار ولم تعرض

على القضاء

في ضوء طبيعة أحكام النقض فإن أحكام النقض ليس لها أثر ناقل كمحكمة الاستئناف .

وأحكام محكمة النقض تحوز قوة الأمر المقضى ولا

والقانون على السواء ، فهي تشمل صحة الوقائع أو التحقق من وجودها ومن ثم فإن سلطة القاضي الموضوع وبالتالي الجهة الإدارية في إثبات الواقع ليست مطلقة وهي وإن كان ظاهرها الواقع إلا أنها في حقيقتها رقابة على تطبيق القانون لأنها متعلقة بسلطة القاضي في تطبيق قانون الإثبات ويقال ذلك أيضاً بالنسبة للتحقق من الوجود المعادى للواقع ومدى كفاية الأسباب الواقعية لتطبيق النص على موضوع الخلاف .

كما تراقب محكمة النقض منطقة القرارات الواقعية وهي أيضاً لاتخرج عن الرقابة القضائية على الأحكام بحيث تتفق وتتسق هذه الأحكام مع قواعد القانون في مرحلة التطبيق ، لأن الرقابة على صحة تطبيق قواعد القانون يمتد إلى المنطق السليم لتطبيقه من تكييف قانوني للواقع واستخلاص وما يترتب على هذا التكييف من نتائج ولا يعتبر هذا توسعاً في رقابة محكمة النقض في تطبيق صحيح القانون

وسوف يتناول الباحث عناصر رقابية محكمة النقض القانونية على الأحكام كما يلي :

أ- رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني .

ب- رقابة محكمة النقض على استخلاص النتائج القانونية .

ج- رقابة محكمة النقض على صحة الحكم أو الإجراءات التي تؤثر على الحكم والطعن بالبطالان فيها .

أ- رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني :
أى الرقابة على تكييف القاضي للوقائع القانونية وهو اجتهاد القاضي في تطبيق نصوص القانون على واقع

على المبيعات ، فان تمسكت وتعللت بأن أحكام محكمة
النقض تحوز الحجية بالنسبة لأطراف الخلاف دون سواهم
من الأفراد والمكلفين الذين لم يكونوا أطرافاً فى الدعوى
فانها تكون قد خرجت عن المستقر عليه فقهاً وقضاء
بالنسبة لأحكام محكمة النقض وحجيتها ويكون ما ذهب
إليه غير صحيح وسيكون أثره المباشر هو المزيد من
التقاضى والمزيد من الدعاوى بين المكلفين ومصلحة
الضرائب وهذا يتعارض مع موقف الدولة المؤيد لإنهاء
المنازعات داخليا والقضاء على الدعاوى لما ذلك من أثر
على تحسين وتلطيف العلاقة بين الممولين ومصلحة
الضرائب على جهة وحسيلة الضرائب من جهة أخرى.

يجوز الطعن فيها بأى شكل من أشكال الطعن العادية وغير
العادية .

ولا يعنى أن تنحصر القيمة القانونية لحكم محكمة
النقض فى المسائل القانونية التى فصلت فيها ، ذلك أن
محكمة النقض إذا استقرت فى أحكامها على مبدأ قانونى
معين ، أخذته عنها محاكم القضاء العادى وأصبح فى
نظرها بمثابة القانون ، لما لمحكمة النقض من مكانة أدبية
ويستبان مما تقدم أن لأحكام محكمة النقض حجية مطلقة
فيما فصلت فيه من موضوعات . فإذا كانت هذه الحجية
تقوم أمام القضاء نفسه فإنه من باب أولى أن تكون هذه
الحجية أمام الجهات الإدارية ومنها مصلحة الضرائب



قطاع الشؤون العامة
إدارة العلاقات العامة

الأمين الأولية

نحن

شعب مصر العظيم

بأياد أكنوبير المبيحة

العنوان: القاهرة- ٤١ شارع قصر النيل تليفون: ٢٩٢٠٥١١ فاكس: ٢٩٠٩١٣٢

E. Mail : Nice@soficom.com.eg

عدم دستورية الضريبة الإضافية في قانون ضريبة المبيعات بمراحلها المختلفة

بقلم

عايدة حنا جرجس

خبير مالي واقتصادي

مقدمة

تم تقرير الضريبة العامة على المبيعات
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ثم أدخلت
عليه تعديلات أهمها التعديل المقرر
بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ لتجنب عدم
دستورية بعض النصوص الواردة فيه
وتدارك بعض مشاكل التطبيق .

ثم صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ في ٢٤ مايو
٢٠٠١ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٢١ (تابع) في ٢٤
مايو ٢٠٠١ .

وأصبح على المسجلين تسجيل اسمائهم كمكلفين
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القانون وبدأ العمل
بإحكامه من ٢٠٠١/٧/١ .

وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا القانون هو تدبير

موارد مالية إضافية وتحقيق العدالة في التطبيق باستكمال
سريانها على كل المكلفين وهو هدف جميل لا خلاف
عليه إلا أن هذا القانون قد شابه العديد من أوجه عدم
الدستورية إما نتيجة المغالاة في الجزاءات أو عدم التوازن
في العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية أو بعض مآلات
التطبيق وكلها تمس العدالة الاجتماعية والنصوص
المتعلقة بالجزاءات المنصوص عليها في الدستور ومن
أبرز صور عدم الدستورية في هذا القانون والذي امتد إلى
تطبيق المرحلة الثانية والثالثة والضريبة الإضافية .

إن الطعن بعدم الدستورية يأتي دائماً نتيجة الغلو في
النصوص القانونية أو تجاوز التطبيق لنصوص الدستور
ويمكن أن تمتد آثاره إلى أبعد من مجرد وقف العمل
بالنص المعيب أو الذي اعتور بعيب عدم الدستورية إلى
اضطراب التطبيق وعدم الدستورية وهو ما نفاشد مصلحة
الضرائب في الابتعاد عنه .

للتأخير بالضريبة الإضافية لا يغير وصفها من ناحية كما وأنها تظل بالعدالة من ناحية أخرى لأنه يجعل الممول في أحوال كثيرة يلجأ إلى سداد ضريبة لا تستحق عليه خشية هذا المقابل ، ومن ثم أصبح يعوق العدالة .

المبحث الأول

العقوبات والجزاءات والتعويضات ومواقع مقابل التأخير منهم

يرى البعض ^(١) أن مقابل التأخير ليس عقوبة بمعناها المعروف بل هو تعويض مالي قانوني متعارف عليه في حالة التأخير في سداد دين أو قرض أو التزام مالي وهذا حق قانوني ليس لطرف واحد فقط الممول أو الخزنة العامة - بل للطرفين معا كما سيأتي .

فالتأخير في سداد مستحقات الدولة من ضرائب ورسوم وخلافه يكون من نتيجته أن يستحق على تلك المتأخرات مقابل تأخير قانونا يجب على المدين سدادها طوعا أو جبرا وفي المقابل فإن الخزنة العامة تفرض على نفسها مقابل تأخير في حالة كونها مدينة للممول كتحصيل مبالغ فوق مستحقاتها مثلا .

وهذا التعريف لمقابل التأخير أوضح ما يكون في قانون الضرائب على الدخل ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (المادة ٤٧ والمادة ١٧٢ من نفس القانون - إن القوانين الخاصة بفرض الضرائب والرسوم لنما تحدد سعرا أو معدلا ثابتا لمقابل التأخير .

مبحث تهديدي

الضريبة الإضافية

تنص المادة ١ من الباساب الأول وعنوانه أحكام تهديدية على أنه :

« الضريبة الإضافية - ضريبة مبيعات إضافية بواقع ٠,٥ ٪ من قيمة الضريبة غير المدفوعة عن كل أسبوع أو جزء منه يلي نهاية الفترة المحددة للسداد ، .

وطبقاً لهذا النص فإنه يستحق مقابل تأخير تم تسميته في هذا القانون الضريبة الإضافية بمعدل ٢٦ ٪ سنوياً وربما زاد على ذلك لأن كمسور الأسبوع ولو يوم واحد تحسب عنها ضريبة إضافية ٠,٥ ٪ .

طبيعة مقابل التأخير

مقابل التأخير هو تعويض للخزنة العامة عن توريد الضريبة أو تحصيلها في المواعيد المقررة قانونا نتيجة ما أصاب الخزنة العامة من أضرار ، ومن ثم فإن مبدأ الإثراء ليس من ضمن أهداف الخزنة العامة من تحصيل مقابل التأخير .

كما وأن مقابل التأخير هو جزاء يُقدر بقدره ومن ثم لا يجب أن يتعدى الأمر ذلك إلى تضمه عقوبة دون نص قانوني ينظمه ، وإلا اعتور بعيب التعدد والتجاوز وهذا الأمر يجعل العقوبة والجزاء متعددي الفعل وهو أمر غير دستوري ، كما سيتضح عند تناول أمر عدم دستورية النص الحالي للضريبة الإضافية ، لأن تسمية مقابل

(١) الأستاذ / محمد سعد إبراهيم مقابل التأخير في سداد مستحقات الدولة من الضرائب للرشد - نشرة دورية يصدرها ارثر اندرسون مصر والمحاسبون المتضامنون - العدد الثالث عشر - ديسمبر ١٩٩٩ ص ٨٧ . ٨٨

أما العقوبات والجزاءات فتختلف من ضريبة لأخرى حيث تحكمها عوامل خاصة بكل ضريبة أو رسم حيث إن لكل ضريبة سمات وملامح وبيئة تحكم معموليها والملتزمين بتوريدها .

فالضريبة الواحدة تختلف في أحكامها من حيث الالتزام بتوريدها فقد يكون الالتزام على الممول نفسه أو يكون على غيره ممن يحصل الضريبة لحساب الخزنة العامة وبطبيعة الحال تختلف الأحكام لكل منهما .

وهذه العقوبات والجزاءات لها ضوابط فقهية ودستورية لا يجب أن تتعداها وإلا أصبحت مجاوزة لحدود العدالة والمنطق والدستور .

ونشير في هذا الصدد إلى صدور عدد من الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا بإبطال بعض النصوص القانونية التي ارتأت فيها المحكمة تجاوز فرض العقوبة للفعل نفسه والذي وقع الجزاء بسببه .

ويلاحظ أن مقابل التأخير يأخذ أشكالا عديدة ونسبا متفاوتة في الضرائب فتصل إلى ١٢ ٪ سنوياً بالنسبة لضرائب الدخل بينما يصل هذا المقابل إلى ٢٤ ٪ بالنسبة لرسم تنمية الموارد ويصل إلى ٢٦,٥ ٪ بالنسبة للضريبة العامة على المبيعات ويأخذ شكل الضريبة الإضافية .

وفي الوقت الذي يصل فيه مقابل التأخير إلى حدود مقاربة لسعر الإقراض في ضرائب الدخل يتجاوز ذلك إلى الضعف أو أكثر من ذلك في كل من رسم تنمية الموارد والضريبة العامة على المبيعات وضريبة الملاهي .

وهذا التفاوت يثير تساؤلاً حول طبيعة مقابل التأخير باعتباره تعويضاً أم جزاءً مقررًا قانوناً عن التأخير في سداد الضرائب والرسوم كما تقدم ويثير تساؤلاً آخر حول مدى دستورية هذا المقابل وهل يحق للمشرع أن يقرر أي نسبة كمقابل تأخير .

وإذا سلمنا بأن مقابل التأخير عبارة عن تعويض للخزنة العامة عن التأخير في السداد والتوريدات فإن هذا التعويض يجب أن يجري في حدود سعر الفائدة التي يحددها البنك المركزي للإقراض والخصم والخروج على ذلك يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة إطلاقاً حيث إن سعر الفائدة فيتغير في ظل السياسة المالية الحالية فيكون السعر المفروض عن طريق القانون مغايراً لسعر السوق وبذلك يكون من الأنسب من الناحية العملية أن يترك سعر مقابل التأخير (الفائدة) عائماً ليساوى مثلاً سعر البنك المركزي للإقراض والخصم في السنة المعنية .

خط التشريعات بين مقابل التأخير وغيره من الجزاءات

وبعد العرض السابق يمكن الرد على الاستفسار الأصلي وهو لماذا هذا الاختلاف البين في معدل مقابل التأخير من ضريبة لأخرى رغم أن المشرع واحد والدائن واحد وهو الخزنة العامة للدولة .

وفي رأئي أن مقابل التأخير والذي يتراوح ما بين ١٢ ٪ - ١٠٠ ٪ جاء نتيجة خلط المشرع بين أمرين واضحين هما مقابل التأخير من ناحية والعقوبات والجزاءات من

المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ من أن تستحق على الجهات المسؤولة مثل المبالغ المقررة في حالة التخلف عن توريدها في الموعد المحدد .

وبذلك تكون المحكمة قد أدت مبدأ دستورياً أنه يتعين أن يتوافر في الجزاء الضريبي الضمانات التي تؤكد شرعيته (٢) .

طبيعة الجزاء الضريبي في أحكام المحكمة الدستورية الجزاء الضريبي الذي تضمنته التشريعات الضريبية يجب أن يلتزم الحدود والأهداف التي من أجلها فرض هذا الجزاء فإن خرج التشريع عنها كان للطعن بعدم الدستورية .

ولو استعرضنا فكرة الجزاء الضريبي منذ نشأته سواء عند مناقشة القوانين التي تضمنتها أو في القوانين ذاتها أو في آراء الفقه الضريبي أو في ظل أحكام المحكمة للدستورية لانتضح لنا أن هناك إطاراً عاماً لهذه الجزاءات وهو ما اصطلح على تسميته طبيعة الجزاء الضريبي .

جاء في تقرير لجنتي الشؤون المالية والتجارية بمجلس الشيوخ عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في تفسير طبيعة الجزاء الضريبي بأن العقوبات المنصوص عليها في قانون الضريبة لا

الناحية المقابلة وفرض الأولى بسعر ثابت غالباً فقد يرى المشرع أحياناً ضم الجزاء مع مقابل التأخير فيأتي مرتفعاً ويخرج به وضعه القانوني .

المبحث الثاني

موقف القضاء الدستوري من فوائد

التأخير

أولاً : قضت المحكمة للدستورية العليا في القضية المقيدة بجدول المحكمة برقم ٢٢١ لسنة ١٨ ق دستورية والتي قضت فيها بعدم دستورية المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من مجال الفرجة والملاهي وذلك قبل تعديله وإلغائه بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ فقد جاء ضمن حيثيات هذا الحكم ما يلي :

« وحيث إن الجزاء ينبغي أن يوازن المشرع قبل تقريره بين الأفعال التي يجوز أن يتصل بها وأن يقدر لكل حال لبوسها وحيث إن ضوابط الجزاء قد غض المشرع بصره عنها بنص المادة (١٤) المطعون عليها .. إلخ »

وقضى الحكم في النهاية هذه المادة :

ثانياً : حكمت المحكمة (١) بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة

(١) حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ ق د المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٧ مكرر (أ) في ١٧ فبراير ١٩٩٦ .

(٢) دكتور / رمضان صديق محمد الصرناك بين الفكر المالي والقضاء الدستوري دراسة تحليلية لأهم الأحكام بعدم الدستورية وأثارها غير معلوم الناشر ١٩٩٧ ص ٥٥ .

ويرى أصحاب هذا الرأي فرض الجزاء على هذه الأعمال سواء اقرنت أو لم تقرن بطرق احتيالية .

إن الجزاء الضريبي حتى يكون دستورياً يجب أن يكون يكون عادلا وهذه العدالة تتطلب أن لا يكون الجزاء المنصوص عليه في قانون الضريبة مجاوزا بمداه وتعدده الحدود المنطقية التي يقتضيها صون المصلحة الضريبية وإلا كان هذا الجزاء غلو أو إفراطاً منافيا بصورة ظاهرة لضوابط الاعتدال واقعا عملا وبالضرورة وراء نطاق العدالة الاجتماعية ليختل مضمونها بما يناهض القيود التي فرضها الدستور في مجال النظام الضريبي .

وأنة لا يقيد المشرع في فرض مثل هذه الجزاءات سوى أن يكون الجزاء متناسبا مع الإثم أو المخالفة التي وقعت من الممول فإذا تجاوز هذه الحدود كان الجزاء محل الطعن بعدم الدستورية على أساس عدم التناسب وليس على أساس طبيعة الجزاء ذاته (٥) .

ذهب قضاء محكمة النقض (٦) إلى أنه لا يمكن اعتبار الجزاءات الضريبية تعويضا خالصا كما لا يمكن اعتبارها كذلك عقوبة جنائية بحنة وإنما تعتبر مزجاً منهما .

ويرى أحد الفقهاء (٧) أن مذهب محكمة النقض السابق هو أخذ بمبدأي النفعية والعدالة .

تقصد لذاتها وإنما لتحقيق الغرض المطلوب منها ومن اللازم أن تقوم العلاقة بين المصلحة والممولين على التفاهم أولاً (١) .

إن هذه الإجراءات ليست سوى وسيلة لتمكين الإدارة الضريبية من أداء واجبها فإن استطاعت أن تؤدي واجباً دون الالتجاء إلى هذه الوسيلة لكان ذلك أفضل إبقاء على مموليها والمحافظة عليهم (٢) وإن هذه الجزاءات ما هي في الواقع إلا وسائل لحماية احتياجات الإدارة المتعددة وسلطاتها المتزايدة .

إن هذه للجزاءات وتحريم بعض الأفعال لحماية المصلحة الضريبية من خلال تأنيب كل فعل أو امتناع يلحق في هذا النطاق الضرر بالخزانة العامة أو يعرض حقوقها للخطر وحماية للمصلحة الاقتصادية للدولة سواء في مجالها الضريبية أو غير الضريبية (٣) .

ويرى البعض (٤) أن المحكمة الدستورية العليا اعتبرت الجزاء الضريبي دستورياً إذا كان الغرض من تقديره حماية مصلحة مالية أو ضريبية للدولة تتمثل في حماية حقوق الخزانة العامة من الضياع بالتهريب أو التهريب باتباع صورة أو أكثر من صور التحايل على الواقعة المنفصلة للضريبة أو مخالفة القانون بوجه عام .

(١) عند مناقشة مشروع القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ والذي بموجبه تم تعديل نص المادة (٨٥) من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩٣ وإضافة المواد مكرر (١) ٨٥ مكرر (٢) ٨٥ مكرر (٣) .

(٢) دكتور / قدرى نغولا عطية - ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها للطبعة الأولى ١٩٦٠ ص ٢٩ .

(٣) القضية رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق و جلسة ١٩٩٤/٢/١٢ المنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٩) بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ .

(٤) دكتور / رمضان صديق محمد - الضرائب بين الفكر المالي والقضاء الدستوري مرجع سابق الإشارة إليه .

(٥) القضية رقم ٢٢ لسنة ١٦ ق و جلسة ١٩٩٦/٧/٢ المنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم ٧ مكرر (٨) لسنة ١٩٩٦/٢/١٧ .

(٦) حكم محكمة النقض في الدعوى رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠ ق و جلسة ١٩٥١/٣/١٩ .

(٧) نكتور / رمضان صديق - مرجع سابق الإشارة إليه .

من ٢٦٪ من قيمة الضريبة وهي في حقيقتها مقابل تأخير .

وتناولت الباحثة في المبحث الأول الفرق بين العقوبات والجزاءات والتعويضات وموقف مقابل التأخير منها وانتهت الباحثة إلى إن الضريبة الإضافية لا تخرج عن كونها مقابل تأخير لتعويض الخزانة العامة عن ضياع الفرصة في الحصول على الضريبة وحثاً للمكلفين على سدادها وأنه يجب عدم الخلط بينه وبين العقوبات والجزاءات لاختلاف طبيعة كل منهما .

ثم تناولت الباحثة موقف القضاء الدستوري من مقابل التأخير في دعويين إحداهما تتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون رسم تنمية الموارد قبل تعديلها والأخرى تتعلق بضريبة الملاهي .

واستخلصت الباحثة أن القضاء الدستوري وضع قيوداً بالنسبة لمقابل التأخير المتمثل في الضريبة الإضافية فإن تعداه تحول إلى عقوبة في جزء منه وهذا مخالف للدستور .

وتوصى الباحثة بتعديل النص بحيث لا يتجاوز ١٪ شهرياً كما هو الحال في ضرائب الدخل ، خاصة وأن الدول تتجه حالياً إلى تخفيض سعر الفائدة تشجيعاً للاستثمار ومن ثم يجب أن تجرى الضريبة الإضافية في هذا النطاق ، وأن هناك أدوات عديدة للحصول تضمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تلزم المعولين بالسداد وكفيلة بذلك مما يجعل هذا النص غلو تشريعياً ومطعناً بعدم الدستورية .

ونحن نرى أن حيدة موقف المشرع من الجزاء الضريبي هو مزيج من مبدأ إقراره وعدم تجاوزه وهو ما يطلق عليه الكفاية أى يكون كافياً لإحداث الأثر المطلوب من حماية حقوق الخزانة العامة وعدم التجاوز في الردع بمعنى التناسب بين الأفعال المنهى عنها والعقوبات .

وهذا المذهب قد نشأ نتيجة التوفيق بين كل من علم المالية العامة والتشريعات الضريبية من جهة والتشريعات الجنائية من ناحية أخرى عند بحث طبيعة الجزاءات الضريبية .

ومن ثم نرى أن الجزاء الضريبي هو نوع من الكفاية والعدالة لان عدم التجاوز هو أحد سمات العدالة ويكون الجزاء كافياً لحفظ حقوق الخزانة العامة ومنع التجاوز على الموارد العامة من ناحية وعادلاً لتلبية متطلبات التجريم والعقوبات ومبادئها التي أرست مبدأ تناسب الجرائم مع العقوبات .

أما فكرة المنفعة فهي أقل تحديداً في ملامحها عن فكرة الكفاية .

ومن ثم فإن المبلغ الذى يزيد عن ١٢٪ سلباً أو سعر الإقراض والخضم الذى يحدده البنك المركزى يعتبر عقوبة والعقوبات تتحدد طبقاً لنصوص القانون وبالتالي لا يجب إن تستر وراء مقابل التأخير .

الملخص والتوصيات

تناولت الباحثة عدم دستورية الضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فى ظل آخر تعديل له بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩١ والتي تتجاوز تسميتها أكثر

الخصم الضريبي وشبهة عدم دستورية المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية الجديدة

إعداد

رأفت صبحي

مستشار ضريبة المبيعات

مقدمة

ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون التي أعدها السيد الدكتور وزير المالية أن تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة يحقق العديد من الأهداف منها :

١ - القضاء على الإزدواج الضريبي الناشئ عن عدم استطاعة المنتجين الصناعيين خصم الضريبة على مدخلات إنتاجهم المشتراة من التجار ، وذلك لأن التاجر (تاجر الجملة وتاجر التجزئة) غير مجمل في الوقت الحالي وتحمل تكلفة الإنتاج بهذا العبء الضريبي ، وينتج عن ذلك ارتفاع في سعر بيع بعض السلع وسوف يكون لمشروع القانون المعروض أثر في خفض تكلفة إنتاج العديد من السلع وتنشيط العملية الإنتاجية ذاتها .

٢ - تمكين التاجر من استرداد ما سبق سداده من ضريبة على مدخلاته من الضريبة المستحقة عند بيع السلعة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التوزيع .

٣ - تنشيط عملية التصدير وقدرته على المنافسة الخارجية باسترداد ما سبق سداده من ضريبة على مدخلات إنتاجه أو خدماته المصدرة .

٤ - إحكام تحصيل الضريبة المستحقة عن طريق تنظيم كافة حلقات الإنتاج والتوزيع ، مع الأخذ في الاعتبار عدم إخضاع صغار التجار لهذا التكليف عن طريق تحديد حد تسجيل مرتفع للتجار الذين يتم تكليفهم بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة (١٥٠ ألف جنيه سنوياً) بحيث يقتصر التكليف على كبار التجار المفترض أن يكون لديهم دفاتر وسجلات منظمة .

وملذ عرض مشروع قانون ضريبة المبيعات على رئيس الجمهورية في أوائل شهر إبريل من العام الحالي والمنافسات لم تتوقف منذ بداية طرح الفكرة وحتى بعد صدور القانون ١٧ لسنة ٢٠٠١ في ٢٣/٥/٢٠٠١ وحتى الآن وقد مر شهران تقريباً والمنافسات لم تتوقف والاجتماعات لم تنته ولا زال للأحداث بقية ومن هذا المنبر نتوجه بالشكر لمعالى وزير المالية والأساذ الدكتور / مدحت حسين والأساذ / محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات للجولات الناجحة في إقناع النقابات أو الغرف وسائر التجمعات المالية والاقتصادية لتوضيح القانون والوصول إلى قواعد إجرائية لحساب وتحصيل وتوريد الضريبة على

كضريبة على المدخلات من الضريبة المحصلة على المخرجات حتى لا يحدث أيضاً ازدواج ضريبي لأنه في حالة عدم الخصم يعنى ذلك ازدواج الضريبة لأن الضريبة على المدخلات تدخل ضمن عناصر التكاليف مما يرفع الأسعار ويفقد السلع القدرة التنافسية بالخارج عند التصدير لذلك فإن نظام الخصم قد ساعد المنشآت على توفير السيولة النقدية .

ثانياً : الحالات التي يجوز فيها الخصم :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على :

« للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وما سبق تحمله من هذه الضريبة على مدخلاته وكذلك الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها طبقاً للحدود والشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وقد أوضحت اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ في ٢٠/٦/٢٠٠١ بالمادة (١٧) بشئ من التفصيل بأن الخصم للضريبة على :

- ١ - المردودات من المبيعات وفقاً لثلاثة شروط .
- ٢ - المدخلات والمشتريات بغرض الإتجار وقد أوضحت ذلك خلال ٤ نقاط رئيسية .
- ٣ - تعديل القيمة سواء تم تعديل القيمة بالزيادة أو النقصان وتم توضيح ذلك .

وحتى يكون تطبيق قواعد الخصم الضريبي صحيحاً يجب علينا أن نفرق أولاً بين ثلاثة أنواع من الضرائب المحصلة

المبيعات سواء لغرف صناعة وتجارة الأحذية والمصنوعات الجلدية أو غرفة صناعات الغزل والنسيج أو غرفة صناعة الأثاث أو نقابة الصايدلة وخلافه .

ولاشك أن لمثل هذه الاتفاقيات الأثر الإيجابي في اختصار من المشكلات التي قد تنتج من اتباع النظام الأعلى للقانون سواء للمسجلين في المرحلة الأولى ومازاد عليهم من تجار الجملة والتجزئة وأيضاً له من الآثار الإيجابية في زيادة موارد الخزانة العامة نتيجة توريد الضريبة المستحقة بصفة منتظمة دون الدخول في خلافات أو منازعات قضائية .

واستكمالاً لهذه المسيرة نود أن نوضح قواعد الخصم الضريبي بما فيها من إيجابيات وسلبيات في محاولات لتجنب هذه المشاكل ومحاولة للوصول إلى أقرب الطرق للصحة .

ونحن منتظرون من المسؤولين أيضاً تطبيق صحيح القانون وأعمالاً للنصوص به بما سيتم عرضه في هذه الورقة من مشكلات تنتظر الحل ، وسوضح في بحثنا التعريف .

- بالخصم الضريبي .

- الحالات التي يجوز فيها الخصم .

- الحالات التي لا يجوز فيها الخصم وعدم دستورية بعضها .

- التعديلات المقترحة .

أولاً : التعريف بالخصم الضريبي :

يعتبر الخصم الضريبي أحد القواعد الأساسية لنظام الضريبة على القيمة المضافة ، وتسمى أيضاً بالضريبة على المبيعات ، وتستهدف عدم تحمل المنشأة بأية أعباء ضريبية باعتبار أن الضريبة على المبيعات من يتحملها هو المستهلك النهائي وبالتالي لا تتحملها المنشأة في أي مرحلة من مراحل البيع ويتم ذلك عن طريق استرداد ما تم سداده عند الشراء

على المبيعات وهم كالتالى :

١ - ضريبة على السلع العامة سواء عند شراء المكونات من الداخل أو الخارج ثم الإنتاج أو بيع هذه المكونات كما هي أو بيع السلع أيضاً بدون إدخال أية تعديلات سواء كان البيع يتم عن طريق تجارة الجملة أو التجزئة .

٢ - ضريبة مسددة على سلع تم إدراجها على سبيل الحصر بالجدول رقم (١) وتسمى سلع الجدول (١) تميزاً عن سلع الجدول (أ) ، (ب) ، (ج) وخدمات الجدول (٢) وهي ١٧ خدمة محددة على سبيل الحصر .

٣ - الضريبة المسددة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢)

ويجوز الخصم للبند رقم (١) فقط وذلك :

١ - للضريبة السابق تحميلها على المدخلات القابلة للخصم من سلع وسيطة فى إنتاج السلع الخاضعة أو الضريبة المسددة على مواد التعبئة أو التغليف وكل ما يخص السلعة مباشرة بخلاف الضريبة على الخدمات تطبيقاً للأئحة التنفيذية .

٢ - الضريبة السابق تحميلها على ذات السلعة بدون أية إضافات (بفرض الإنجاز) .

٣ - للضريبة السابق تحميلها على مردودات المبيعات .

٤ - للضريبة السابق تحميلها على حالات تعديل القيمة البيعة .

ولتوضيح قواعد الخصم نطرح هذا المثال :

اشترى تاجر (أ) عدد ١٠ مكوى كهربائية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وقام بسداد ضريبة مبيعات قدرها ٢٠٠ جنيه ثم قام ببيعهم بالكامل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وقام بتحصيل ٣٠٠ جنيه كضريبة مبيعات وكان عدد الأجهزة المباعة للمشتري (س) عدد (٦) والمشتري (ص) عدد (٤) وقد قام المشتري (س)

برد عدد ١ الفاجر (أ) كما قام المشتري (ص) بتعديل القيمة ليكون سعر الشراء ٢٨٠٠ جنيهاً للوحدة وهذا التعديل مثبت بالدفاتر وتم إخطار التاجر (أ) به وتم الاتفاق عليه .

ما هى للمعالجة الضريبية طبقاً لقواعد الخصم الضريبى فى دفاتر التاجر (أ) ؟

الضريبة للقابلة للخصم وهى فى حالتنا هذه الضريبة المسددة على أجهزة المكوى الكهربائية = ٢٠٠ جنيه يحق للتاجر خصم هذا المبلغ من الضريبة المحصلة عند البيع

كيفية حساب الضريبة المحصلة

عدد البيع للضريبة التى تم تحصيلها = ٣٠٠ جنيه نظراً لوجود عدد (١) مكوى مردودات مبيعات وقد أجاز القانون هذا الخصم .

لذلك يتم خصم هذه الضريبة على المردودات من الضريبة المحصلة

$$٣٠٠ \times ١ = ٣٠ \times ١٠ \% = (٣٠)$$

قيمة التخفيض من تعديل القيمة للمشتري (ص) =

$$٢٠ \times ٤ = ٨٠ \text{ جنيهاً } ١٠ \% = (٨)$$

$$\text{وبذلك تكون الضريبة المحصلة} = ٢٦٢$$

$$\text{ويطرح منها الضريبة المسددة عند الشراء} = (٢٠٠)$$

وعليه تكون الضريبة الواجبة السداد بالإقرارات ٦٢

وهنا نلاحظ فى المثال السابق أن القانون قد أعطى الحق فى خصم الضريبة على المردودات وعلى تعديل القيمة وعلى المدخلات .

ثالثاً : الحالات التى لا يجوز فيها الخصم :

وقد جاء بنص المادة السابقة (٢٣) ما نصه :

التذكيرية إلى أن أصدرت المنشور ٤ لسنة ٢٠٠٠ وصدر
حكم محكمة النقض في ٣٠/١٠/٢٠٠٠ بعدم خضوع البيع
الأول للسلع بفرض الإتجار للضريبة وبالتالي الاكتفاء بما
يسدد بالجمارك دون تحصيل ضريبة مرة أخرى عند بيعها
بحالتها في السوق المحلي وبذلك كان يؤثر تساولا عن كيفية
إعمال هذا النص عند تطبيق المراحل التالية فضلا عن أن
لفظ المنخلات هنا سيكون حجر عثرة لإعمال النص !!!
ولذلك تلاشت اللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بالقرار
الوزاري رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ في ٢٠/٦/٢٠٠١ هذا اللبس
حيث نصت صراحة في المادة ١٧ بالبند ثانياً المدخلات
والمشتريات بفرض الإتجار حيث أشارت بأن ، الضريبة على
والمشتريات بفرض الإتجار القابلة للخصم التي يمكن للمسجل
خصمها من إجمالي الضريبة المستحقة على مبيعاته الخاصة
للضريبة خلال الفترة الضريبية (بشرط حيازته لفواتير
ضريبية بذلك المبالغ) .

٣ - نص القانون بعدم جواز الخصم على سلع الجدول رقم
(١) وكان ذلك لضمان استقرار توريد أكبر حصيلة ممكنة
للخزانة العامة دون أي تأثيرات سلبية لأن حصيلة ضرائب
هذه السلع في قانون الضرائب على الاستهلاك كانت تمثل
٨٠٪ من إجمالي الحصيلة وربما أكثر ، لذلك أراد المشرع
ضمان أكبر قدر من الاستقرار لتوريد حصيلة للخزانة العامة
لذلك أورد في جدول مستقل ونحن نؤيد ذلك . ولكننا
نلاحظ إضافة جديدة لا نوافق عليها وهي :

ان اللائحة التنفيذية الجديدة بالمادة (١٨) أضافت سلع
الجدول رقم (٢) إلى سلع الجدول رقم (١) في عدم سريان
قواعد الخصم سواء كانت عن سلع وخدمات خاضعة بذاتها أم
كمدخلات في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة .

• ولا يسرى الخصم المشار إليه في الفقرة السابقة على
السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق .

ولنا في هذه المادة ملاحظات :

١ - جاء بمقدمة المادة ، عند حمام الضريبة يتم الخصم
من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته ، وقد قسرت
المصلحة هذا النص بأن شرط إجراء الخصم هو خضوع
المبيعات للضريبة بمعنى لا يجوز خصم الضريبة على
المدخلات للسلع المباعة للجهات المعفاة مؤكدين أن نص
المادة (٢٩) والخاصة بالإعفاء لأغراض التسليح والأمن
القومي بأنه نص على الإعفاء للخدمات والأجزاء الداخلة في
التصنيع ، ونختلف مع المصلحة في هذا التفسير حيث أن
المسجلين لا يطالبون بإعفاء الخامات ومستلزمات الإنتاج التي
تباع لجهات معفاة كما وردت صراحة بالمادة (٢٩) لكن فقط
بخصم الضريبة على مدخلات المبيعات للجهات المعفاة ، ولو
أراد المشرع غير ذلك لنص على ذلك صراحة بعدم جواز هذا
الخصم مثلما أوردنا صراحة في نص المادة نفسها بعدم
سريان الخصم على سلع الجدول (١) .

٢ - نصت المادة ذاتها على إجراء خصم ما سبق للمسجل
تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته ، وقد جاء بتعريف
الضريبة على المدخلات بالمادة الأولى - أنها للضريبة السابق
تحميلها على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع خاضعة
للضريبة .

أي أن شرط خصم الضريبة هو دخولها في إنتاج سلع
خاضعة للضريبة وبناء على ذلك رفضت المصلحة خصم
الضريبة المسددة بالجمارك عند إعادة بيع السلعة دون إدخال
أية تعديلات عليها تجارة ومطلبت بتطبيق هذا للخصم فقط
للسلع المباعة بالمنشورات ١٠ لسنة ١٩٩٢ والتعليمات

وبناء على ذلك لنا ملاحظتان أولهما أن نص القانون لم يجرز الخصم على سلع الجدول رقم (١) فقط أى أن إضافة عدم جواز هذا الخصم لسلع الجدول رقم (٢) باللائحة غير قانوني ويمكن الطعن فيه بعدم الدستورية لأنه لا يجوز لللائحة أن تضيف نصاً غير موجود في القانون أصلاً وقضلاً عن أن عدم جواز الخصم يرفع أسعار المنتجات والخدمات ، لذلك يتعين تعديل اللائحة بما يسمح بخصم الضريبة المسددة على الخدمات نمشياً مع التطور لتطبيق المراحل التالية :

ولتوضيح ذلك نطرح هذا المثال الواقعي لإحدى شركات تجارة الحديد .

قامت شركة باستيراد رسالة خام ببليت الحديد وتمنحها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وتم سداد ضريبة مبيعات عدنها ٢٥٠,٠٠٠ جنيه باعتبار أن فئة الضريبة ٥% على الحديد وبلغت المصروفات المباشرة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، تم تشغيل هذه الخامات لدى الغير لتصبح حديد تسليح وبلغت إجمالي مصاريف التشغيل ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ونظراً لأن خدمة هذا التشغيل مستحق عنها ضريبة مبيعات لذلك تم سداد ضريبة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ جنيه هذا ويفرض أن هامش الربح ٥% من إجمالي التكلفة .

التطبيق الحالي :

وطبقاً لنص المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية فإن الضريبة على خدمة التشغيل للغير تدخل ضمن عناصر التكلفة لأنه لا يجوز خصمها .

وعلى ذلك تكون تكلفة الرسالة =

١ - قيمة الرسالة	٥,٠٠٠,٠٠٠
٢ - المصروفات المباشرة	٢٥٠,٠٠٠
٣ - مصاريف التشغيل	٣,٠٠٠,٠٠٠

٤ - ضريبة المبيعات المسددة على التشغيل ٣٠٠,٠٠٠
٨,٥٥٠,٠٠٠

٥ - ٥% هامش الربح ٤٢٧,٥٠٠

سعر الرسالة بعد التشغيل وقيل ضريبة المبيعات المستحقة عند البيع ٨,٩٧٧,٥٠٠

التطبيق المقترح :

وعند تطبيق جواز خصم للضريبة المسددة على خدمة التشغيل للغير وبالتالي لا تدخل ضمن عناصر التكلفة .

لذلك فإن تكلفة الرسالة تكون كالتالي :

١ - قيمة الرسالة ٥,٠٠٠,٠٠٠

٢ - المصروفات المباشرة ٢٥٠,٠٠٠

٣ - مصاريف التشغيل ٣,٠٠٠,٠٠٠

٤ - ٥% هامش الربح ٤١٢,٥٠٠

سعر الرسالة بعد التشغيل وقيل ضريبة المبيعات المسددة عند البيع ٨,٦٦٢,٥٠٠

ونلاحظ هنا أن سعر المنتج النهائي إنخفض بـ ٣١٥,٠٠٠ جنيه وهى عبارة عن ضريبة المبيعات وهامش الربح عليها وهو المطلوب لتشجيع الصناعة الوطنية والاستثمارات المحلية .

ملحوظة :

بالإضافة إلى عدم جواز خصم الضريبة على السلع الواردة بالجدول رقم (١) لا يجوز أيضاً خصم الضريبة المسددة على السلع الرأسمالية وقطع الغيار المستخدمة في الإنتاج حيث تدرج هذه الضريبة ضمن عناصر التكلفة وأيضاً عدم جواز حصر الضريبة المسددة على المواد أو السلع

$$150,000 = \frac{3,000,000}{70,000,000} \times 1,000,000$$

وتم المطالبة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ كضريبة مستحقة لا يجوز خصمها .

واعترضت الشركة وتطلعت ولجأت مصلحة الضرائب على المبيعات إلى إدارة الفتوى لوزارة المالية التي أيدت وجهة نظر المصلحة استناداً إلى المادة (٢٣) من القانون الذي أرجع تطبيق الخصم إلى للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة الصادرة بالقرار الوزاري ١٦١ لسنة ١٩٩١ السابقة والتي أوصحتها بالمادة (١٨ ثانياً مسلسل ٤) لا تخصم الضريبة على تلك المدخلات التي تستخدم في صناعة المخرجات المعفاة من للضريبة سواء تمت عملية التصنيع خلال الفقرة الضريبية أو بعدها .. تخصم الضريبة على المدخلات التي تستخدم في مخرجات بعضها معفى تبعاً لنسبة المخرجات الخاصة للضريبة إلى إجمالي المخرجات .

ونحن من جانبنا نرى أن مصلحة الضرائب ومعها إدارة الفتوى قد جانبها الصواب فيما انتهت إليه . ولنا عدة ملاحظات على هذا التطبيق :

أولاً : مجانية لتطبيقات الصواب حيث ساوت بين السلع المعفاة والجهات المعفاة وكأنهما تتطلبان في المعنى والتأثير بالرغم من أن المادة (٢) أوضحت مفهوم السلع المعفاة والمواد (٢٤) حتى (٢٩) والمادة ٤ من مواد إصدار القانون قد تناولت الجهات المعفاة والاختلاف البين بين السلع والجهات المعفاة .

ثانياً : كيف تتم معالجة الضريبة المخصومة على مدخلات السلع المباعة للجهات المعفاة ؟ كيف نصيف ضريبة المبيعات على المدخلات كأحد عناصر التكلفة ربأى نص بالقانون يتم تطبيق ذلك باستثناء ما ورد بالمادة (٢٣) وللخاص بعدم جواز خصم مدخلات سلع الجدول (١) .

الوسيلة التي تدخل في إنتاج سلع معفاة أو غير خاضعة للضريبة .

ويوسفنا أن تصدر المصلحة في كتاباتها بأنه لا يجوز أيضاً خصم الضريبة المسددة على مدخلات السلع المباعة لجهات معفاة .

وسنبداً بالتطبيق على هذه الجهات الأخرى مثل السفارات وشركات البترول و ... الأخرى بأحد المشكلات والتي عرضت أمام المصلحة وإدارة الفتوى ومرفوعة أمام القضاء حالياً ولتوضيح ذلك نطرح مثالا لبيان كيفية تنفيذ هذه التعليمات وهي لشركة مساهمة قامت بالبيع لإحدى شركات البترول المعفاة طبقاً لأحكام القانون ولم يتم تحميل مبيعاتها بالضريبة لوجود شهادات إعفاء معتمدة من الإدارات المختصة بالمصلحة .

المثال التوضيحي :

المبيعات المعفاة (شركة بترول) = ٣,٠٠٠,٠٠٠

المبيعات المعفاة (جيش وشرطة) = ٢,٠٠٠,٠٠٠

المبيعات الخاصة وتم تحميلها بـ ١٠٪ من ع م

= ١٥,٠٠٠,٠٠٠

إجمالي المبيعات = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠

وطبقاً للمادة (٤) من مواد إصدار القانون بضرورية للمبيعات فإن شركات البترول من الجهات المعفاة من ضريبة المبيعات لذلك لم يتم الشركة البائعة بإخضاع مبيعاتها لشركة البترول للضريبة طبقاً لنص المادة المشار إليها .

وقد بلغت الضريبة على المدخلات خلال الفترة الضريبية = ١,٠٠٠,٠٠٠ إلا أنه من خلال الفحص الذي قامت به المأمورية لم تعتمد خصم مدخلات هذه السلعة بدعوى أنه مخالف للقانون وتم تقديرها كالآتي :

ثالثاً : بافتراض جدلا (مع عدم موافقتنا على ذلك) إضافة ضريبة المبيعات على المدخلات كأحد عناصر للتكلفة، كيف يتنبأ المسجل ممبقاً بأنه سيبيع لجهات معفاة وعليه يقوم بتسيب المبيعات المعفاة إلى أجمالي المبيعات مع استبعاد الضريبة المخصوصة للمدخلات وإضافتها على التكاليف كأحد عناصرها .

رابعاً : أن ما تنادى به المصلحة سيؤدى إلى أن تكون السلعة الواحدة ثلاثة أسعار ولتوضيح ذلك نطرح هذا المثال :

جهاز كمبيوتر سعره ١٠٠٠ جنيه وفئة الضريبة ١٠٪ والضريبة على المدخلات تساوى ٥٠ جنيهاً (بفرض القدرة الفائقة فى حساب الضريبة المخصوصة على المكونات فماذا سيكون سعره النهائي) ؟

طبقاً لرأى المصلحة وإدارة الفتوى كالأتى :

عندما نقوم ببيعه إلى الجهات الغير معفاة ١١٠٠ جنيه
والى الجهات المعفاة الأخرى ١٠٥٠ جنيه
والى جهات الأمن القومى ١٠٠٠ جنيه

اننا نتسائل هل هذا ما تريده المصلحة ؟ وكيف تكون الجهة معفاة من الضريبة على المبيعات طبقاً للقانون ومع ذلك تسدد ضريبة مبيعات ضمن سعر السلع ؟؟

خامساً : إن المادة (٢٣) من القانون وضعت قاعدة عامة ، للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع ما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته ، هذا النص أطلق خصم ضريبة المدخلات على المبيعات سواء لجهات خاضعة للضريبة أو معفاة دون اشتراط أو تطبيق الخصم على شرط . فلماذا تضع المصلحة وإدارة الفتوى الشروط ؟

ونحن لا نطالب بإعفاء الخامات ومستلزمات الإنتاج التى

تباع لشركات معفاة كما وردت صراحة بالمادة (٢٩) كما أشارت الفتوى ولكن فقط بخصم الضريبة على هذه المدخلات طبقاً لأحكام القانون ونص المادة (٢٣) والمواد التى شرحت بالتفصيل من قبل ولو كان فى نية المشرع عدم جواز خصم المدخلات لمبيعات الشركات المعفاة لنص على ذلك وكان فى مقدوره استثناءها مثلاً نص صراحة على عدم جواز خصم مدخلات سلع الجندول (١) ، (٢) فى المادة (٢٣) من القانون والمادة (١٨) من اللائحة التنفيذية .

وفى تعجب نسأل :

* كيف سيكون موقفنا أمام السفارات الأجنبية وشركات البترول طبقاً للاتفاقيات الدولية حيث تم إعفاؤهم بل ويحملون شهادة إعفاء معتمدة من وزارة الخارجية وفى نفس الوقت نطالبهم بسداد ضريبة مبيعات إلى خزانة وزارة المالية .

* كيف نشجع التصنيع والمستثمرين ونحملهم فى ذات الوقت بفروق الضريبة المخصوصة وتقليل أرباحهم حيث لا يستطيع نقل عبئها على المستهلك لتصبح بعد ذلك أن ضريبة المبيعات التى يتحملها هو المسجل وليس المستهلك النهائي .

رابعاً : أن التعديل المقترح لنص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية :

« فى تطبيق المادة (٢٣) من القانون للمسجل خلال الفترة الضريبية أن يخصم الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته سواء كانت لجهات معفاة أو غير معفاة وكذلك خصم ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة على ... »

ب- والتعديل المقترح لنص المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية :

« لا يسرى الخصم المبين بالمادة السابقة على السلع الواردة بالجدول رقم (١) للمرافق للقانون سواء كانت عن سلع

مشترياتها لذلك يجب إعمال النص وإلغاء هذه التعليمات .
والله الموفق ،،

المراجع :

- ١ - الدستور المصري .
- ٢ - قانون ضرائب المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، ٢ لسنة ١٩٩٧ .
- ٣ - قانون ١٧ لسنة ٢٠٠١ والخاص بتطبيق المرحلة الثانية والثالثة .
- ٤ - اللائحة التنفيذية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ والتي ألغيت بصور اللائحة التنفيذية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ لضريبة المبيعات .
- ٥ - المذكرة الإيضاحية للقانون ١٧ لسنة ٢٠٠١ .
- ٦ - اللكثيات والمنشورات وتعليمات مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٧ - بحث لرأفت صبحي عن مشكلات الإعفاءات في ضريبة المبيعات بمؤتمر الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب لسنة ١٩٩٩ .
- ٨ - إعداد النشرة الدورية ، المرشد ، لمكتب (المحاسبون المتضامون) - آرثر أندرسن مصر .
- ٩ - أعداد متنوعة من جريدة الأهرام - مجلة الأهرام الاقتصادي - جريدة العالم اليوم .
- ١٠ - موسوعات الأستاذ / نصر أبو العباسي في الضريبة على المبيعات .
- ١١ - مشكلات الضريبة على المبيعات بحث للأستاذ الدكتور / حسن كمال .
- ١٢ - الضريبة على المبيعات للدكتور / محمد أمين والدكتور / محمد عبد العزيز .

خاصة بذاتها أو كمداخلات في ملح خاضعة للضريبة .
وبذلك نتجنب الطعن لمشبهة عدم الدستورية لإضافة الجدول رقم (٢) للنص والذي لم يشر إليه القانون .
وإن كنا نتفق مع المصلحة في أن فئة للضريبة على خدمات الفنادق والمطاعم السياحية تبلغ ٥٪ وإذا سمحنا بالخصم للضريبة على المدخلات ربما لا يتم توريد ضريبة لأن للضريبة على السلع العامة تبلغ ١٠٪ لذلك مطلوب تعديل تشريعي في القانون حتى يتم معالجة ذلك .

التوصيات

- ١ - السماح بخصم الضريبة المسددة على خدمات التشغيل للتغير للسلع حتى نقل بذلك تكلفة إنتاجها إعمالاً لنص القانون بالمادة (٢٣) وتشجيعاً للصناعة الوطنية والاستثمارات المحلية في مجال التصنيع حتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية عند تقليل تكلفتها وبالتالي تخفيض السعر عند البيع مع تعديل نص المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية الجديدة وذلك لمشبهة عدم دستوريها وقصر عدم جواز خصم الضريبة على مدخلات خدمات المطاعم السياحية والفنادق فقط وليس لجميع الخدمات الواردة بجدول الخدمات وذلك باستصدار تشريع جديد دون الحاجة إلى صدور قرار بقرار وزاري .
- ٢ - السماح بخصم الضريبة المسددة على مدخلات السلع المباعة للجهات المعفاة حيث أن نص القانون قد أطلق الإعفاء دون تفيد بعدم جواز خصم الضريبة المسددة على المدخلات لمبيعات هذه الجهات ، وبناء عليه فإننا نوصي بأنه من حق التاجر خصم الضريبة المسددة على مشترياته عند البيع لجهات معفاة دون الحاجة إلى إدراجها ضمن عناصر التكلفة كتعليمات مصلحة الضرائب على المبيعات حيث لا يمكن أن تكون الجهة معفاة وفي نفس الوقت تسد ضريبة ضمن أسعار

نظام التحكيم في منازعات الضريبة العامة على المبيعات

إعداد
أمية أحمد الشريفة

ينصح للباحث فيه من الوهلة الأولى أنه نظام يحسم النزاع الدائر لمصلحة الطرف الأقوى وهو بلا شك ضريبة المبيعات.

وسوف نستعرض ذلك من خلال المناقشات التالية :

أولاً : نظام التحكيم في المنازعات المتعلقة بالسلع المنتجة محلياً والخدمات :

أولاً : تشكيل لجان التحكيم :

طبقاً لنظام التحكيم هناك نوعان من لجان التحكيم :

١ - لجان تحكيم ابتدائية

٢ - لجان تحكيم عالية

ولجان التحكيم الابتدائية تتشكل من :

لجنة أو أكثر من الإدارات التنفيذية للمناطق التنفيذية أو المأموريات بقرار من رئيس المصلحة من حكمين أحدهما يعينه رئيس المصلحة بشرط ألا يسبق له نظر موضوع النزاع على أى وجه والآخر يختاره المسجل أو من يمثله قانوناً على أن يخطر رئيس المأمورية به خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحرير محضر التحكيم بكتاب موسى عليه مصحوباً بطم الوصول أو بإخطار كتابى يسلم بإيصال إلى المأمورية المختصة .

نظم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ نظام التحكيم فى الضريبة العامة على المبيعات بأحكام المواد ٣٥ ، ٢٦ ، ٣٧ بالإضافة إلى المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية حيث نظمت ٣٣ ، ٣٦ ، من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية نظام التحكيم فى المنازعات المتعلقة بالسلع المنتجة محلياً والخدمات أما السلع المستوردة فقد تعرض للنظام التحكيم فى المنازعات الخاصة بها فى المادة رقم ٣٧ وإلى أشارت إلى تطبيق الأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى قانون الجمارك .

وقد صدرت اللائحة التنفيذية أنه لا يجوز للجان التحكيم إبداء آراء تكون بمثابة قواعد عامة كما أنها لا تصدر قرارات إلا فى الحالات الخاصة ولا تكون هذه القرارات ملزمة إلا فى الحالة أو الحالات الخاصة التى صدرت فيها .

وذلك يقطع بأن قرارات لجان التحكيم لا تحوز أية حجية ولا تعتبر إحدى درجات التقاضى التى تكفل حل النزاع القائم بين المسجل وبين مصلحة الضرائب العامة مما يسمح بدخول الأوهاء الشخصية للمحكمن فى النزاع المعروض أمامهم كما أن نظام التحكيم الحالى فى الضريبة العامة على المبيعات

يصدر قراراً نهائياً من خصم هو ذاته الحكم في النزاع في غيبة المسجل .

ولما كان في حالة عدم اتفاق الحكمين تتم إحالة الأوراق إلى لجان التحكيم العالية وبالتالي فإن لجان التحكيم تعد بمثابة إحدى درجات حسم الخلاف الدائر بين المسجل ومصلحة الضرائب العامة على المبيعات والتي لا دخل للمسجل بطول أو قصر أمد نظر النزاع أمامها غير أنه عند صدور قرار تلك اللجنة الأخيرة في غير صالح المسجل يتم تحميل المسجل بقيمة الضريبة التي تمثل الفرق بين ما تم تسديده في إقراره الشهري وبين ما انتهى إليه التحكيم وموضوع النزاع بالإضافة إلى الضريبة الإضافية عن الفرق موضوع النزاع حتى تاريخ السداد وفقاً للتحكيم وذلك محجف بالمسجل وكان حري بالمشروع أن يقتصر على أنه في حالة صدور قرار اللجنة العالمية للتحكيم في غير صالح المسجل أن يقوم بسداد الضريبة المستحقة والتي تمثل الفرق بين ما تم سداده وفقاً لإقراره وما انتهى إليه التحكيم .

أما في حالة لجوء المسجل إلى القضاء حسماً للخلاف الدائر بينه وبين مصلحة الضرائب العامة على المبيعات بعد صدور قرار لجنة قرار لجنة التحكيم العالية لغير صالحه وهو حق كضلع للدستور لجميع المواطنين فإن في هذه الحالة يكون قرار اللجنة واجب النفاذ طبقاً لنص المادة ٣٥ فقرة (٥) من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ .

وكان من الأحرى أن لا يكون ذلك القرار واجب النفاذ إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي في النزاع خاصة وأن نظام التحكيم كما رأينا يشوبه العوار وشبهة عدم الدستورية المتمثلة في :

- ١ - إحالة النزاع ليفصل فيه محكمون غير محايدون يملكون الخصم الآخر في النزاع .
- ٢ - عدم تمثيل المسجل أو من ينوب عنه في إحدى مراحل التحكيم .

تشكيل لجان التحكيم العالية :

تشكل من لجنة أو أكثر في كل منطقة من المناطق الضريبية بقرار من وزير المالية على النحو التالي :

١ - مفوض دائم يعينه وزير المالية لمدة سنة قابلة للتجديد (رئيس)

٢ - عضو يمثل المصلحة يختاره رئيسها من بين العاملين في المنطقة المختصة ويشترط فيه ألا يكون قد سبق له نظر موضوع النزاع على أي وجه .

٣ - المسجل أو من يمثله .

٤ - عضو يمثل التنظيم المهني أو الحرفي أو الغرفة التي ينتمي إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة .

٥ - مندوب عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها بالإضافة للمسابق ذكرهم بحق للجنة التحكيم أن تستعين بمن تراه لازماً من الخبراء والفنيين دون أن يكون لهم صوت معدود في إصدار القرار .

وبالنظر إلى تشكيل لجان التحكيم نجد أن في لجان التحكيم الابتدائية لا يحق للمسجل أو من ينوب عنه حضورها وإنما يقوم المسجل باختيار أحد الحكمين اللذين يصدر قرار بتعيينه من رئيس المصلحة ، وبالتالي يتم عرض النزاع لصدور قرار فيه على حكمين غير محايدين إذ أنهما ممثلان للمصلحة وصاير قرار بتعيينهما من المصلحة وبالتالي يتم طرح النزاع للتحكيم فيه على الخصم الذي نطلب التحكيم حياله .

ولما كان نظام التحكيم يقضى بعرض النزاع بين طرفين على محكم معين باختيار الطرفين ليصل بينهما بقرار نهائي بعيداً عن شبهة العمالة ومجردنا من التفاصيل ومن ثم فإن ذلك لا ينطبق على تشكيل لجان التحكيم الابتدائية وبالتالي يكون القرار الصادر من المحكمين باطلاً لشبهة التمايل .

ولما كان قرار لجنة التحكيم الابتدائي في حالة اتفاق الحكمين نهائياً فهو من الخطورة بمكان بما يتطلب تمثيل المسجل أو من ينوب عنه في تشكيل تلك اللجان حتى لا

٣ - قرارات التحكيم تعد قرارات فردية وليست بمثابة أحكام ولا تحوز هذه القرارات أية حجية .

مما سبق يتضح أن لجان التحكيم تصدر قرارات لا تحوز الحجية ولا القوة الإلزامية وبذلك لا تعتبر أحكاماً خاصة وأنها:

١ - جاء بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ أن ما تصدره لجنة التحكيم الابتدائية هو رأى حيث جاء بالفقرة الثانية منها :

وفي حالة اتفاق الحكمين يكون رأيهما نهائياً وبالتالي فإن هذه اللجنة لا يصدر عنها حكم كما أن اللجنة العليا لا يصدر عنها أيضاً حكم وإنما يصدر عنها قرار حيث جاء بنص الفقرة الرابعة من ذات المادة رقم ٣٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ مايلي :

ويعتبر قرار اللجنة .. كما جاء بالفقرة الخامسة :

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ ..

اذن لا تصدر عن تلك اللجان في نظام التحكيم سوى قرارات فردية ليست ملزمة وليست بمثابة الأحكام .

٢ - قرارات تلك اللجان هي مجرد قرارات إدارية ليست محسنة ضد الإلغاء أو الطعن حيث لم ينص القانون على عدم قابليتها للطعن .

٣ - لا يصدر عن لجان التحكيم أحكام وإنما قرارات إذ أن تشكيل تلك اللجان ليس تشكيلاً قضائياً وليس لتلك اللجان الصفة القانونية وإنما تتشكل من موظفين خاصين في أغلبتهم لأحد الخصوم في النزاع مما ينفي عنها صفة حيادية القاضى ويجعل منها خصماً وحكماً في ذات الوقت .

٤ - الأحكام تكون ملزمة وعامة وتخاطب الكافة وليست فردية وليس لها أى قوة إلزامية إلا على الحالة التي نطوق فيها كما هو الحال في قرارات التحكيم في ضريبة المبيعات .

٥ - لا يجوز القول بأن قرارات التحكيم تمنع الخصوم من اللجوء للقضاء حيث أن ذلك يتنافى مع الحقوق الدستورية للمواطنين .

ثانياً : نظام التحكيم فيما يتعلق بالسلع المستوردة الخاضعة لرقابة الجمارك .

أما فيما يتعلق بنظام التحكيم بالنسبة للسلع المستوردة لرقابة الجمارك فقد نظمها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بالمادة رقم ٣٧ والتي تحيل على أحكام وإجراءات التحكيم الواردة في قانون الجمارك بالمواد ٥٧ - ٥٨ من قانون الجمارك رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٣ وقد صدر بتاريخ ١٩٩٩/٧/٣ حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية المادة (٥٧) من قانون الجمارك رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٣ وكذلك بسقوط المادة رقم ٥٨ من ذات القانون وأيضاً بسقوط قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم في المنازعات المقامة من أصحاب البضائع ضد مصلحة الجمارك .

وقد استقر ذلك الحكم على أن التحكيم مسألة اختيارية يمارسها ذوو الشأن بإرادتهم الحرة ودون إخلال بحق النقاضى الذى كفله الدستور لجميع المواطنين أى أنه لا يجوز أن يكون التحكيم إجبارياً وإنما هو نظام إختياري يتم من خلاله قيام الطرفين بإختيار المحكمين وتحديد الشروط التي يتم الفصل في النزاع بقرار نهائى قاطع وحاسم ويكفل نظام التحكيم أن يدلى كل طرف بوجهة نظره ويحدد الطرفان نطاق الحقوق المتنازع عليها ويستند المحكمون سلطاتهم من اتفاق الطرفين وبالتالي يكون التحكيم الذى نظمته المواد ٥٧ ، ٥٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالجمارك نظاماً إجبارياً بما يتنافى مع الأصل العام للتحكيم .

ومن ثم يكون ذلك النظام الإجبارى منافياً للحقوق الدستورية المكفولة لأطراف النزاع كما أنه يخل بحق أطراف النزاع في استعمال حق النقاضى وهو حق كفله لهم الدستور ومن ثم فقد انتهت المحكمة الدستورية العليا إلى الحكم بعدم دستورية المادة رقم ٥٧ التى تجعل التحكيم نظاماً إجبارياً بالمخالفة للأصل العام في التحكيم وبسقوط المادة رقم ٥٨

ونوع السلعة وكذلك كميتها ومقدار الضريبة في حين أن هناك موضوعات أخرى كان يجب أن يتم الفصل في المنازعات الخاصة بها بذات الطريقة منه على سبيل المثال النزاع حول خضوع أو عدم خضوع سلعة أو خدمة ما .

٢ - مراعاة أن يتم تشكيل اللجنة الخاصة بفض هذه المنازعات تشكيلا يصبحه عدم الانحياز لجانب مصلحة الضرائب العامة على المبيعات ويصبحه جدية وحيدة بحثها الموضوع المطروح أمامها ضمانا للوصول إلى حل عادل .

٣ - مراعاة أن ما يصدر من قرارات عن تلك اللجان ليس نهائيا وإنما يمكن اللجوء للقضاء كحق دستوري لا يمكن النقص على إلغائه أو مصادره على أن تنظر النزاع المحاكم العادية وليس القضاء الإداري كما في حالات الخلاف مع الضرائب العامة .

٤ - عدم تحميل الممول بالضريبة الإضافية عن الفرق موضوع النزاع حتى تاريخ السداد وفقاً للقرار الصادر في النزاع وذلك في حالة عدم صدور القرار لصالح الممول .

٥ - مراعاة أن يفصل النظام الجديد فيما يستجد من منازعات ناتجة عن تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات والتي سوف تسفر المرحلة التالية عنها من خلال بداية تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة .

أثر معالجة نظام التحكيم بنظام بديل على العلاقة بين مصلحة الضرائب العامة على المبيعات والمسجلين :

١ - قلة وانخفاض حالات الخلاف مع المصلحة وانخفاض عدد الخلافات التي يتم إحالة نظرها لجهات القضاء .

٢ - زيادة ثقة الممولين في إمكان حل النزاع وديا مع مصلحة الضرائب العامة على المبيعات حلا عادلا .

٣ - زيادة حصيلة مصلحة الضرائب العامة على المبيعات .

وبالتالي فإن المادة ٣٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ والتي تحيل على المادتين ٥٨، ٥٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٣ والمحكوم بعدم دستورية الأولى ويسقط الثانية وتصبح تلك العادة والخاصة بتنظيم التحكيم بين مصلحة الضرائب على المبيعات وبين المسجلين فيما يتعلق بالسلع المستوردة تصبح تلك المادة لا محل لها مما يدعو لتساؤل حول موقف النزاع الخاص بالسلع المستوردة الخاضعة لرقابة الجمارك .

كما أنه وعلى سبيل القياس على ذلك الحكم الخاص بعدم دستورية نظام التحكيم فيما يتعلق بالسلع المستوردة الخاضعة للجمارك فإن نظام التحكيم في المنازعات المتعلق بالسلع المحلية والخدمات أيضاً يشوبه شبهة عدم الدستورية وذلك لأنه في المرحلة الأخيرة منه يكون إجباريا كما أنه أيضاً يخل بحق التقاضي الدستوري .

كما أن نظام التحكيم في ضريبة المبيعات جاء مخالفاً ومغايراً لنظام التحكيم الذي نظمته قانون المرافعات الذي تم إلغاؤه أو بقانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ الصادر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ تابع في ٢١/٤/١٩٩٤ .

وبذلك يصبح نظام التحكيم في ضريبة المبيعات نظاما غير دستوريّ يعمين البحث عن بديل له يعمل على حل النزاعات الدائرة بين المسجلين وبين مصلحة الضرائب العامة على المبيعات ودياً بعيداً عن ساحات التقاضي ومنعا لتكس المحاكم بهذه النزوعية من القضايا التي تحتاج إلى حل سريع نظرا لطبيعتها وحفاظا على حقوق الخزنة وسرعة الحصول عليها دون إجحاف بحقوق الممولين (المسجلين) على أن يكون النظام البديل نظاما عادلا يدرعي حقوق الخزنة كما يدرعي حقوق المسجلين نظرا لتأثير تلك الحلول على للحالة الاقتصادية العامة للبلاد على أن يكون مرعى في نظام البديل ما يلي :

١ - عدم اقتصره على أوجه الخلاف التي اقتصر عليها نظام التحكيم فقد اقتصر الأخير على قيمة السلعة أو للخدمة

بعض المشاكل التطبيقية للضريبة العامة على المبيعات في ظل تطبيق المرحلة الثانية والثالثة

إعداد

إمام كامل

خبير مالي وضريبي

مقدمة :

فرضت الضريبة العامة علي المبيعات بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بعدها رقم ١٨ تابع بتاريخ ٢ مايو عام ١٩٩١ وعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٥/٣ وقد ورد به ان يتم تطبيق الضريبة العامة علي المبيعات علي ثلاثة مراحل وهي :

المرحلة الأولى : يكلف فيها بتحصيل الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب العامة على المبيعات كل من المنتج الصناعي والمستورد وموذي الخدمة .

المرحلة الثانية : يكلف فيها علاوة على ما سبق تاجر الجملة .

المرحلة الثالثة : يكلف فيها علاوة على ما سبق تاجر التجزئة .

وبتاريخ ١٩٩١/٥/٣ صدر قرار وزير المالية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١ وتم نشره بالوقائع المصرية بعدها رقم ٩٨ مكرر وقد ورد به أن كل مكلف وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات من المكلفين الآتى بيانهم بعد التسجيل على

النموذج المعد لهذا الغرض لدى المأمورية المختصة التابع لها بمصلحة الضرائب على المبيعات وهم :

١ - كل منتج صناعي بلغ أو تجاوز إجمالي قيمة مبيعاته ٥٤ ألف جنيه وذلك خلال الاثنى عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - كل مورد خدمة خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام القانون المشار إليه بلغ أو جاوز المقابل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى قدمها بمبلغ ٥٤ ألف جنيه خلال الاثنى عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - كل مستورد لسلعة صناعية أو خدمة من الخارج خاضعة للضريبة بفرض الإتجار مهما بلغت قيمة معاملاته .

٤ - وكلاء التوزيع المساعدون للمكلفين .

٥ - كل منتج صناعي أو مستورد لسلعة من السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ مهما بلغت قيمة مبيعاته أو إنتاجه وبصفة عامة من مبلغ حد التسجيل البالغ ٥٤ ألف جنيه يجب أن يقوم بالتسجيل فوراً وإلا اعتبر متهرباً ويعاقب طبقاً للعقوبات الواردة بالقانون فضلاً عن أن القانون قد أعطى الحق للتسجيل الاختيارى لمن

كما يعتبر حد التسجيل من أهم الأمور التي يجب تحديدها عند تطبيق الضريبة العامة على المبيعات حيث يتوقف عليه حجم الإيراد المتوقع تحصيله وكذلك حجم ونوعية المجتمع الضريبي المراد التعامل معه ويتوقف تحديد حد التسجيل على عدد من العوامل منها .

طبيعة المجتمع الضريبي

يقصد بطبيعة المجتمع الضريبي مدى قدرة المجتمع على الالتزام بإسلاك الدفاتر والسجلات .

طاقة الجهاز الضريبي

لأنه بطبيعة الحال هناك حد أقصى لتعدد المسجلين الذي يمكن للجهاز الإداري لمصلحة الضرائب على المبيعات التعامل معهم بكفاءة .

تكلفة التحصيل

تعتبر تكلفة التحصيل أحد العوامل الهامة لتحديد حد التسجيل حيث لا بد من النظر إلى التكلفة والعائد عن المسجل الحدى .

ونتيجة للدراسات المستفيضة مع الأخذ في الاعتبار العوامل السابقة (طبيعة المجتمع الضريبي - طاقة الجهاز الضريبي - تكلفة التحصيل) فقد تم تحديد حد التسجيل برقم ١٥٠ ألف جنيه ليكون هو الحد المقترح للتسجيل عن الانتقال لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة .

وهو ما يستهدف تحقيق إيراد حوالى ١,٥ مليار جنيه وعدد من المسجلين يتراوح بين ١٥٠ - ١٩٠ ألف مسجل وإذا قامت مصلحة الضرائب على المبيعات باختيار رقم أعلى من ١٥٠ ألف جنيه كحد للتسجيل سوف يؤدي ذلك إلى :

أ - انخفاض في الإيراد المتوقع

ب - انخفاض أعداد المسجلين المتوقعين مما يؤثر بالزيادة على تكلفة التحصيل .

لم يبلغ حد التسجيل مهما كانت حجم مبيعاته أو حجم إنتاجه بشرط التزامه بنفس التزامات التاجر المسجل بعد ذلك حتى يستفيدوا من المزايا التي نص عليها القانون .

ثم صدر قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون ١١ لسنة ١٩٩١ بتاريخ ١٩٩١/٦/١ وقد ورد بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة حسب الأحوال .

صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ ولاذى نشر بالجريدة الرسمية بعهدها الصادر فى ٢٤/٥/٢٠٠١ بتطبيق المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة الخاصة بتجار الجملة وتجار التجزئة وتم دمج المرحلة الثانية والثالثة فى مرحلة واحدة وترجع الحكمة من ذلك إلى صعوبة وضع حدود فاصلة بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة وبالتالي رأى أن يكلف التجار بصفة عامة بتحصيل وتوريد الضريبة فى هذه المرحلة الثانية والثالثة والتي يطلق عليها مرحلة التوزيع .

وقد مضى على تطبيق ضريبة المبيعات فى الواقع المصرى عشر سنوات من عام ١٩٩١ استطاع خلالها الجهاز الضريبي من تنظيم نفسه وتطوير أداته مستخدماً أدوات التكنولوجيا الحديثة واكتسب خلالها ثقة رجال الأعمال والغرف التجارية والاتحادات كما ساعد التطبيق على انتظام مجتمع الضريبة حيث وصل الالتزام فى هذه الضريبة إلى ما يزيد على ٩٦% من عدد المسجلين بها وأن نسبة التهرب أقل من ١% وأن عدد القضايا من بدء القانون حتى الآن ٤٢٦٨ قضية طبقاً لما أعلنته مصلحة الضرائب على المبيعات .

ويعتبر الانتقال إلى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة هو علامة إجرائية لتنظيم تحصيل الضريبة العامة على المبيعات المفروضة منذ عام ١٩٩١ .

باسترداد ما سبق سداده من ضريبة إنتاجه أو خدماته المصدرة .

٩ - أحكام تحصيل الضريبة المستحقة عن طريق تنظيم كافة حلقات الإنتاج والتوزيع .

* بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ صدر قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات وتم إلغاء قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٦/١ .

وقد تم إلغاء الفصل الثامن بالكامل والخاص بالحكم .

وسمح التعديل الجديد بالمادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية أنه عند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلى يحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها وفى حالة عدم توافر هذه الأسس لرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لأحكام الرقابة .

تم إضافة ميزة جديدة كدور من التمييز بالنسبة للمغادر للبلاد حيث نص فى المادة (١٩) أن للمفادى الحق فى استرداد الضريبة السابق سدادهما للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاضعة للضريبة بمبلغ لا يقل عن ٤٠٠٠ جنيه مصرى على أن يتم خروجها بصحبة الشخص وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ الشراء ويتم سداد الضريبة عن طريق البنك بالمنفذ الجمركى أو عن طريق إدارة رد الضريبة بالمصلحة وذلك بموجب شيك يرسل على عنوانه ويتم خصم مصاريف إدارية بواقع ٥% من إجمالى قيمة المبلغ المسترد وبشرط تقديم (صورة جواز سفر + الفاتورة + الضريبة + نموذج ١٢٤ ض - ع - م) .

وقد ورد بالفصل الحادى عشر بالمادة (٤٢) من اللائحة بأن أعطى المسجل الحق فى أن يخصم من الضريبة

ج - كلما زاد حد التسجيل كلما كانت عملية الرقابة من خلال تتبع الفواتير أصعب حيث يكون تبادل الفواتير أصعب بين تجار أغلبهم غير مسجلين .

ومن ثم فالانتقال لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات سوف يودى إلى :

١ - القضاء على التراكم الضريبي الناشئ من عدم استطاعة المنتجين الصناعيين فى الوقت للحالى خصم الضريبة على مدخلات إنتاجهم المشتراة من للتجار غير المسجلين مما يساهم فى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة السماح للتجار المسجلين بإصدار فواتير ضريبة .

٢ - تمكين التاجر من استرداد ما سبق سداده من ضريبة على مشترياته من الضريبة المحصلة عند بيع السلع مما يودى إلى خفض تكلفة البيع .

٣ - عدم قيام التاجر بترييح الضريبة المسددة للمنتج وبالتالي انخفاض سعر البيع .

٤ - الزيادة الناتجة لاحتساب الضريبة على القيمة المضافة لا تحسب على المستهلك لأن التاجر فى الوضع للحالى يقوم بترييح الضريبة ونقل عبئها للمستهلك .

٥ - يؤثر تطبيق المراحل التالية من الضريبة بزيادة موارد الموازنة العامة للدولة مما يساعد على تقديم خدمات أفضل للمجتمع .

٦ - تطبيق المراحل الثانية والثالثة من الضريبة على المبيعات يعتبر وسيلة من وسائل الحد من التهرب الضريبي

٧ - القضاء على الانزواج الضريبي الناشئ عن عدم استطاعة المنتجين الصناعيين خصم الضريبة على مدخلات إنتاجهم المشتراة من للتجار .

٨ - تنشيط عملية التصدير وقدرته على المنافسة الخارجية

بيان المخزون السلمي

يكون بيان السلع الغير خاضعة جوازياً لمن يريد اتباع أحد الأنظمة المبسطة لتجارة التجزئة والتي قامت المصلحة بعمل نماذج لها وشرحها في جميع وسائل الإعلام المختلفة فضلاً عن الغرف التجارية والرد على جميع الاستفسارات التي يستقر عنها أى شخص داخل جميع المأموريات .

بضاعة الأمانة

لا تعد بيعاً عند تسليمها من المنتج أو المستورد إلى التاجر بإذن تسليم وتحقق واقعة البيع عند بيع البضاعة للمستهلك .

معالجة بيع الراكد والتالف

المبرة عند بيع الرواكد والتوالف بالقيمة الفعلية التي تم البيع بها طالما لا توجد علاقة بيعية خاصة بين البائع والمشتري .

الأوكازيون

يتم معالجة مبيعات الأوكازيون حسب الضمن الذي تم البيع طالما كان السعر عاماً ومعلناً ولأمانع من الاعتداد بالقوائم المعتمدة من وزارة التموين .

كيفية حساب الضريبة بالنسبة لوكلاء التوزيع

١ - إذا كان البائع وكيل توزيع ويتم البيع باسم المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة ودون زيادة في السعر المحدد من قبل البائع الذي قام بسداد ضريبة المبيعات على سعر بيع السلعة للمستهلك في هذه الحالة لا توجد أى ضريبة مستحقة على قيمة العمولة التي يحصل عليها التاجر من البائع من السلعة سلفاً

٢ - إذا كانت قيمة العمولة مضافة على سعر بيع السلعة من البائع للتاجر ، يتم البيع بأسم التاجر وبالسعر الذي يحدده

المستحقة على قيمة مبيعاته الضريبية السابق سدادها على مخزونه السلمي من المشتريات بغرض البيع والتي في حوزته في اليوم السابق لتاريخ بدء تحصيل الضريبة وذلك بموجب فواتير ضريبية .

أما في حالة عدم وجود فواتير تثبت قيمة الضريبة السابق سدادها تكون قيمة الضريبة الواجب توريدها للمصلحة ١,٥٪ من ثمن بيع السلعة والتي تعادل الضريبة على القيمة المضافة بمعرفة التاجر على أن يتم التصرف في المخزون خلال موعده أقصاه شهر أكتوبر ٢٠٠١ .

مع مراعاة أن أية مبيعات للمخزون بعد المدة المذكورة يطبق بشأنه أحكام التحصيل والتوريد والخصم الواردة بالقانون .

ونظراً لوجود بعض الموضوعات التي تحتاج إلى توضيح فقد قامت مصلحة الضرائب العامة على المبيعات والسادة معلمي الغرف التجارية بالاتحاد العام للغرف التجارية ، وبعض النقابات مثل النقابة العامة للمصايد ، للجلود ، للفزل والمصنوعات النسيجية في جميع مراحل التطبيق ، والمصنوعات للخشب - الذهب والفضة والمجوهرات والأحجار الكريمة في جميع مراحل تطبيق القانون ، هي مهلة تصريف المخزون السلمي أربعة أشهر تبدأ من ٢٠٠١/٧/١ حتى ٢٠٠١/١٠/٣١ وأن الإقرار الخاص بشهر أكتوبر ٢٠٠١ يقدم للمصلحة في موعد أقصاه ٢٠٠١/١٢/٣١ .

البيع بالتقسيط

لقد حدد القانون واقعة البيع والبيع بالتقسيط طبقاً لنص القانون يعد بيعاً تستحق معه الضريبة فوراً على كامل قيمة السلعة وأعطى القانون مهلة للسداد قدرها شهران بعد شهر البيع أى أن متوسط المهلة التي منحها للسداد تقدر بخمسة وسبعين يوماً .

في هذه الحالة تستحق ضريبة على قيمة العمولة باعتبارها قيمة مضافة .

معالجة البيع الأجل

يتم تطبيق نفس القواعد القانونية الخاصة بالبيع بالتقسيط وتستحق معه الضريبة عند تحقق واقعة البيع على كامل قيمة السلعة وقد أعطى القانون مهلة للسداد وهي شهرين بعد شهر البيع أى أعلى مهلة متوسطة للسداد قدرها خمسة وسبعين يوماً .

المعاملة الضريبية للصيادلة

وقد أسفرت المناقشات التي تمت بين مصلحة الضرائب على المبيعات ونقيب وأعضاء النقابة العامة للصيادلة والنقابات الفرعية على ما يلي :

١ - ان الداء لا يتعامل مع المرحلتين الثانية والثالثة طبقاً لأحكام القانون .

٢ - جميع المستلزمات الطبية والصيدلية والأغذية الطبية وأغذية الأطفال التي لا تباع إلا في الصيدليات فقط وطبقاً للبيان الوارد من النقابة العامة للصيادلة يتم تحصيل الضريبة عليها من الشركات الموردة والمنتجة لها .

٣ - الأصناف الخاضعة للضريبة أن وجدت بالصيدليات تقوم الصيدلية بتحديد رقم البيع المتوقع الذى يتم على أساسه تحصيل الضريبة وفقاً لما يقدمه الصيدلى في إقراره الشهري على أن تتم التسوية الضريبية بين المصلحة والصيدليات في نهاية العام .

٤ - الاحتفاظ بغواتير الشراء لدى الصيدليات لحين التسوية السنوية .

٥ - تشكيل لجان مشتركة من المصلحة والنقابة العامة والنقابات الفرعية لقبول طلبات تسجيل الصيدليات التي بلغت حد التسجيل والقيام بأعمال التوعية الواجبة .

٦ - تشكل بالنقابة العامة للصيادلة والنقابات الفرعية بالمحافظات لجان مشتركة من الصيادلة مع مصلحة الضرائب على المبيعات لحل المشكلات وتسوية الخلافات التي قد تنشأ من تطبيق الضريبة .

المعاملة الضريبية لصناعة وتجارة الأحذية والمصنوعات الجلدية

أسفرت المناقشات التي تمت بين مصلحة الضرائب على المبيعات على الاتفاق على تحديد القواعد الإجرائية لحساب وتحصيل وتوريد الضريبة العامة على المبيعات على صناعة وتجارة الأحذية والمصنوعات الجلدية عدا الملابس الجلدية والأحذية الرياضية في جميع مراحل تطبيق القانون للوصول إلى كيفية حساب ضريبة المبيعات في مرحلتى التصنيع والتجارة وتتلخص القواعد والإجراءات كما يلي :

١ - بما أن المدخلات تمثل ٦٥٪ من المنتج وقد سبق سداد للضريبة عليها فإنه على المنتج الصناعى تحصيل وتوريد ضريبة مقدارها ١٠٪ من ٣٥٪ (١٠٠٪ - ٦٥٪) من القيمة البيعية وهى تعادل ٣,٥٪ (١٠٪ × ٣٥) من ثمن بيع السلعة من المنتج الصناعى إلى تاجر الجملة .

٢ - يقوم تاجر الجملة المسجل بتحصيل وتوريد الضريبة على القيمة المضافة بواقع ١٠٪ وهى تعادل ٠,٥٪ من قيمة بيع السلعة لتاجر التجزئة بشرط حيازته لفاتورة ضريبية من المصنع .

٣ - يقوم تاجر التجزئة المسجل بتحصيل ضريبة على القيمة المضافة بواقع ١٠٪ وهى تعادل ٢٪ عند بيع السلعة للمستهلك بشرط حيازته فاتورة ضريبية من تاجر الجملة .

٤ - عند قيام المصنع بالبيع لتاجر التجزئة يقوم بتحصيل وتوريد الضريبة بنسبة ٤٪ من ثمن بيع السلعة ، وهى تمثل

ب- على المسجل الراغب في اتباع الإجراءات التحاسبية التوقيع على إقرار بذلك بالمأمورية التابع لها .

ج- لا يجوز الجمع بين النظامين الأصلي وهذا النظام التحاسبي .

د- تنص هذه القواعد اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ وينتهي العمل بها في ٢٠٠٢/٦/٣٠ .

المعاملة الضريبية على المصنوعات الخشبية في جميع مراحل تطبيق القانون

أسفرت المناقشات التي تمت بين مصلحة الضرائب على المبيعات حول تحديد القواعد الإجرائية لمساب وتحصيل وتوريد الضريبة العامة على المبيعات على المصنوعات الخشبية في جميع مراحل تطبيق القانون .

وتتلخص هذه القواعد والإجراءات فيما يلي :

١ - حيث أن المخلات تمثل ٧٠٪ من المنتج وسبق سداد الضريبة فإنه على المنتج الصناعي تحصيل ضريبة مقدارها ١٠٪ من ٣٠٪ من القيمة البيعية وهي تعادل ٣٪ من ثمن بيع السلعة في حالة البيع إلى تاجر مسجل .

٢ - في حالة شراء التاجر من منتج صناعي مسجل على التاجر أن يقوم بتحصيل وتوريد الضريبة بنسبة ١٠٪ من القيمة المضافة وهي تعادل ٣٪ من ثمن البيع للمستهلك الوارد بالفاتورة .

٣ - في حالة شراء التاجر من منتج غير مسجل أي بدون فواتير ضريبية فطى للتاجر أن يقوم بتحصيل وتوريد الضريبة بنسبة ٦٪ من ثمن البيع الوارد بالفاتورة وهي تمثل ١٠٪ من القيمة المضافة في مرحلتى الإنتاج والتجارة .

٤ - في حالة البيع من المنتج الصناعي المسجل للمستهلك مباشرة أو لتاجر غير مسجل فطى المنتج تحصيل وتوريد

١٠٪ من القيمة المضافة لكل من مرحلتى التصنيع وتاجر الجملة .

٥ - عند قيام المصنع بالبيع مباشرة إلى المستهلك يقوم بتحصيل وتوريد الضريبة بواقع ٦٪ من ثمن بيع السلعة وهي تمثل ١٠٪ من القيمة المضافة لكل مرحلة .

٦ - في حالة شراء تاجر الجملة من منتج غير مسجل أي بدون فواتير ضريبية على التاجر أن يقوم بتحصيل وتوريد الضريبة بنسبة ٤٪ من ثمن البيع لتاجر التجزئة وهي تمثل ١٠٪ من القيمة المضافة لكل من مرحلتى التصنيع وتجارة الجملة وفي حالة البيع للمستهلك مباشرة تحصل الضريبة بنسبة ١٠٪ وهي تعادل نسبة ٦٪ من ثمن البيع للمستهلك

٧ - في حالة شراء تاجر التجزئة من منتج غير مسجل يتم تحصيل الضريبة بنسبة ٦٪ من ثمن البيع للمستهلك وهي تعادل ١٠٪ من القيمة المضافة .

٨ - في حالة شراء تاجر التجزئة من تاجر جملة غير مسجل فعليه تحصيل الضريبة بنسبة ٢,٥٪ من ثمن البيع للمستهلك وهي تعادل ١٠٪ من القيمة المضافة لكل من مرحلتى تجارة الجملة والتجزئة .

٩ - في حالة البيع من المنتج الصناعي للمستهلك مباشرة أو لتاجر غير مسجل فعلى المنتج تحصيل وتوريد الضريبة بنسبة ٦٪ من ثمن البيع للمستهلك وهي تمثل ١٠٪ من القيمة المضافة في مراحل التصنيع وتجارة الجملة والتجزئة .

مع مراعاة ما يلي :

أ - لكل مسجل الحق في إتباع القواعد الإجرائية الواردة في هذا الاتفاق أو إتباع الإجراءات الواردة بالنظام الأصلي على أن يكون البيع في هذه الحالة بموجب فاتورة ضريبية في جميع المراحل .

والموازين وتيسيراً على أصحاب الشأن فإن الضريبة في هذه المرحلة يتم تحصيلها بمعرفة مصلحة الدمغة والموازين عن طريق مكتب الضرائب على المبيعات المتواجد بمصلحة الدمغة والموازين ويتم حسابها كما يلي :

* يكون متوسط سعر مشغولات الذهب والأحجار الكريمة (الماس) وللفضة في كل سنة من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر من كل سنة ميلادية سابقة أساساً لحساب القيمة المضافة (المصنعية)

أولاً : الذهب

١ - ذهب عيار ٢١ أو أكثر يؤخذ في الاعتبار معدل دوران أربع دورات في السنة = متوسط السعر في السنة السابقة ÷ معدل الدورات على أن يتم إضافة القيمة المضافة (المصنعية) في ذات السنة بالنسبة لسنة ٢٠٠٠

متوسط المصنعية للجرام = ٦٠ قرشاً × فئة الضريبة (١٠٪)
٢ - ذهب عيار ١٨ فأقل يؤخذ في الاعتبار أن معدل الدورات هو ثلاث دورات في السنة = متوسط السعر في السنة السابقة ÷ معدل الدوران

على أن يتم إضافة القيمة المضافة (المصنعية) وذلك وفقاً لمتوسطات المصنعية في ذات السنة بالنسبة لسنة ٢٠٠٠
متوسط المصنعية للجرام = ١,٥٠ قرشاً × فئة الضريبة (١٠٪)

٣ - المشغولات التي يركب عليها أحجار كريمة بخصوص المشغولات التي سيركب عليها أحجار كريمة (ماس) بالنسبة للمصوغ الذي سيركب عليه ماس يحصل عليه ١٠٪ من قيمة المعدن المصنوع منه المصوغ حسب متوسط سعر السنة السابقة ويتمتع بعلامة مميزة من مصلحة الدمغة .

الضريبة بنسبة ٦٪ من ثمن البيع الوارد بالفاتورة وهي تمثل ١٠٪ من القيمة المضافة في مرحلتى التصنيع والتجارة .

ويتم تحصيل ذات النسبة في حالة البيع من تاجر مسجل ليس لديه فاتورة ضريبية مع مراعاة ما يلي :

أ - لكل مسجل الحق في اتباع القواعد الإجرائية الواردة في هذا الاتفاق أو اتباع الإجراءات الواردة بالنظام الأصلي على أن يكون البيع في هذه الحالة بموجب فاتورة ضريبية في جميع الأحوال .

ب - على المسجل الراغب في اتباع الإجراءات للتجاسية التوقيع على إقرار بذلك بالمأمورية التابع لها .

ج - لا يجوز الجمع بين النظامين الأصلي وهذا النظام التجاسي .

د - تسمى هذه القواعد اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ وينتهى العمل بها في ٢٠٠٢/٦/٣٠ .

المعاملة الضريبية على الذهب والفضة والمجوهرات والأحجار الكريمة في جميع مراحل تطبيق القانون

أسفرت المناقشات التي تمت بين مصلحة الضرائب على المبيعات حول تحديد القواعد الإجرائية لحساب وتحصيل وتوريد الضريبة العامة على المبيعات على الذهب والفضة والمجوهرات والأحجار الكريمة في جميع مراحل التطبيق للقانون .

أولاً : القواعد والإجراءات لحساب وتحصيل الضريبة في مرحلة التصنيع

حيث أن السلع (الذهب - الفضة - المجوهرات - الأحجار الكريمة) لا يجوز تداولها إلا بعد دمجها في مصلحة الدمغة

باعتبارها تغطي مرحلة التجارة (جملة وتجزئة) وفي جميع الأحوال يلتزم تاجر الجملة بإصدار فاتورة ضريبية موضحاً بها اسم المشتري وعنوانه والكمية المباعة .

ب - مرحلة تجارة التجزئة

تحصل ضريبة مبيعات على القيمة المضافة في هذه المرحلة بالفاصلة المقررة قانوناً ١٠٪ وهي تعادل نسبة ١٪ من ثمن بيع جميع الأصناف عدا الذهب عيار ٢١ فتكون هذه النسبة ٠,٥٪ . وذلك وفقاً للدراسة الفنية التي تقدم بها الممثلون عن صناعة الذهب .

مع مراعاة الأحكام العامة التالية :

أ - لكل مسجل الحق في اتباع القواعد الإجرائية الواردة في هذا الاتفاق أو اتباع الإجراءات الواردة بالنظام الأصلي وذلك بالالتزام بتوريد الضريبة عند كل مرحلة على أن يعمل في هذه الحالة الأخيرة قواعد الخصم المتعارف عليها .

ب - أن يكون البيع بموجب فاتورة ضريبية في جميع المراحل ، وفي حالة الرغبة في اتباع الإجراءات المشار إليها يقوم المسجل بتوقيع إقرار بذلك في المأمورية التابع لها .

ج - لا يجوز الجمع بين للنظام الأصلي وهذا النظام التحاسبي .

د - يشترط لتطبيق النظام التحاسبي وجود فاتورة بيع ضريبية لكل من مرسل التداول المشار إليها تفيد سبق سداد الضريبة .

هـ - في حالة عدم وجود فاتورة ضريبية لدى تاجر التجزئة عليه توريد الضريبة لمرحلتى للتجارة .

تسرى هذه القواعد لمدة ستة شهور اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ وينتهي العمل بها في ٢٠٠١/١٢/٣١ .

ثانياً : الضضة

يجب أن يؤخذ في الاعتبار معدل دوران الفضة خمس مرات في السنة وفقاً للآتي :

= متوسط السعر في السنة السابقة ÷ معدل الدوران
مضافاً إليه القيمة المضافة (المصنعية) وفقاً لمتوسطات المصنعية في ذات السنة × ١٠٪ (فئة الضريبة) بالنسبة لسنة ٢٠٠٠

متوسط المصنعية للجرام = ٩٥ جنيهاً للكيلوجرام × فئة الضريبة (١٠٪)

تاريخ استحقاق الضريبة يبدأ وفقاً للقانون اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١

يتم تحصيل الضريبة ممن يتقدم إلى مصلحة للدمغة والموافين لدمغ هذه السلع باعتباره مكلفاً في مرحلة التصنيع إلا إذا أثبت أن هذه السلع مملوكة لشخص آخر وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة من مالكا عند الدمغ أيضاً .

ثانياً : القواعد والإجراءات لساب وتخصيل الضريبة في مرحلة التجارة .

أ - مرحلة تجارة الجملة

يتم تحصيل ضريبة مبيعات على القيمة المضافة في هذه المرحلة بالفاصلة المقررة قانوناً ١٠٪ وهي تعادل نسبة ١٪ من ثمن بيع جميع الأصناف عدا الذهب عيار ٢١ فتكون هذه النسبة ٠,٥٪ . وذلك وفقاً للدراسة التي تقدم بها ممثلو صناعة الذهب .

في حالة البيع من تاجر الجملة إلى تاجر غير مسجل تكون الضريبة الواجبة السداد هي ضعف للنسب الموضحة بعاليه

ونحن من جانبنا نؤيد تلك اللقاءات الهامة مع جميع الغرف التجارية والصناعية وكذلك النقابات للتعرف على المشكلات العملية ووضع القواعد الإجرائية بهدف تبسيط إجراءات الحصول بما يتفق مع القانون مع مراعاة الآتي :

١ - إن نص المادة ٤١ من اللائحة التنفيذية الجديدة أجازت لرئيس المصلحة تقرير بعض القواعد الإجرائية فقط دون القواعد الموضوعية التي هي من اختصاص المشرع وحده دون سواه ، ومن ثم لا يجوز لرئيس المصلحة أن يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد فئة الضريبة المقررة ويطلق عليها اسما جديدا لم يعرفه القانون تحت شعار (الضريبة الحكيمة) كما لا يجوز لرئيس المصلحة أن يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد واقعة استحقاق الضريبة.

٢ - إن القضاء سبق له وأن أرسى مبادئ وأحكام هامة بشأن الاتفاقيات التي أبرمتها المصلحة مع بعض الغرف التجارية والصناعية وكذلك بشأن ما يسمى (بالضريبة الحكيمة) بتعين الأخذ بها بعين الاعتبار عند إبرام تلك الاتفاقيات منها ما يلي :

أ - الحكم الصادر بإلغاء المنشور رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ بشأن الاتفاقية المبرمة مع شعبة الذهب وهي الاتفاقية التي حددت واقعة استحقاق الضريبة بواقعة دمج الذهب أو الفضة وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٢/٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ التي حددت واقعة استحقاق الضريبة بواقعة البيع ، علما بأن هذا الحكم نهائي وتنفيذاً .

ب - الحكم الصادر بإلغاء المنشور رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد ضريبة حكومية على الغزل بواقع ٨٪ بجانب

الضريبة الأصلية وقدرها ١٠٪ تأسيساً على أن المشرع حدد فئات الضريبة وليس من حق رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات أن يتدخل بفرض ضريبة جديدة بواقع ٨٪ على الغزل ، علماً بأن هذا الحكم تأيد من المحكمة الإدارية العليا .

ونحن نأمل ، أن تضع مصلحة الضرائب على المبيعات تلك الأحكام النهائية واليائه نصب عينها عند عقد أية لقاءات من الغرف التجارية أو الصناعية أو النقابات حتى تكون الاتفاقيات المبرمة مع تلك الجهات بمنأى عن الطعن عليها وإلغائها .

ومما لا شك فيه أنه في ظل توجيهات أ. د. مدحت حسنين وزير المالية ، أ. محمود محمد علي رئيس مصلحة الضرائب العامة على المبيعات وقيام رئيس المصلحة وقيادتها بالعديد من الجولات الناجحة والتي تهدف إلى إقناع العاملين وأعضاء النقابات المهنية أو الغرف التجارية وسائر الجماعات المالية والاقتصادية في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية وفي إطار سياسة التواصل والحوار المستمر والبناء بين الحكومة ممثلة في وزارة المالية والمصالح التابعة لها من جانب والاتحادات والنقابات من جانب آخر والذي لم يكن وليد عملية التطبيق الحالية للمرحلتين الثانية والثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات بل هو منذ سنوات عديدة ، ثم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات مع مصلحة الضرائب العامة على المبيعات والذي تم خلالها وضع أسس محاسبية جديدة لمحاكاة العديد من الأنشطة .

ومما لا شك فيه أنه لمثل هذه الاتفاقيات العديد من الآثار الإيجابية التي تؤدي إلى اختصار كثير من الوقت والجهد لحل

المراجع

- ١ - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
- ٢ - القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١
- ٣ - اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١
- ٤ - اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١
- ٥ - قرار وزير المالية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١
- ٦ - المنشورات والتعليمات التي أصدرتها مصلحة الضرائب على المبيعات
- ٧ - الاتفاقيات التي تمت بين مصلحة الضرائب على المبيعات والسادة ممثلي الغرف التجارية بالاتحاد العام للغرف التجارية ، كذا الاتفاقيات التي تمت مع النقابة العامة للصيادلة.
- ٨ - الكتب الإرشادية والتفسيرية التي أصدرتها مصلحة الضرائب على المبيعات
- ٩ - ندوة أقامتها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية حول مشكلات تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات يوليو ٢٠٠١

المشكلات التي قد تواجه المكلفين نتيجة اتباع النظام الأصلي للقانون أو اختيار أحد الأنظمة المساعدة سواء كان ذلك بالنسبة للمسجلين في المرحلة الأولى أو لتجار الجملة أو تجار التجزئة عند تطبيق المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة من القانون .

ومن الآثار الإيجابية الأخرى قلة المنازعات التي تقوم بين المكلفين ومصلحة الضرائب العامة على المبيعات والذي يتوافق مع ما تتجه إليه الدولة من ضرورة إنهاء المنازعات داخلياً والقضاء على الدعاوى لما لذلك من أثر فعال على تحسين العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب العامة على المبيعات مما يؤدي إلى :

- أ - زيادة الثقة من جانب المكلفين من إمكانية حل النزاع ودياً مع المصلحة .
- ب - انخفاض حالات الخلاف بين المكلفين والمصلحة .
- ج - زيادة حصيلة مصلحة الضرائب العامة على المبيعات وسرعة الحصول على حقوق الخزنة العامة .
- لأن الهدف الأساسي الذي ترجوه مصلحة الضرائب العامة على المبيعات هو المحافظة على حقوق الخزنة من جانب مع مراعاة حقوق المكلفين جانب آخر .
- نظراً لتأثير تلك الحلول على للحالة الاقتصادية العامة للبلاد .

وجميع هذه الاتفاقيات ساهمت وبشكل فعال في بناء الثقة بين الممول والمصلحة ..



المشكلات الأولية لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات

إعداد

د. فائز بولس المحامي

خبير استشاري لضرائب المبيعات

السلعة وهو المواطن المصري ... غير أن المسؤولين بمصلحة الضرائب على المبيعات أكدوا بصورة قطعية أنه لن يحدث كساد بالسوق التجارى وإن تحدثت زيادة فى الأسعار أو زيادة للأعباء المالية سواء للتاجر أو المستهلك النهائي للسلعة وهو المواطن المصري ، بل على العكس .. أكد المسئولون بالمصلحة على أنه سوف يحدث انتعاش بالسوق التجارى ينعكس على الانفراجة فى السيولة المالية تؤدي بشكل ملحوظ إلى زيادة للحركة التجارية بالبلاد .

وإزاء الرأى المؤيد والرأى المعارض .. صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠١ والمعمول به اعتباراً من ٢٥/٥/٢٠٠١ ، والذي نص على أنه ، تسرى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون المرحلتان الثانية والثالثة من مراحل تطبيق للضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى قانون للضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، ومع عدم الإخلال بحد التسجيل المنصوص عليه فى ذلك القانون بالنسبة للمنتج الصناعى وموذى الخدمة والمستورد ومنتج سلعة للجدول رقم (١) المرافق لذات القانون يكون حد التسجيل للتاجر مائة وخمسين ألف جنيه ، وعلى للتاجر المكلف وفقاً لاحكام هذا القانون ان يتقدم إلى مصلحة

أو جد تطبيق للمرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهما .. إذ يرى البعض أن تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات والتي بموجبها يتم إخضاع تاجر للجملة والتجزئة لضريبة المبيعات سوف يؤدي إلى انتظام السوق المصرى بكافة فئاته سواء المنتج الصناعى أو المستورد أو التاجر وبالتالي منع التلاعب والقضاء على حالات التهريب لأن هؤلاء سوف يلتزمون بإمسك دفاتر وسجلات ضريبية منتظمة وإصدار فواتير ضريبية سليمة وتقديم إقرارات مصحوبة بسداد الضريبة المستحقة من واقع البيع الفعلى مع خصم الضريبة السابق سدادها على المشتريات .. بينما يعارض البعض الآخر تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لوجود حالة كساد بالسوق التجارى فضلاً عن عدم السيولة بجانب زيادة الأعباء المالية على للتاجر الذى سوف يلجأ إلى أحد الحاسبين لتنظيم مسألة ضريبة المبيعات بدءاً من إعداد دفاتر حسابية منتظمة وإعادة فواتير وتحصيل ضريبة المبيعات وتوريدها للمأمورية المختصة بموجب إقرارات شهرية منتظمة وخلافة فضلاً عن التخوف من زيادة الأسعار والتي سيحملها فى النهاية المستهلك النهائي

في حالة فواتير ضريبية ويواقع ١,٥ ٪ في حالة عدم وجود فواتير ضريبية على هذا المخزون .

وقد اثار تلك التعليمات جدلاً واسعاً حول مدى قانونيتها حيث أنه بالرجموع إلى القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ يتبين أنه جاء خالياً من إلزام التجار بتقديم بيان بالمخزون السلمي الموجود لديهم حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ - كما أنه بالرجموع إلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ يتبين أن الإلزام بتقديم بيان للمخزون السلمي سالف الذكر ورد بالمادة ٢/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وهي المادة التي تتعلق بالأحكام الخاصة للسلع الواردة تصديداً بالجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون سواها وهي الشاي - السكر - للمياه الغازية - البيرة - الدخ - المجائر - منتجات - النفط - الكحول - الادوية غير المعفاة .. حيث نصت المادة ٤٧ سالف الذكر على ما يلي : : تسرى أحكام هذا القانون على السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك لا يتعارض مع الأحكام الواردة بهذا الجدول والأحكام الآتية :

١ - تستحق الضريبة على هذه السلع عند البيع الأول للسلعة المحلية ، أو بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة فقط ، ولا تفرض الضريبة مرة أخرى إلا إذا حدث تغير في حالة السلعة .

٢ - في حالة إخضاع سلعة للضريبة أو زيادة فئات الضريبة المفروضة على سلعة معينة يلتزم المستوردون وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعون بتقديم بيان إلى المصلحة بالرصيد الموجود لديهم من السلع المشار إليها في اليوم السابق لسريان الضريبة الجديدة أو المزيدة ويكون تقديم هذا البيان خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المذكور ، وتستحق الضريبة الجديدة أو المزيدة عند تقديم هذا البيان ، عليهم أنلوها للمصلحة خلال المدة التي يحددها رئيسها على ألا تجاوز سنة أشهر من تاريخ استحقاق الضريبة ،

الضرائب على المبيعات لتسجيل اسمه وبياناته وفقاً للأحكام المنصوص عليها بالمادة (١٨) من ذات القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يتم تحصيل الضريبة اعتباراً من أول الشهر التالي لانتهاء تلك المدة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصلحة الضرائب على المبيعات استعدت لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة استعداداً نشطاً غير عادي وفي كافة المواقع والمأمريات والمناطق التنفيذية حيث أصدرت عدة كتيبات تضمنت العديد من التوجيهات اللازمة عند التسجيل وإمسالك دفاتر مبسطة وحساب الضريبة وتحصيلها وتقديم الإقرارات بجانب عقد عدة لقاءات مع قيادات الغرف التجارية والصناعية في كافة المحافظات بهدف تذليل العقبات والوصول إلى اتفاقيات ترضى كافة الاتجاهات وتتفق مع القانون .

غير أن هذا الاستعداد الرائع من جانب مصلحة الضرائب على المبيعات لم يخل من سلبيات أدت إلى وجود مشكلات أولية للتطبيق وظهور عدة اجتهادات من رجال القانون وخبراء الضرائب لتصويب تلك السلبيات نحو الأفضل .. وهي اجتهادات قابلة للرأى والرأى الآخر نذكر منها ما يلي : ١ - مشكلة المخزون السلمي

٢ - مشكلة الاتفاقيات والضريبة الحكمة .

٣ - مشكلة السلع المستوردة .

(١) . مشكلة المخزون السلمي

أصدرت مصلحة الضرائب على المبيعات التعليمات بشأن إلزام تجار الجملة والتجزئة بتقديم بيان بالمخزون السلمي الموجود لديهم يوم ٢٠٠١/٦/٣٠ في ميعاد غايته يوم ٢٠٠١/٧/١٥ وكذلك إلزامهم ببيع وتعريف هذا المخزون خلال أربعة شهور تبدأ من شهر يوليو وحتى شهر أكتوبر مع إلزامهم بسداد ضريبة مبيعات عن هذا المخزون بواقع ١٠ ٪

ومفاد ما تقدم ... أن المشرع وضع تنظيمًا خاصًا للسلع الواردة تحديداً بالجدول رقم (١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وهي الشاي - السكر - المياه الغازية - البيرة - التبغ - السجائر - منتجات النفط - الكحول - الأدوية غير المعفاة حيث حدد المشرع واقعة استحقاق الضريبة للسلع المشار إليها بواقعة البيع للسلع المحلية أو بواقعة الإفراج الجمركي للسلع المستوردة كما ألزم المشرع المستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعين دون سواهم بأن يقدموا بياناً إلى المصلحة بالرصيد الموجود لديهم من السلعة المشار إليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سريان الضريبة الجديدة مع استحقاق الضريبة الجديدة على هذا البيان عند تقديمه ويتم سدادها خلال المدد التي يحددها رئيس المصلحة .

ومن ثم لا يحق لمصلحة الضرائب على المبيعات أن تفرض على تجار الجملة والتجزئة تقديم بيان للمصلحة بالمخزون السلمي سواء كانت السلعة من سلع الجدول رقم (١) أم كانت من السلع العامة .. ولا يحق لذلك المصلحة أن تفرض أيضاً ميعاداً لبيع وتصريف هذا المخزون السلمي غايته أربعة شهور تبدأ من يوليو حتى أكتوبر ٢٠٠١ ولا يحق لها أن تفرض ضريبة على هذا المخزون السلمي عند بيعه لأن قواعد وأحكام المخزون السلمي تتعلق فقط بسلع الجدول رقم (١) دون سواها .. ولم يحدث ثمة زيادة في الضريبة المقررة على تلك السلع .. الأمر الذي يضحى معه للقرار الصادر من مصلحة الضرائب على المبيعات بإلزام هؤلاء التجار بتقديم بيان بالمخزون السلمي الموجود لديهم حتى ٣٠/٦/٢٠٠١ هو قراراً باطلاً ومنعماً لمخالفته أحكام القانون جديراً بالإلغاء وقد يقال إن التعليمات التي أصدرتها المصلحة بشأن للمخزون السلمي أكدتها اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠١ والتي أفردت لها مادة جديدة برقم ٤٢ والتي تنص على أنه « في تطبيق المادة

(٢٣) من القانون وبمداينة الانتقال لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة للمسجل أن يخضع من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته الضريبة السابقة سدادها على مخزونه السلمي من المشتريات بفرض البيع والتي في حوزته في اليوم السابق لتاريخ بدء تحصيل الضريبة ، وذلك بموجب فواتير ضريبية وفقاً للقواعد والضوابط والحدود التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، أما في حالة عدم وجود فواتير تبين قيمة الضريبة السابقة سدادها تكون قيمة الضريبة الواجب توريدها للمصلحة واحد ونصف في المائة من ثمن بيع السلعة والتي يعادل الضريبة على القيمة المضافة بمعرفة التاجر على أن يتم التصرف في المخزون خلال موعد أقصاه شهر أكتوبر ٢٠٠١ » .

وهذا القول مردود عليه بما يلي :

١ - إنه من الناحية الشكلية لا يجوز قانوناً أن نصدر أولاً تعليمات مصلحة الضرائب على المبيعات بإخضاع المخزون السلمي للضريبة ثم تأتي ثانياً اللائحة التنفيذية بتأكيد صحة تلك التعليمات إذ أنه من السمات البديهية في المراتب القانونية هو أن الدستور أولاً ثم القانون ثانياً ثم اللوائح والقرارات الوزارية ثالثاً ثم التعليمات والمنشورات الإدارية رابعاً وأخيراً .. فإذا صدرت التعليمات المصلحية أولاً ثم جاءت اللائحة التنفيذية مساندة ومؤكدة للتعليمات فإن المولزين القانونية تكون قد انتقلت عقياً على رأس وياتت التعليمات في مرتبة أعلى من اللوائح والقرارات الوزارية بل في مرتبة أعلى من القانون وهو أمر يأباه المشرع ويتنافى مع الدستور والقانون .

٢ - ومن الناحية الموضوعية والقانونية ... فإن المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية تجاوزت حدود الدستور والقانون إذ إن المادة ١١٩ من الدستور حظرت فرض ضريبة إلا بقانون وأن القانون خلاصاً تماماً من فرض ضريبة مبيعات على المخزون

١- إن نص المادة ٤١ من اللائحة التنفيذية الجديد أجازت لرئيس المصلحة تقرير بعض القواعد الإجرائية فقط دون القواعد الموضوعية التي هي من اختصاص المشرع وحده دون سواء ... ومن ثم لا يجوز لرئيس المصلحة أن يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد فئة الضريبة المقررة ويطلق عليها اسماً جديداً لم يعرفه القانون تحت شعار (الضريبة للحكومية) .. كما لا يجوز لرئيس المصلحة أن يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد واقعة استحقاق الضريبة .

٢- إن القضاء سبق له وأن أرسى مبادئ وأحكام هامة بشأن الاتفاقيات التي أبرمتها المصلحة مع بعض الغرف التجارية والصناعية وكذلك بشأن ما يسمى (الضريبة للحكومية) ويعين الأخذ بها بعين الاعتبار عند إبرام تلك الاتفاقيات منها ما يلي :

أ- الحكم الصادر بإلغاء المنشور رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ بشأن الاتفاقية المبرمة مع شعبة الذهب وهي الاتفاقية التي حددت واقعة استحقاق الضريبة بواقعة دمج الذهب أو الفضة وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٢/٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ التي حددت واقعة استحقاق الضريبة بواقعة البيع ... علماً بأن هذا الحكم نهائي ويتنفذ .

ب- الحكم الصادر بإلغاء المنشور رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد ضريبة حكومية على الغزل بواقع ٨٪ بجانب الضريبة الأصلية وقدرها ١٠٪ تأسيساً على أن المشرع حدد فئات للضريبة وليس من حق رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات أن يتدخل بفرض ضريبة جديدة بواقع ٨٪ على الغزل .. علماً بأن هذا الحكم تأيد من المحكمة الإدارية العليا. ونحن نأمل أن تضع مصلحة الضرائب على المبيعات تلك الأحكام النهائية وأبينة نصب عينها عند عقد أية لقاءات مع الغرف التجارية أو للصناعية أو للنفابات حتى تكون

السلي إلا في حالة حدوث ضريبة جديدة أو مزيدة على سلع الجدول رقم (٢) فقط وهو ما لم يحدث في القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ ومن ثم تكون المادة ٤٢ سائلة للذكر قد صدرت بالمخالفة للدستور وأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ .

٣- ولهذه الأسباب ... أقام بعض تجار الجملة والتجزئة دعواهم أمام القضاء الإداري يطلب إلغاء القرار فيما تضمنه من إلزامهم بتقديم بيان بالمخزون السلي الموجود لديهم يوم ٢٠٠١/٦/٣٠ وكذلك فيما تضمنه من فرض وتحصيل ضريبة مبيعات على هذا المخزون بدون وجه حق .

(٢) مشكلة الاتفاقيات والضريبة الحكومية

منذ اللحظة الأولى لطببق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات ومصلحة الضرائب على المبيعات تسعى جاهدة إلى عقد لقاءات مع الغرف والشعب التجارية والصناعية والنفابات بهدف إبرام عدة اتفاقيات حول تحديد ضريبة حكومية يتم تحصيلها من المنتج الصناعي والتاجر حيث عقدت المصلحة بالفعل لقاءات مع شعبة الذهب وشعبة الغزل والنسيج وشعبة الأثاثات وتقابة الصيادلة وغيرها .. وتستند مصلحة الضرائب على المبيعات في عقد تلك اللقاءات وإبرام الاتفاقيات إلى نص المادة (٤٣) من اللائحة التنفيذية القديمة والتي يقابلها نص المادة (٤١) من اللائحة الجديدة والتي تنص على أنه « يجوز لرئيس المصلحة تقرير بعض القواعد الإجرائية الخاصة اللازمة لطببق أحكام القانون بما ينمى وطبيعة نشاط بعض المسجلين وذلك بالاتفاق مع الجمعيات والتنظيمات المختلفة التابعين لها أو المنضمين إليها » ونحن من جانبنا نؤيد تلك اللقاءات الهامة مع جميع الغرف التجارية والصناعية وكذلك النفابات للتعرف على المشكلات العملية ووضع القواعد الإجرائية بهدف تبسيط إجراءات التحصيل بما يتفق مع القانون مع مراعاة الآتي :

وهذا القول مردود عليه بما يلي :

١ - أن نصوص المواد ٣/١١ - ٢/٣٢ - ٢/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضعت قاعدة عامة مجردة لتسلع المستوردة بمقتضاها أوجبت استحقاق الضريبة على السلع المستوردة بغرض الاتجار فيها عند تحقق واقعة واحدة هي واقعة الإفراج للجمركي فقط دون سواها وأكد المشرع على ذلك بقوله « لا يجوز الإفراج عن السلع المستوردة إلا بعد سداد ضريبة المبيعات بالكامل » ومعنى كلمة « بالكامل » تطى أنه لا ضريبة مرة أخرى على السلع المستوردة سواء الأمر كان ينطبق بتطبيق المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة .. وهو ما أكدته محكمة للنقض في أحكامها سالفة البيان .

وللقول بخلاف ذلك يمال إهداراً لنصوص القانون وتعدى لأحكام القضاء في أعلى درجاته بدون مبرر أو مقتضى .

٢ - إن المستورد مسجل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات بصفته مستورداً ومن ثم لا يجوز لمصلحة الضرائب على المبيعات أن تضفى عليه صفة أخرى (صفة للتاجر) بجانب صفة كـ مستورد إذ يترتب على هذا الخلط بين الصفات سلبيات ومخالفات عديدة للقانون يجب الابتعاد عنها كبعد المشرق عن المغرب حتى تكون الأمور واضحة تماماً ويمتأى عن الطعن عليها وذلك للتقليل من حجم التقاضي المطروح أمام القضاء وحتى تستقر أوضاع المتعاملين مع تلك الضريبة .

والله ولي التوفيق ،،،

الاتفاقيات المبرمة مع تلك الجهات بمنأى عن الطعن عليها وإلغائها .

(٣) مشكلة السلع المستوردة

لقد أُرست محكمة للنقض مبادئ هامة وجوهرية بشأن السلع المستوردة في أحكامها بالجلسات ٢٠٠٠/١٠/٣٠ - ٢٠٠١/٤/٢٤ - ٢٠٠١/٥/٢٤ بعدم جواز فرض وتحصيل ضريبة مبيعات مرة أخرى على السلع المستوردة التي يتم استيرادها بغرض بيعها بحالتها بالسوق المحلي لسبق سداد تلك الضريبة بالجمرك المختص عند تحقق واقعة الإفراج الجمركي حيث استندت محكمة للنقض في أحكامها سالفة الذكر إلى نصوص المواد ٣/١١ - ٢/٣٢ - ٢/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ وهي النصوص التي حددت واقعة استحقاق الضريبة على السلع المستوردة بغرض الاتجار فيها بواقعة الإفراج الجمركي فقط بحيث لا يجوز فرض ضريبة مبيعات مرة أخرى على تلك السلع إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة المستوردة .

وبالرغم من صدور تلك الأحكام أثبتت من محكمة للنقض إلا أن مصلحة الضرائب على المبيعات ما زالت ترفض تنفيذها على كافة المستوردين بحجة وإهية أن تلك الأحكام تخص رافعيها فقط دون غيرهم وقد تناست المصلحة أن تلك الأحكام تتعلق بنشاط السلع المستوردة ولا تنطبق بأشخاص أو أفراد بعينهم ومن ثم فإن تلك الأحكام واجبة التطبيق على كافة المستوردين .

ونذهبت مصلحة الضرائب على المبيعات إلى أبعد من ذلك للتخلص من تطبيق أحكام للنقض سالفة الذكر حيث طالعتنا برأى جديد يقول أن أحكام للنقض سالفة الذكر لا تسرى على المرحلتين الثانية والثالثة ومن ثم يكون المستورد ملزماً بتحصيل وتوريد ضريبة مبيعات لأن له صفتين الأولى مستورد والثانية تاجر .

وأغذية البيع الأول وتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات

بقلم

د. أشرف جتا ميخائيل

محاسب قانوني - خبير ضرائب

مقدمة :

آثار القانون رقم (١٧) في ٢٥ مايو ٢٠٠١ ،
ببدء تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة
المبيعات كثيرا من المناقشات والشد والجذب بين
من هو معارض لهذا القانون أو مؤيد له .

فالمزيدون وأغلبهم وإن لم يكن كلهم من الجهاز
الضريبي يروا أن تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لا
يزيد عن كونه تنظيم توزيع الأعباء الضريبية ولا
يترتب عليه أى زيادة فى العبء الضريبي وبالتالي
أى زيادة فى أسعار السلع والخدمات ، بل من الممكن
أن تنخفض على أثره بعض الأسعار نتيجة لتطبيق
خصم الضريبة على المدخلات أى أن تطبيق القانون
المذكور لا يزيد عن كونه أداة تنظيمية ليس لها أثر
مالى سلبى بل لها مردود اقتصادى إيجابى .

والمعارضون يروا أن ما سبق ذكره ما هو إلا
إطار نظرى بحث ومكانه الطبيعي هو قاعات البحث
وقضول الدراسة فقط ولا وجود له مطلقا عند دوران
عجلة السوق وآلياته ، فمن هو التاجر الذى كان

يتربح من الضريبة طوال العشر سنوات السابقة على
تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من قانون ضريبة
المبيعات وسوف يتنازل عنها طواعية وغير خفى عن
الجميع استمرار الخطأ ينشئ حقوقا .

ما علينا ، فسوف ننتظر ما سوف
يسفر عنه التطبيق فنحن الآن فى مرحلة أنتظر
وأرى wait & see ، غير أن تطبيق المرحلة الثانية
والثالثة قد أفرز لنا حلولاً لبعض المشاكل ، فلسـت
أرى أن الموقف بكاملة سودا ، ومن الحلول ما سوف
نستعرضه فى الفصل التالى :

١. ضريبة المبيعات على البيع الأول :

أخذت مصر بالضريبة على المبيعات اعتبارا من ٣
مايو ١٩٩١ بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
وقد أثار تطبيق هذه الضريبة فيما يتعلق بالسلع
المستوردة الكثير من المشكلات التى تدور حول علاقة
المستورد بهذه الضريبة :

« هل ما يسدده الممول عند الاستيراد من ضريبة
المبيعات تعتبر ضريبة نهائية ، أم أنها تعتبر بمثابة

« كما تستحق الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك يتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة بشأنها » .

وتخلص من ذلك إلى أن الواقعة المنشئة للضريبة أصلاً هي البيع سواء كانت السلعة محلية أو مستوردة أما تحصيل الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإفراج الجمركي فإنه تحصيل مؤقت أريد به تعجيل وتسهيل حصول الدولة على أكبر قدر ممكن من هذه الضريبة التي تستحق بعد ذلك بمناسبة البيع .

وبالتالي يحق للمستورد ، في حالة الاستيراد بفرض الاتجار ، أن يخصم من الضريبة التي يقوم بتحصيلها عند البيع الأول ما سبق أن سدده من ضريبة عند الإفراج الجمركي ، ويكون ملتزماً أمام مصلحة الضرائب على المبيعات بأن يسدد الفرق الموجب بين الضريبة التي يحصلها من المشتري وبين الضريبة السابق سدادها عند الاستيراد .

وإذا كان تحصيل الجزء الأكبر من الضريبة مقدماً عند الإفراج الجمركي ، يمثل ميزة كبرى بالنسبة للخزينة العامة ، فإنه في نفس الوقت قد ألقى عبثاً مالياً كبيراً على عاتق المستورد الذي يدفع مقدماً الضريبة التي تستحق أصلاً على غيره (المشتريين المرتقبين) ، عن بضائع قد ينجح في بيعها فوراً ، وقد لا يتحقق له إلا بعد مدة طول أو تقصر حسب الظروف ، وذلك في ظل سعر فائدة بنكية تصل إلى حوالي ١٥٪ سنوياً .

مبالغ مدفوعة مقدماً تحت حساب الضريبة التي تستحق عند البيع الأول » .

ثم توالى وتضاربت التعليمات التي أصدرتها مصلحة الضرائب على المبيعات في شأن السلع المستوردة ، والتي هي مستمدة من مفاهيم يتعارض بعضها مع البعض الآخر . كذلك ظهرت تأويلات وتفسيرات تخالف ما قرأناه وما تعلمناه في المراجع العلمية باللغات المختلفة في شأن الواقعة المنشئة للضريبة ، إذ قال البعض بإمكان وجود أكثر من واقعة منشأة لضريبة معينة . وفي حالتنا هذه قيل أن هناك واقعيتين منشأتين لضريبة المبيعات :

الواقعة الأولى عند الاستيراد

الواقعة الثانية عند البيع الأول

ويهما في هذا المجال أن ننتبه إلى أن أي ضريبة ليس لها سوى واقعة واحدة منشئة لها ، وهي في حالتنا هذه « واقعة البيع » أما المبالغ التي تحصل عند الاستيراد فإنها تمثل بالنسبة للمستورد مبالغ مدفوعة مقدماً تحت حساب الضريبة التي تستحق بمناسبة البيع ، وأن عبأها يقع على عاتق المشتري ، فهو المقصود بهذه الضريبة وليس البائع .

وقد أكدت هذا المعنى الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون الضريبة العامة على المبيعات إذ نصت على أنه :

« تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة ، أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون » ولكي نجد من ناحية أخرى أن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة قد نصت على أنه :

الضريبة على هذه القيمة باعتبارها القيمة المضافة التي تستحق عنها الضريبة عند البيع الأول ، ولا يسرى بشأنها أى خصم باعتبارها واقعة منفصلة عن واقعة الإفراج الجمركي .

لكننا نجد أن الآثار القانونية المترتبة على تطبيق هذه التعليمات تؤدي بنا إلى نتائج مختلفة ، فقبل صدور هذه التعليمات كان المستورد يعتبر نفسه دائئاً للمصلحة بقيمة ما سدده من ضريبة المبيعات عند الإفراج الجمركي ويقوم بتخفيض هذه الدائنية بما يقوم بتحصيله من الضريبة عند البيع الأول في السوق المحلي .

أما في ظل التعليمات الجديدة فلا يوجد رصيد دائئ للمستورد لدى المصلحة لأنها تعتبر واقعة الإفراج الجمركي واقعة نهائية لا علاقة لها بما يتم من تصرفات بعد ذلك ، وبالتالي يكون على المستورد أن يسدد إلى المصلحة أولاً بأول الضريبة التي تستحق على ما أطلقت عليه التعليمات اصطلاحاً « القيمة المضافة » .

وفي رأينا أن هذه التعليمات تتناقض مع ما سبق أن أعلنته المصلحة في منشورها رقم ١٠ لسنة ٩٢ من أن الضريبة المسددة عند الإفراج الجمركي هي الحد الأدنى لضريبة المبيعات ، فكيف يمكن اعتبارها في نفس الوقت ضريبة نهائية ؟

أن المصلحة بهذه التعليمات أرادت التخلص من الأرصدة الدائنة عن السلع المستوردة ، وتحصيل

ومع ذلك فإنه لم يكن أمام المستورد سوى الامتثال لأنه أمام نص قانوني واجب التنفيذ ، وهو أمر لا شك فيه ولا مجال لتلافيه طالما أن هذا القانون قائم .

وقد أكدت مصلحة الضرائب على المبيعات هذا المعنى في منشورها رقم ١٠ الصادر في ١٩٩٢/٢/٢٥ ، وأوضحت فيه أن الضريبة المسددة عند الإفراج الجمركي هي الحد الأدنى لضريبة المبيعات ما لم يكن قد تم البيع الأول للمستورد بقيمة أعلى من القيمة عند الإفراج الجمركي إذ يلتزم المستورد في هذه الحالة بسداد الفرق بين الضريبة المستحقة على هذا البيع وما سبق سداده من ضريبة في مرحلة الإفراج الجمركي .

ولكن مصلحة الضرائب على المبيعات أصدرت في ١٩٩٢/٢/١٠ تعليمات تنفيذية بخصوص تطبيق المنشور سالف الذكر تقول بأن هناك واقعيتين منفصلتين للضريبة :

الأولى عند الإفراج الجمركي ، وتعتبر واقعة نهائية . ويكون وعاء الضريبة فيها معادلاً لقيمة السلعة (سيف) مضافاً إليها الرسوم الجمركية ، وأنه لا يجوز الطعن في شأنها أمام المصلحة ولكن يرجع في أي أمر من أمورها لمصلحة الجمارك .

والثانية عند البيع الأول في السوق المحلي ، ويكون وعاء الضريبة شاملاً لكافة المصاريف الأخرى للمستورد بالإضافة إلى هامش ربحه . وتحصل

لأصحابها خصم الضريبة المسددة عنها عند الإفراج الجمركي من الضريبة المستحقة على مخرجاتها ؟ وإزاء ذلك قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بإصدار تعليمات تنفيذية جديدة من شأنها حساب الضريبة على السلع المستوردة عند بيعها في السوق المحلي لتلخص فيما يلي :

(١) يتم حساب الضريبة خلال فترة الإقرار الشهري عن المبيعات الفعلية خلال هذه الفترة .

(٢) يخضم ما سبق سداده من ضريبة مبيعات عند الإفراج الجمركي على السلعة المستوردة المباعة في السوق المحلية من الضريبة المستحقة على قيمة المبيعات الفعلية لهذه السلعة خلال فترة الإقرار ، مع سداد فروق الضريبة المستحقة للمصلحة في مواعيدها القانونية مع الإقرار الشهري .

ويودر التساؤل في هذه الحالة جـول :

أولا : « الخسارة المترتبة على عدم استرداد ضريبة المبيعات السابق سدادهما في هذا الغرض » هل تعترف بها مصلحة الضرائب على الدخل ؟

ثانيا : إذا كانت المنشأة تتعامل في أصناف متعددة صغيرة القيمة ، وليس صنفا واحدا ، كيف يمكن أن تراقب المنشأة والمصلحة أيضا الأرصدة المتبقية من كل صنف ، كذلك الأسعار بالنسبة لكل منها ؟

في رأينا أن تنفيذ ذلك هو المستحيل ، وبالتالي ننصح بأن تعدل المصلحة عن فكرة القيمة المضافة

الضريبة بالأسلوب الذي يضمن لها التحصيل أولا بأول لفروق الضريبة التي تستحق على الأجزاء المباعة حتى لو كان ذلك مخالفا للقانون نفسه .

وليس أدل على ذلك من أن نموذج الإقرار الضريبي الذي أعدته المصلحة وأقرته اللائحة التنفيذية للقانون في ذلك الوقت قد جاء خاليا من أى إشارة لما يسمى « القيمة المضافة » .

وإننا لا نتفق مع المصلحة في أن هناك واقعيتين منفصلتين منشأتين للضريبة ، بل هي واقعة واحدة هي « البيع » أما عن تحصيل الضريبة عند الإفراج الجمركي فإنه قد قصد به تعجيل وتسهيل تحصيل الجزء الأكبر من هذه الضريبة مقدما وأولا بأول على مدار السنة ، إلى أن يتم بيع السلع بالكامل في السوق المحلي .

ومن ثم ، فإننا نرى أن ما يسدده عند الإفراج الجمركي لا يمكن اعتباره نهائيا ، وإنما هو بمثابة تحصيل مقدم تحت حساب الضريبة التي تستحق أصلا عند البيع .

إن اعتبار واقعة الإفراج الجمركي واقعة منشئة للضريبة ، كما تقضى بذلك تعليمات المصلحة يمكن تفسيره على أنه يمثل زيادة في معدل الضريبة الجمركية التي تستحق عن هذه السلع .

وأنا أتساءل : كيف يمكن قبول هذا التصور بالنسبة للسلع المستوردة بفرض التصنيع ، والتي نص القانون في المادة ٢٣ منه على أنه يحق

وفى ثانيهما أن الحكم المطعون فيه أخطاء فى تطبيق القانون إذ قصر استحقاق الضريبة - على السلع المستوردة - بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بالإفراج عنها وانتهى الى عدم فرض الضريبة مرة ثانية طالما لم يحدث تغيير فى حالة السلعة المستوردة وغم أن الشركة المطعون ضدها باعتبارها مستوردة يستحق عليها ضريبة مبيعات على السلع المستوردة بتحقيق الواقعة المنشئة لضريبة الإفراج عنها وكذلك يستحق عليها ضريبة مبيعات مرقع أخرى بتحقيق واقعة القيام ببيعها بالسوق المحلى إعمالا لنص المادة السادسة / ١ من القانون لسنة ٩١ والمادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان الصادرة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ .

وحيث أن النعى غير سديد، ذلك أن دين الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة لها طبقا للقانون ، وكذلك مفاد النص بالفقرة الثالثة من المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات على أن « كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة فى مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة لضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة فى شأنها » ، وفى الفقرة الثانية من المادة ١١ على أن « وبالنسبة للسلع المستوردة من الخارج فتقدر قيمتها فى مرحلة

والرجوع ثانيا الى ما كانت تتبعه من قبل . وأنه بمرور الزمن لن تكون هناك فروق تذكر فى الحصيلة وبالتالي فإن الدولة تهرق المكلف ، وترهق نفسها بلا مقابل .

وقد واجهت المعاملة الضريبية لواقعة البيع الأول الكثير من الطعون ما بين المصلحة والسجلين فيها الطعن الآتى المقدم من المصلحة بخصوص واقعة البيع الأول وهو ما نستعرضه فى الفصل التالى:

٢ - أحكام النقض بخصوص واقعة البيع الأول :
وحيث أن الطعن المذكور مسبقاً قد أقيم على سبب واحد من وجهين تنعى المصلحة الطاعنة بما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول فى أولهما أن الحكم المطعون فيه خرج عن المعنى الواضح لنص المادتين الأولى والرابعة من القانون ١١ لسنة ٩١ ، وأستلزم صدور قرار جمهورى حتى يمكن مطالبة المطعون ضدها بتحصيل الضريبة وتوريدها الى المصلحة الطاعنة فى المرحلتين الثانية والثالثة من القانون ، المنصوص عليهما بالمادة الأولى من القانون ١١ لسنة ٩١ حال أن الجهة المطعون ضدها باعتبارها مستوردة تقع ضمن الأشخاص المخاطبين والمكلفين بتحصيل الضريبة وتوريدها حسبما جاء بنص المادة الأولى من القانون ١١ لسنة ٩١ فى المرحلة الأولى وليست فى حاجة الى صدور قرار جمهورى لإضافة أسمها إلى المخاطبين بالمرحلتين الثانية والثالثة من القانون



على فرض الضريبة على السلعة المستوردة في حالة بيعها بمعرفة المستورد في السوق المحلي ، ذلك أن مناطق فرض الضريبة - كأصل عام - هو القانون وليس اللائحة التنفيذية للقانون إذ أن حق السلطة التنفيذية طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه مخالفة غرض المشرع وهو ما يطلق عليه لائحة أو قرار وأن معنى هذا الحق ليس نزولاً من السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذها ، فإذا بان هذا القرار أو تلك اللائحة قد خرج عن هذا النطاق التشريعي أصبح معدوم الأثر ويكون للقضاء العادي ألا يعتد به في مقام تطبيق القانون الذي صدر القرار تنفيذاً له . لما كان ذلك ، وكان ليس من شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الصادرة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ أن تقرر استحقاق الضريبة على حالات لم ينص عليها القانون وأن تخالف نص المادة ٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذي نص على عدم فرض الضريبة على المبيعات مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة ومن ثم فلا يعتد بما ورد بها في الشأن المتقدم وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية المصلحة الطاعنة في مطالبة المطعون ضدها

الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة ، وفي الفقرة الأولى من المادة ٤٧ على أن تستحق الضريبة على هذه السلع عند البيع للسلعة المحلية أو يتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة فقط ، ولا تفرض الضريبة مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة ، وأن ضريبة المبيعات تستحق على السلع المستوردة ويكلف بتحصيلها المستورد لها في مرحلة الإفراج عنها من الدائرة الجمركية بعد مرورها إلى داخل البلاد للاستهلاك المحلي ولا تفرض مرة أخرى إلا عند قيام المستورد ببيعها في السوق المحلي بعد إحداث تغيير في السلعة المستوردة . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها سددت ضريبة المبيعات عند الإفراج الجمركي عن السلعة المستوردة وهي عبارة عن أخشاب ولم يثبت من الأوراق حدوث تغيير في حالتها فلا يجوز من ثم لمصلحة الضريبة على المبيعات - الطاعنة - تحصيل ضريبة مبيعات مرة أخرى على السلعة سالفة الذكر عند قيام المستورد ببيعها لأول مرة بالحالة التي استوردت بها وذلك عملاً بالمادة ٤٧/١ من القانون رقم ١١ لسنة ٩١ المتقدم بيانها ، ولا يغير من ذلك أن تكون اللائحة التنفيذية لذلك القانون الصادرة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ٩١ قد تضمنت في مادتها الرابعة فقرة ب نصاً

الشركات والوكالات الاستيرادية ، تتم على أساسها عمليات الاستيراد مقابل عمولة تدفعها الشركات للمستورد كما تقوم بتمويل عمليات الاستيراد .

وعند وصول المعدات المستوردة المطلوبة يتم التخليص عليها في الجمارك بواسطة المستورد وكذا سداد ضريبة المبيعات المستحقة عليها وذلك في المنطقة الجمركية ، وبعد ذلك تقوم الوكالة الاستيرادية بحساب جميع التكاليف المتعلقة بالرسالة المستوردة وكذا حساب الحمولة المستحقة وإصدار فاتورة ضريبية للشركة الأجنبية مضافاً إليها ضريبة المبيعات المستحقة بواقع (١٠ ٪) وتوريدها لمأمورية الضرائب على المبيعات المختصة ، على أن تقوم بخصم الضريبة على المدخلات والتي تم سدادها في المنطقة الجمركية وذلك في مرحلة الإفراج الجمركي على الرسالة المستوردة .

وهنا تكون واقعة البيع الأول قد تحققت من المستورد إلى تاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو حتى المستهلك النهائي للرسالة التي تم استيرادها ، وتنتهي إلى هذا الحد المعاملة الضريبية للبيع الأول طبقاً للمرحلة الأولى من تطبيق قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ / ١٩٩١ الصادر في ٢٠/٥/١٩٩١ ، وحتى صدور قانون تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة المذكور في ٢٥ مايو ٢٠٠١ .

لكن كان لمصلحة الضرائب على المبيعات رأى آخر في المعالجة الضريبية لواقعة البيع الأول في ظل تطبيق المرحلة الأولى من القانون .

بضريبة المبيعات عن السلعة التي استوردتها وسددت عنها الضريبة على المبيعات في مرحلة الإفراج الجمركي فإنه يكون قد وافق صحيح القانون وإذا كان يكفى الحكم المطعون فيه الاستناد إلى المادة ٤٧ سائلة البيان فيما قضى به من عدم أحقية المصلحة الطاعنة في تحصيل ضريبة المبيعات لثاني مرة فإن تعييبه بالوجه الثاني من سبب الطعن فيما تطرق إليه من وجوب صدور قرار جمهوري بالانتقال في تحصيل الضريبة إلى المرحلة الثانية من مراحل فرض هذه الضريبة طبقاً للفقرة الأخيرة من نص المادة الأولى من قانون ضريبة المبيعات - لما كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج - ويكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث أنه ولما تقدم فقد تم رفض الطعن المقدم من مصلحة الضرائب على المبيعات .

٣ - تحديد واقعة البيع الأول للشركات الأجنبية العاملة في مصر :

قصر القانون التجارى في مصر عمليات الاستيراد وأعمال الوكالة التجارية على المصريين ، وعليه تقوم الشركات الأجنبية والتي تمارس أنشطة تجارية كتوريد وتركيب المعدات ، أو أعمال المقاولات بأنواعها بالقيام باستيراد المعدات اللازمة لنشاطها عن طريق وكالات استيرادية تقوم بعملية الاستيراد لهذه المعدات .

وتتم هذه العمليات عن طريق إبرام عقود بين هذه



عند حساب قيمة العقود التي تبرمها معهم ورفضهم لسداد ضريبة المبيعات اعتقاداً منهم بأن هذه الشركات تتربح من تحصيل هذه منهم وكذلك عند القيام بالحاسبة الضريبية مع المأموريات المختصة مما أدى إلى تحميلها بأعباء مالية إضافية من ضرائب، وضرائب إضافية وأخرى نتيجة الاختلاف في التفسير بين القانون ومصلحة الضرائب على المبيعات كجهة تنفيذ والذي يحسم في كل بلاد العالم لصالح المسجل أو الممول، غير أن تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات قد أوجد آلية لحل مشكلة البيع الأول بالنسبة لهذه الشركات وهي كثيرة العدد وذلك بإضافة ضريبة المبيعات المستحقة في كل مرحلة سواء الثانية أو لم الثالثة والسماح بخصم ضريبة المبيعات المسددة على المدخلات .

وكان المصلحة كانت تطبق المرحلتين الثانية والثالثة على الشركات الأجنبية منذ اليوم الأول لصدور القانون ولم تكن تنتظر عشر سنوات كما كان يظن البعض لتفعيل آليات المرحلتين الثانية والثالثة والتي جاءت اعتباراً من ٢٥ مايو ٢٠٠١، لتضع الأمور في نصابها بالنسبة لهذه الشركات والتي كان عليها أن تنتظر عشر سنوات من أجل التنفيذ السليم لتصحيح أحكام القانون .

وذلك عندما اعتبرت أن الشركات الأجنبية هي المستورد لهذه البضائع وعليه فواقعة البيع الأول قد حددتها المصلحة عند قيام الشركة الأجنبية بعملية البيع للعملاء وحجتها في ذلك الآتي :

١ - قيام الشركات الأجنبية بتمويل عمليات الاستيراد بالكامل وسدادها للقيمة بالكامل للوكالات الاستيرادية .

٢ - إبرام عقود مع وكالات استيرادية للقيام بعمليات الاستيراد لقاء عمولة محددة سلفاً وهكذا تكون مراكز الشركات الأجنبية القانونية قد تحددت بطريقتين مختلفتين في ظل تطبيق المرحلة الأولى لضريبة المبيعات وهي .

■ طبقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٩١ الذي اعتبرها من تجار الجملة أو التجزئة وذلك لاستحالة كونها مستورداً بقاءاً للقانون وبالتالي لا مجال لإخضاعها لأحكام قانون الضرائب على المبيعات وعليه تقوم بإصدار الفواتير التجارية بدون ضريبة مبيعات مع عدم خصم ضريبة المبيعات على المدخلات واعتبارها ضمن عناصر التكلفة.

■ طبقاً لما رأيته مصلحة الضرائب على المبيعات باعتبار الشركات الأجنبية هي المستورد وعليه تقوم بإصدار فواتير ضريبية لعملائها مضافاً عليها ضريبة المبيعات المستحقة بواقع (١٠٪) من إجمالي القيمة مع خصم الضريبة على المدخلات .

مما أوقع هذه الشركات في مشاكل مع عملائها

مشكلة حق الاطلاع وتصوير المستندات في المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات

بقلم

سمير سمير مرقص

مدير عام بمصلحة الضرائب

مقدمة

يرى أحد الفقهاء (١) أنه على الرغم من عدم وجود نص في قانون الضريبة العامة على المبيعات يلزم الإدارة الضريبية تمكين المسجل من الاطلاع على محضر الفحص والتحقيق والتحريرات التي قامت بها ، إلا أن عدم تمكين المسجل من الاطلاع يعد إخلالاً بحق الدفاع إذ سيتربط عليه عدم تمكنه من تقديم حجه وأوجه دفاعه وبالتالي يخلان قرار المصلحة بالربط بسبب العيب الجوهرى الذى يشوبه حيث أنه يمس أصلاً من الأصول التي حرص المشرع على توفيره وسيئاته للمسجلين .

ويرى أن من الواجب اطلاع المسجل على الملف السرى الخاص به الذى يحوى تحريات مستقاة من مصادر سرية ، إذ أن حق الدفاع يقتضى بأن يطلع المسجل على كل ما قدم ضده من بلاغات وبيانات حتى يكون قادراً على إثبات عدم تعلقها به ، على أنه بالنسبة للأحوال التي تقتضى عدم إذاعة أسماء مبلغيها أو المصادر التي اشتقت منها المعلومات ، فإنه يشترط لى تتخذ هذه المعلومات دليلاً على المسجل - مع إخفاء اسم المبلغ - أن يتوافر لدى المصلحة الدليل على صحتها ، فواجهه بها وبالأدلة القائمة عليه بشأنها لى تيسر له نفي هذه الأدلة إن استطاع .

ذلك أن السرية فرضت أصلاً لمصلحة المسجل حتى لا تذاع أسرار له أو تتأثر سمعته بسبب إفشاء هذه الأسرار ، ومن ثم لا يصح أن يضار بها فيحرم من الاطلاع على أوراقه ومستنداته وأسس التقدير وأسائده ولأنه ليس من العدل ولا من القانون فى شئ أن تربط الضريبة نتيجة تحريات قدمها واث أو مفرض دون أن تتاح للمسجل فرصة دحضها أو تكذيبها .

(١) الأستاذ الدكتور زكريا محمد بيومي ، مدى قانونية ما تلجأ إليه مصلحة الضرائب على المبيعات من منع كل السجلين ثم الاطلاع على ملفاتها الضريبية أو تصوير المستندات المرفقة بها - المرشد - المحاسبون المتعاملون وأثر اندرسون - العدد ١٢ سبتمبر ١٩٩٩ ص ١٢٤ - ١٢٤ .



وسوف يتناول الباحث هذا البحث في مجالين :

المبحث الأول : مصدر حق الممول في الاطلاع على ملفه بمصلحة الضرائب على المبيعات وتصوير أوراقه .

المبحث الثاني : حق الاطلاع أو تصوير المستندات في قانون الضرائب على الدخل .

المبحث الأول

مصدر حق الممول في الاطلاع على ملفه بمصلحة الضرائب على المبيعات وتصوير أوراقه

أولاً : حق الممول في الاطلاع على ملفه وتصوير أوراقه ،

هو حق تابع من حق الدفاع وحقه في مناقشة التزاماته الضريبية فحق الممول في الاطلاع على أوراق ملفه وما سجله الأمور الفاحص من ملاحظات حق مكفول له نظمه القوانين واللوائح وكذلك حق الممول في الدفاع وهو حق لصيق لحق الطعن في الضرائب طبقاً للمصوص القوانين الضريبية المختلفة والذي يتطلب أن يعد الممول دفوعه واعتراضه على ما جاء في تقرير الفحص والمنازع وما سجلته الإدارة الضريبية في مرحلة المناقشة والمعاينة من إجراءات ضريبية ، وبدون ذلك تكون قد أعطينا الممول حق الطعن وسلبنا منه وسيلة الدفاع ، وذلك الذي كلفه له القانون والدستور ولا يدفع بالسرية إلا بالنسبة للشكاوى والبلاغات التي تقدم ضد الممول من أشخاص مطومين .

بل أتاحت مصلحة الضرائب العامة للممولين حق الحصول على شهادات تتضمن البيانات الموجودة في ملفاتهم ونظمت ذلك من خلال التعليمات التفسيرية رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤ الصادرة في ١٦/٤/١٩٧٤ والتعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ وحجب هذه البيانات عن الممولين يخل بالتوازن المفترض في العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب .

فإذا أقام الممول دعوى تتعلق بهذه المنازعة فإن أوراق الملف يتم إحالتها للمحكمة وعندئذ يحكم بإطلاعه على البيانات وتصويرها طبقاً لكل من قانون المرافعات وقانون السلطة القضائية وقانون الإثبات الذي لا يمنع الممول من الاطلاع على أوراق الدعوى أو تصويرها ولا قيد على ذلك إلا للتأكد من شخصية الممول ومن ثم فإنه من باب أولى فإن ما يكون متاحاً من بيانات أو مطومات في مرحلة المنازعة القضائية يجب أن يكون متاحاً في المرحلة الإدارية للمنازعة وحق الممول في الاطلاع وحقه في الدفاع وحقه في مناقشة التزاماته الضريبية هي أحد الحقوق الرئيسية وضمانا للحقوق والحريات التي حماها الدستور وحماية لعدم تجاوز الإدارة الضريبية حدودها في علاقتها مع الممولين والتزاماتها بالقانون .

ثانياً : حق الممول في الاطلاع على ملفه منصوص عليه في قانون الإثبات ،

١ - تنص المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٦ على الآتي :

« على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه ، ومن هذا النص القانوني فإن عبء إثبات الدائنية يقع على عاتق مدعى هذه الدائنية فإذا ادعت ضرائب المبيعات أنها دائنة لأحد المسجلين فيجب عليها إثبات هذه الدائنية ويكون الإثبات بتقديم المستندات التي تدل على حقيقة المبالغ ويكون من حق المسجل الاطلاع عليها والرد على ما جاء بها ، طبقاً لنص المادة (٢٠) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٦ يجوز للخصم في الحالات الآتية أن يطلب إزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده .

(أ) إذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه

(ب) إذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ، ويعتبر المحرر

الالتزامات الضريبية تمس المال والممتلكات فمن ثم تمتد إليها الحماية الدستورية للحقوق ويصبح حق الممول في الاطلاع على ملفه مصدره الدستور .
خامساً ، حق الممول في الاطلاع على ملفه يؤدي إلى تقليل المنازعات ؛

إن وقوف الممول على التزاماته ومناقشتها مع الإدارة الضريبية يقلل من اللجوء للقضاء ، وفي حالة حجب حقه في الاطلاع فيس أمام الممول إلا اللجوء إلى القضاء على الأكل لكي يوفر له حق الاطلاع على المستندات وأوراق ملفه التي تثبت الالتزامات الضريبية التي تقع عليه .

سادساً ، حق الممول في الاطلاع على ملفه ، مصدره قانون الإجراءات الجنائية ،

تنص المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :
« للقبالة العامة وللمتهم والسجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها وكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق ولهؤلاء الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات وللخصوم الحق دائماً استصحاب وكلائهم في التحقيق » .

وعلى ذلك إذا امتنعت أى جهة من الجهات التي أناط بها للقانون للقيام بأى إجراء من إجراءات الدعوى عن اطلاع المتهم في مخالفة أو جحفة على الأوراق كان ذلك إخلالاً بحق الدفاع ويطل إجراءات المحاكمة ، بل إن الدفاع يظل مفقوفاً ومتاحاً لأطراف للدعوى حتى يتاح له الاطلاع على المستندات والحصول على صور منها .

تنص المادة ٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمتهم والسجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صورة من الأوراق أيًا كان نوعها .

وإذا كان قانون المرافعات والإثبات والإجراءات الجنائية

مشاركاً على الأخص إذا كان المحرر لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً لالتزاماتها وحقوقها المتبادلة .

(ج) إذا استند إليه خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

كما تنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أنه :
« كل من حاز شيئاً أو أحرزه يلتزم بعرضه على من يدعى حقاً متعلق به متى كان فحص الشيء ضرورياً للبت في الحق المدعى به من حيث وجوده ومداه ، فإذا كان الأمر متعلقاً بسندات أو أوراق أخرى ، فلتقاضى أن يأمر بعرضها على ذى الشأن ويقدمها عند الحاجة إلى القضاء ، ولو كان ذلك لمصلحة شخص لا يريد إلا أن يستند إليها في إثبات حق له » .

ثالثاً ، حق الممول في الاطلاع على ملفه هو تطبيق لقاعدة العدالة واليقين ،

إن مبدأ العدالة واليقين من أهم مبادئ الضرائب ولا يمكن تحقيقها إلا بتوفير حق الممول في معرفة التزاماته الضريبية ومناقشتها وكل ذلك لا يتم إلا بالاطلاع على ملفه للوقوف على أساس فرض الضريبة ومناصبها .

كما وأن إحدى قواعد الضرائب هو اليقين ، وهذا اليقين لا ينأى إلا إذا كان الممول على علم تام بهذه الالتزامات وتم تحديدها بشكل دقيق ، وهذه القاعدة تتطلب العلم بالالتزامات الضريبية بشكل محدود ويقينى ، وكلا السلبين لا يمكن توافرها إلا من خلال اطلاع الممول على ملفه ومعرفة التزاماته بدقة وأساس نشوء هذا الالتزام .

رابعاً ، حق الممول في الاطلاع على ملفه مصدره الدستور ،

فالدستور حرص في نصوصه المختلفة على حماية الحقوق والحريات وأحاطها بسياسات من الحماية ومنها حماية أموال المواطنين ومنهم الممولون وممتلكاتهم ، ولما كانت

عاشراً : إن عدم وجود نص ينظم إطلاع الممول على ملفه وتصوير محتوياته لا يحول دون ممارسته هذا الحق وأحقية في ذلك طبقاً للقواعد العامة ، اغفل قانون الضريبة على المبيعات تنظيم أمر الإطلاع على محتويات الملف الضريبي سواء من المسجل أو من الغير .

وبناء على عدم ورود نص مماثل في قانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ترددت المصلحة في السماح للمسجلين ووكلائهم بالإطلاع على ملفاتهم لديها فتارة تسمح للهيئات بالإطلاع دون التصوير وتارة أخرى تسمح بالتصوير بعد موافقة رئيس المصلحة شخصياً (تعليمات صادرة بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢١) إلا أنه من الواقع العملي فإن كافة مأموريات ضرائب المبيعات تضع للمرافق أمام المسجلين ووكلائهم في الإطلاع .

على الرغم من الفراغ التشريعي في قانون ضريبة المبيعات لتنظيم أمر الإطلاع على الملف الضريبي إلا أن هذا الأمر لا يعنى عدم أحقية المسجلين في الإطلاع طبقاً للقواعد القانونية فإن خلو القانون الخاص من تنظيم أى أمر من الأمور فإنه يتم الرجوع إلى التشريعات العامة لتطبيق موادها في هذا الأمر .

ومن المرض السابق يتضح أن العديد من التشريعات قد عنت بتأكيد حق الإطلاع - وعلان أى إجراء يمنع من هذا الحق - مثل قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجنائية بالإضافة إلى العديد من الفتاوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وهي نفس للفتاوى والفتاوى التي استندت إليها مصلحة الضرائب العامة - إضافة إلى صراحة النص - في منح هذا الحق للممول وتأكيد أحقيته فيه .

والمعمول به في كافة الضرائب هو التسليم بحق الممول في الإطلاع على ملفه وتصويره فإنه لا تستثنى من ذلك أى مأمورية طالما أنها تمثل التزاماً يرتب في حق الممول ، حتى لا تنهم الإدارة الضريبية بالتعسف في استعمال السلطة المخولة لها .

سابعاً : لا يمكن أن يكون حظر الإطلاع وتصوير ملف الممول مصدره سرية البيانات ،

إن سرية البيانات هو حق تقرر للممول في مواجهة الغير وليس في مواجهة الممول حماية لخصوصية وسرية معاملاته وبياناته المالية حيث قد يؤدي الإخلال بالسرية إلى التأثير على نشاطه ومعاملاته بينما يؤدي الالتزام بالسرية إلى تشجيع الممول على أن يبوح بهذه المعلومات إلى الإدارة الضريبية دون خوف من معرفة الآخرين لها .

ثامناً : إن التعامل بين الإدارة الضريبية والممول يجب أن تسوده الثقة المتبادلة .

إن أساس التعامل بين الممولين والإدارة الضريبية أساسها الثقة المتبادلة وكيف نحمل هذه الثقة ونعمل على تنميتها والإدارة الضريبية تعجب حق الممول في الإطلاع على أوراق ملفه والوقوف بدقة على التزاماته الضريبية .

ثاسعاً : الإدارة الضريبية مطالبة بأن توضح عن موقعها من حق الممول في الإطلاع على ملفه ،

دردراً لأى اتهام للإدارة الضريبية بسلب حق الممولين في الإطلاع على ملفاتهم وتصويرها فإنه مطالبة أن تزيل هذا التحيز وتوضح في تعليماتها صراحة عن أحقية الممول في ذلك كما هو الحال بالنسبة للضرائب العامة ، حتى لا تكون لبعض التصرفات الفردية لبعض العاملين أو عدم إدراكهم بخطورة ذلك سبباً في لقاء اللوم على الإدارة الضريبية أو إبدانها .

تقر أحقية الممول ووكلائه من المحاسبين والمحامين في الاطلاع على محتويات الملف الضريبي ومنها الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة رقم ٥٦٣ في ١٥/١٠/١٩٧٤ ملف ١٩٠/٢/ ٣٧ والفتوى الصادرة من إدارة الفتوى لوزارة المالية برقم ١٢٦ بتاريخ ٢/٣/٨٠ ملف ٣٠٧٤/١/١٠ .

الملخص والتوصيات

من العرض القانوني السابق نجد أن من حق المسجلين لدى مصلحة الضرائب على المبيعات الاطلاع على ملفاتهم الضريبية وللحصول على صورة من المستندات التي يضمها الملف الضريبي ويجب على المصلحة تيسير هذا الأمر على المسجلين ووكلائهم سواء المحاسبون أو المحامون وإصدار تعليمات واضحة ومحددة تقر هذا الحق وعدم ترك الأمر اجتهادياً أو وضع الرافق أمام التنفيذ .

كما وأنه في ظل كل أنواع الضرائب ومنها ضرائب الدخل وكذلك الضرائب غير المباشرة التي تختص بها مصلحة للضرائب العامة قد أصبح حق الاطلاع وتصوير المستندات حقاً للممول يباشره دون قيود أو معوقات وأصبح هذا المنع أو الحرمان أمراً غريباً على البيئة التشريعية في مصر بل على الممارسة الضريبية ذاتها نأمل أن تعدل مصلحة للضرائب على المبيعات عنه في تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات لإعادة الثقة بينها وبين المكلفين تحسباً للطمح بعدم الدستورية في هذا الإجراء لما فيه من مساس بالمعادلة وحق الدفاع من جهة أخرى ، حتى لا يقال إن الإدارة الضريبية قد تغولت تجاه مكلفيها .

المبحث الثاني

حق الاطلاع وتصوير المستندات في قانون الضرائب العامة علي الدخل

حق في الاطلاع على المستندات وتصويرها حقاً أصلاً للممول ولا يجوز للغير ان يمارسه إلا بموافقة الممول فخصت المادة ١٤٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٩ على أنه : لا يجوز إعطاء بيانات من الملفات الضريبية إلا بناء على طلب كتابي من الممول ولا يعتبر إفشاء للسرية ، إعطاء بيانات للمتنازل إليه في حالة غياب المتنازل ،

وبناء على هذا الحق القانوني اصدرت الضرائب العامة عدة تعليمات تنص على حق الاطلاع وتصوير المستندات منها التعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ والتعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ ، رغم أن ما يحويه ملف الممول في الضرائب العامة لا يحوى بيانات سرية وهامة فقط بل إنها تتضمن أسرار الممول التجارية بل الشخصية والعائلية إلا أن للقانون جعل كل هذه الاعتبارات لا تحول دون اطلاع الممول عليها وتصويرها تقديراً منها واحتراماً لحق الدفاع الذي هو مكفول له بحكم القانون والدستور ، بل وتأيد ذلك بالعديد من فتاوى مجلس الدولة كما سبق سيلي :

ثالثاً ، فتاوى مجلس الدولة بشأن أحقية الممول في الاطلاع على الملف الضريبي والحصول على صور من مستندات الملف الضريبي :

عرضت مصلحة الضرائب العامة هذا الأمر على مجلس الدولة لتفسير حدود الاطلاع على الملف الضريبي من جانب الممول تطبيقاً لأص المادة ١٤٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٨١ ، استناداً لنص النص السابق وروده ، في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا وقد أصدر مجلس الدولة العديد من الفتاوى التي

تأثير الضريبة العامة على المبيعات على صناعة وتجارة الذهب وكيفية العلاج

إعداد

محاسب / جمال سعيد مرقص

مستثمر في مجال الذهب

مرت صناعة وتجارة الذهب بأحداث عديدة وغريبة جداً في مدة العشر سنوات الماضية وهي مدة احتساب فرض ضريبة المبيعات عليها وعلى سبيل المثال وليس الحصر .

١ - تقلص الصناع الشرفاء من التصنيع واتجاههم إلى التجارة بسبب فرض ضريبة مبيعات على كل عملية يعاد تصنيعها بما هو مخالف للقانون وهي خامه غير مستهلكة ولا يجوز تحصيل ضريبة مبيعات على السلعة عدة مرات .

٢ - اتجاه العديد من الصناع إلى الدمج خارج مصلحة دمج المصوغات وهي الواقعة المنشأة للضريبة وذلك للتهرب من جميع الضرائب والرسوم المستحقة وليس عند البيع فضلاً عن إننا لا نستطيع أن نسترد ضريبة المبيعات على المشغولات التي لم يتم بيعها .

٣ - بالمقارنة بين حالات الغش وتزوير الأختام نجد ضبط ١٥٠٠ حالة غش وتزوير أختام بسبب التهرب من

تم إخضاع المشغولات الذهبية والمعادن الثمينة للضريبة العامة على المبيعات لأنها مكونة من مادة غير عضوية وأجريت عليها عملية تشغيل ، باتفاق تحاسبي لم يتغير منذ بدء التطبيق لقانون ١١ لسنة ١٩٩١ م والاتفاق التحاسبي يرض على طريقة محاسبة وهي - (سعر الجرام / سرعة الدوران) + المصنعية $\times 10\%$ = ضريبة المبيعات .

تم تحديد ٤ دورات لعيار ٢١ و ٣ دورات لعيار ١٨ أي تحصل الضريبة على الخامات والمصنعيات معاً على أساس ربع المفروض تطبيقه على مصنعي عيار ٢١ وثلاث المفروض تطبيقه على مصنعي عيار ١٨ كما تم إبرام اتفاق تحاسبي للمرحلة الثانية والثالثة بواقع ١٪ لتجار الجملة والتجزئة مناصفة للمشغولات عيار ٢١ و ٢٪ موزعة على تجار الجملة والتجزئة للمشغولات عيار ١٨ أي هذه النسبة تشمل الخامات والمصنعيات أيضاً وعلى ضوء هذا ..

المشغولات المستوردة فقط لسد احتياجات السوق المحلي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار لجلب تلك المشغولات مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد المصري .

وبهذا خرجت ضريبة المبيعات عن وصفها أنها تؤدي واجبتها في التطبيق والحصول الضريبية في تناقض مستمر منذ بدء التطبيق وهو رقم زهيد يمكن الاستغناء عنه في سبيل نهوض تلك الصناعة وهي من أقدم الصناعات في التاريخ المصري .

كيفية العلاج

- ١ - إعفاء المعادن اللمينة من مشغولات ذهبية وفضية من للضريبة العامة على المبيعات بعد أن اتضح أنها غير مدرجة بجميع مراحلها للتطبيق بما يتطلب استرداد المبالغ التي تم تحصيلها بطريق الخطأ .
- ٢ - في ظل قرار السيد الفاضل رئيس الجمهورية بدمج جمركي ١٢٠٨٧١ بإعفاء الذهب الخام من الضريبة العامة على المبيعات يصعب احتساب ضريبة مبيعات بجميع مراحلها على المشغولات الذهبية لأنها مكونة بعد تشكيلها من نفس الخام المعفى وهذا يعد مخالفة لقرار السيد رئيس الجمهورية ، والدليل على هذا أن وزن وسعر الشبكة المعفاة مساوٍ تماماً في وزن وسعر المشغولات بعد تشكيلها .

- ٣ - حسب طبيعة المهنة أنها تتعامل في خام الذهب وهي تتدرج في نفس الوقت تحت أعظم قائمة لأوراق النقد إذن هي عملة وهي خام غير مستهلكة وإعادة تصنيعها ما لا نهاية مما يتطلب إعفائها من الضريبة العامة على المبيعات .

الضريبة العامة على المبيعات عن سنة واحدة وهي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ وقبل الضريبة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة في غش الذهب .

٤ - كما استغلت النفوس للضعيفة الظروف وقامت بطرح عيار غير مطابق للمواصفات في السوق المصري منذ بدء تطبيق الضريبة منسوب في دمغة إلى مصلحة دمع المصوغات تأثر بذلك الملتزمون لرفع العيار عند إعادة التصنيع ثانية كما تأثر بذلك الاقتصاد المصري بزيادة الطلب على الدولار لجلب السبائك من الخارج لرفع العيار .

٥ - وقد أدى فرض ضريبة مبيعات ورسم دمع على المشغولات الجديدة في كل عملية تصنيع إلى لجوء تجار التجزئة إلى بيع مشغولات قديمة للمستهلك بعد تجديدها، الأمر الذي أدى إلى اختلال في المنافسة العادلة للصانع وانعدام تداول المشغولات الجديدة بالصورة المناسبة ، الامر الذي أدى أحياناً إلى ارتفاع المصنعة عن مثيلاتها المستوردة بالاختصاص من مصنعي عيار ١٨ .

٦ - أغلقت العديد من المصانع والورش بسبب ضريبة المبيعات ورسم الدمغ على كل عملية تصنيع ، الأمر الذي أدى إلى تشريد العمالة .

اجتمعت تلك المشكلات لتواجه صناعة الذهب الاندثار وسوف يكون هذا له تأثير سلبي على الاقتصاد المصري ، عندما يصبح المخزون لدى المستهلكين من المشغولات الذهبية معدن ثمين ليس له سعر لانعدام بيعه لتصنيعه مرة أخرى ، فضلاً عن لجوء التجار إلى



- الإعداد للعودة للعمل بسعر السوق العالمي للذهب كما
 مان في الخمسينيات مما يتطلب تغيير في السياسة النقدية
 وتوحيد سعر الصرف كما شهدت مصر العصر الذهبي
 لها للتصدير بوجود قاعدة أساسية لبيع الذهب بنفس
 السعر العالمي في تلك الفترة بما يؤدي إلى استقرار في
 سعر صرف الدولار لعدم سحبه من الأسواق لجلب
 السبائك من خلال الطريق الشرعي أو عن طريق
 التهريب ، على أن يتم إعلان السعر اليومي من خلال
 البنك المركزي المصري مثلما يفعل في باقي العملات
 المختلفة .

- إلغاء الدمج الإجباري على أن تقوم المنشأة بوضع
 شعار خاص بها على المشغول وهذا هو السبيل الوحيد
 لرفع العيار المتداول كما يجب من الجهات المعنية عدم
 التخوف من ذلك حيث أن المشغولات سوف تعود
 للصانع ولا يضار المستهلك في شيء .

- وأن تضع الورش رأس المال على هيئة ودائع في
 البنك المركزي ويقوم البنك بإقراض الورش قروضا في
 صورة سبائك ذهبية بضمان الودائع على أن ترد في
 صورة سبائك ، وهذا من شأنه رفع نسبة الإيداع النقدي
 في البنك المركزي ، وسوف يؤدي ذلك القرض إلى دعم
 البنك المركزي وزيادة رصيده من الذهب .

- فكم أتمنى بعد أن تم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية
 وأصبحنا شركاء كقطاع خاص أن نعمل على تنمية
 الاقتصاد أولاً وتقوية كل مهنة من المهنات والمهنيين
 التي تحول دون تقدمها .

« ونعتبر أن المشغولات الذهبية ثروة قومية للبلاد
 يجب أن نفتخر بها متمنياً أن نتال إقترحاتنا رضاكم ، .

٤ - طبقاً لقانون الضريبة العامة على المبيعات
 كمرحلة أولى وثانية وثالثة وصولاً إلى القيمة المضافة
 وهي (المصنعية) وهي لم تدرج من بداية التطبيق تحت
 بند الخامات بما يتطلب الإعفاء ، إذا كانت ترى مصلحة
 الضرائب على المبيعات أنها تخضع فيجب إخضاعها
 بسعر صفر مثل تداول أوراق النقد حيث أنه لا يوجد بيع
 أو شراء ولكن يوجد تداول .

وأشير إلى أنه لا يوجد دولة واحدة في الخارج من
 ضمن الدول المتقدمة في هذا المجال تفرض ضريبة
 مبيعات على المشغولات الذهبية ، الأمر الذي انعكس
 على وجود مشغولات هذه الدول ، والدول حديثة العهد
 في هذا المجال مثل الإمارات والسعودية ومن الدول غير
 حديثة العهد مثل إيطاليا - فرنسا - لبنان - الهند - إسرائيل
 التي تتمتع بترويج المشغولات الفرعونية في العديد من
 المناطق السياحية في العالم وفي مصر ، نظراً لأنها لا
 يوجد لديها قيود مثلاً .

القيود هي : « ضريبة المبيعات - الدمج الإجباري -
 عدم وجود سعر عالمي في مصر » .

نظرة مستقبلية

- تحمل هذه المهنة في جعبتها الكثير للإقتصاد
 المصري بإتباع أنظمة مرنة في ظل تحرر الاقتصاد
 عندما نتبع الآتي :

نقل تبعية مصلحة دمج المصوغات من وزارة التجارة
 والتأمين إلى وزارة الاقتصاد نظراً للإرتباط الوثيق بين
 وزارة الاقتصاد والمعادن الثمينة .

ندوة تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات

التوصيات

هذه الجهات في ظل القانون ١١ لسنة ١٩٩١ ، وهو ما أيدته المحكمة الإدارية العليا أيضاً .

خامساً : عدم جواز فرض ضريبة مبيعات مرة أخرى على السلع المستوردة والتي سبق سداد ضريبة المبيعات عنها عند واقعة الإفراج الجمركي إلا إذا حدث تغير في حالة السلعة المستوردة ، وذلك تمثيلاً مع أحكام النقص خاصة وأن المستورد مسجل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات بصفه مستورداً ليس تاجراً .

سادساً : تخفيض نسبة الضريبة المستحقة على المستلزمات الطبية والأجهزة والآلات الخاصة بالمستشفيات والتي تخضع لضريبة مبيعات قدرها ١٠ ٪ بحيث تعامل معاملة الدواء وتخضع للنسبة ١ ٪ فقط مع عدم الانقاص من الهدف الأسمى من ضريبة المبيعات وهو تنظيم المجتمع الضريبي .

سابعاً : إعفاء السلع المستوردة المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية من الضريبة على المبيعات في المرحلتين الثانية والثالثة لتحقيق التنسيق بين أدوات السياسة المالية الواحدة دون التركيز على هدف الجبنة أو الحصيلة الضريبية فقط .

ثامناً : تخفيض قيمة المشتريات التي يسترد عنها ضريبة المبيعات بالنسبة للمغادرين للبلاد تشجيعاً للصادرات المصرية مثلما هو معمول به في مختلف الدول المتقدمة والنامية ، مع

أولاً : السماح بخضم الضريبة المسددة على مخلات السلع المباعة للجهات المعفاة دون الحاجة إلى إدراجها ضمن عناصر التكلفة وفقاً لتعليمات مصلحة الضرائب على المبيعات حيث لا يمكن أن تكون الجهة معفاة وفي نفس الوقت تسدد ضريبة ضمن أسعار مشترياتها .

ثانياً : السماح بخضم الضريبة المسددة على خدمات التشغيل للغير للسلع حتى تقل تكلفة إنتاجها وفقاً للنص المادة (٢٣) من القانون ١٧ لسنة ٢٠٠١ تشجيعاً للصناعات الوطنية والاستثمارات المحلية في مجال التصنيع ، ويتطلب ذلك تعديل نص المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية الجديدة وذلك لشبهة عدم دستوريتها .

ثالثاً : تخفيض نسبة الضريبة الإضافية بحيث لا تتجاوز ١ ٪ شهرياً كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل خاصة في ظل انخفاض أسعار الفائدة وتمثيلاً مع أحكام القضاء الدستوري الذي وضع قيوداً بالنسبة لمقابل التأجيل المتمثل في الضريبة الإضافية فإن تعدده تحول إلى عقوبة في جزء منه وهو ما يخالف للدستور المصري .

رابعاً : عدم استخدام أسلوب الضريبة الحكيمة التي تتفق عليها مصلحة الضرائب على المبيعات مع الشعب للتجارية والصناعية والنفقات وغيرها وذلك تمثيلاً مع الأحكام التضائية التي أبطلت الاتفاقيات التي سبق للمصلحة إبرامها مع بعض



المنتجة وأعضائها من الضريبة على المبيعات في المرحلتين الثانية والثالثة باعتبارها مشروعات اجتماعية لا تهدف إلى الربح ويجب مساعدتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي أنشئت من أجلها .

ثالث عشر : ضرورة التخلص من الأزدواج الضريبي الناشئ عن حساب ضريبة المبيعات على قيمة السلع المستوردة ومصروفات الاستيراد وقيمة الرسوم الجمركية السددة عند الإفراج الجمركي حيث أن هذا التطبيق يتنافى مع مبادئ علم المالية العامة ويؤدي إلى زيادة أعباء المستوردين دون تفرقة بين السلع الضرورية وغير الضرورية .

رابع عشر : إقرار حق للممول في تصوير المستندات والإطلاع على ملفه الضريبي مع سداد الرسوم المقررة وإصدار تعليمات واضحة في هذا الشأن .

خمس عشر : وضع آلية جديدة لحل المنازعات بين المسجلين ومصلحة الضرائب على المبيعات للتظلم على الفراغ التشريعي الناشئ عن حكم المحكمة الدستورية العليا ببطالان الحكم في ضريبة المبيعات ويمكن اقتراح نظام لجان الطعن على غرار ما هو معمول به في مصلحة الضرائب العامة .

ست عشر : التأكيد على حجية أحكام النقص الصادرة وتطبيق ما انتهت إليه في المنازعات القائمة للماثلة أعمالاً لآثارها وللحد من المنازعات المرفوعة أمام محكمة للنقص عن نص المشكلة أو الموضوع .

السابع عشر : حل مشكلة الإقرارات التي تتضمن أرصدة دائنة والتي ترفض مصلحة الضرائب على المبيعات استلامها ووضع تعليمات صريحة بضرورة استلام إقرار الممول أيا كان ما تضمنه .

تخفيض الرسوم التي تنقاصها مصلحة الضرائب على المبيعات مقابل استخراج الشيك بقيمة الضريبة المستردة بحيث لا تتجاوز ٢ % بدلاً من ٥ % المحددة في اللائحة التنفيذية الجديدة .

ثامناً : أن يتم رد الضريبة السابق سددها على المدخلات في إنتاج مخرجات للتصدير دون التقيد بأن يكون نشاط المسجل قاصراً على للتصدير فقط . وذلك تمثيلاً مع ما جرى عليه العمل في قانون الضرائب على الدخل ونظام الدروبك والذي لا يفرق في منح الإعفاء الضريبي أو رد الرسوم الجمركية بين من يجمع بين التصدير والبيع المحلي أو البيع في السوق الخارجي فقط .

عاشراً : إعفاء الميزات التي تستهلك في أغراض التحليل دون التقيد بأن يكون التحليل في معامل حكومية فقط بل يمكن أن يشمل الإعفاء الميزات التي تستهلك في أغراض التحليل في معامل القطاع الخاص بشرط اعتماد شهادة المعمل التي تفيد التحليل واستهلاك العينة من الإدارة المركزية للمعامل والتحليل بوزارة الصحة وبحضور مندوب عن هذه الإدارات لإثبات واقعة التحليل والاستهلاك مع تشديد العقوبة على الحالات التي يثبت فيها أي تلاعب .

حادى عشر : إعفاء المشروعات التجارية التي تستورد سلعاً بغرض البيع داخل المناطق للحررة التي تشمل مدينة بأكملها من الضرائب على المبيعات بمختلف مراحلها تمثيلاً مع أحكام المادة (٣٢) من قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ومع أحكام المادة (٣٥) من نص القانون والتي تنص على أنه لا تخضع المشروعات التي تقام في المناطق الحرة والأرياح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر .

ثاني عشر : إعفاء مبيعات الجمعيات التعاونية والأسر

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ م

بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ م (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه - وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

تسرى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون المرحلتان الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ م ومع عدم الإخلال بحد التسجيل المنصوص عليه في ذلك القانون بالنسبة للمنتج الصناعي ومؤدي الخدمة والمستورد ومنتج سلع الجدول رقم (١) المرافق لذات القانون يكون حد التسجيل للتاجر مائة وخمسين ألف جنيه .
وعلي التاجر المكلف وفقاً لأحكام هذا القانون أن يتقدم إلي مصلحة الضرائب علي المبيعات لتسجيل اسمه وبياناته وفقاً للأحكام المنصوص عليها بالمادة (١٨) من ذات القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، علي أن يتم تحصيل الضريبة اعتباراً من أول الشهر التالي لانتهاء تلك المدة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غزة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ - الموافق (٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

رئيس الجمهورية

السيد الرئيس / حسنى مبارك

وزارة المالية - قرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات

(المادة الرابعة)

مقدمة

وزير المالية

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

نشره .

وزير المالية

دكتور محمد حسنين

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

(مادة ١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالألفاظ والعبارات

الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها :

القانون : قانون الضريبة العامة على المبيعات .

الجدول : كل جدول مرافق للقانون .

الفترة الضريبية : فترة شهر تنتهي في آخر يوم من الشهر

الميلادى الذى يقدم عنه للسجل إقراره الضريبى الشهرى .

التاجر : هو تاجر الجملة وتاجر التجزئة .

وكيل التوزيع المساعد للمكلف : كل شخص طبيعى أو

معنوى يرتبط بالمكلف بعقد وكالة بالعمولة أو بالأجر يساعد

المكلف فى توزيع السلع أو الخدمات بذات أسعار المكلف دون

زيادة ويكون له رقم تسجيل المكلف الأصلى الذى تصدر

فواتير البيع باسمه وتسدد الضريبة وفق إقراره .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار

قانون الضريبة العامة على المبيعات :

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية

والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار

اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات :

قرار

(المادة الأولى)

يعمل باللائحة التنفيذية المرافقة فى شأن للضريبة العامة

على المبيعات .

(المادة الثانية)

يستمر العمل بالقرارات الوازرية المعمول بها حالياً فيما لا

يتعارض مع أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات

واللائحة التنفيذية الصادرة بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يلغى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه كما

يلغى كل ما يخالف اللائحة المرافقة من أحكام

(أ) بيع السلع المصنعة المحلية أو المستوردة في السوق المحلي بمعرفة المكلفين وذلك دون المساس باستحقاق الضريبة عند الإفراج عن السلعة من الجمارك .

(ب) أداء الخدمة بمعرفة المكلف .

٣ - لا يعتبر استحقاقاً للسلعة في أغراض خاصة أو شخصية :

(أ) انتقال السلعة المصنعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع وخارجه مع عدم الإخلال باستحقاق الضريبة على خدمات التشغيل لدى الغير .

(ب) انتقال السلعة المصنعة من أماكن التصنيع أو المخازن إلى منافذ التوزيع المملوكة لذات المسجل وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

(مادة ٥)

أولاً : تسرى في شأن تنفيذ أحكام المادتين (٧) ، (٨) من القانون فيما يخص بالسلع الخاضعة للرقابة الجمركية الإجراءات والشروط والضمانات ونظم الرقابة المعمول بها في شأن الضريبة الجمركية .

وتحدد للسلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة بمعرفة الجهات المختصة .

ثانياً : تعامل السلع المنتجة محلياً وللأزمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة معاملة السلع المصدرة للخارج ووفقاً للإجراءات المنبئة في شأنها .

ثالثاً : تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام القانون والواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة عند الإفراج عنها من الجمارك . ويعتبر الاستيراد بفرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي .

وفي حالة خروج هذه السلع من المناطق والمدن والأسواق

الفصل الثاني

فرض الضريبة واستحقاقها

(مادة ٢)

يلتزم المسجل وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة طبقاً للقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في القانون .

(مادة ٣)

على المصدر عند قيامه بتصدير سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام المادة (٢) من القانون اتباع الإجراءات الجمركية المقررة والاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بالصفقة والمستندات الدالة على تمام التصدير بما في ذلك شهادة الصادر من الجمرع المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .

ويجوز أن يتم التصدير عن طريق طرف آخر بشرط تقديم المستندات المتعلقة بالتصدير والشهادة المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك خلال فترة الإقرار المقدم من المسجل .

(مادة ٤)

يراعى في تطبيق أحكام المواد (٤) ، (٥) ، (٦) ، من القانون ما يلي :

١ - المكلفون الملزمون بتحصيل الضريبة والإقرار عنها وتوريدها للمصلحة طبقاً لأحكام القانون هم :

(أ) المنتجون الصناعيون

(ب) المستوردون .

(ج) مؤدو الخدمات الخاضعة للضريبة .

(د) وكلاء التوزيع المساعدون للمكلفين .

(هـ) التجار والوكلاء التجاريون عدا المتعاملين منهم في سلع الجدول رقم (١) فقط .

٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الخصم المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون .

تستحق الضريبة على مبيعات المكلفين بتحقيق إحدى القرائع

الآتية :

الحرّة إلى السوق المحلي داخل البلاد لاستحق الضريبة إلا على قيمة الضرائب الجمركية المستحقة عليها.

الفصل الثالث

تقدير القيمة

(مادة ٦)

أولاً : في تطبيق أحكام المادة (١١) من القانون تكون القيمة الواجب الإقرار عنها التي تتخذ أساساً لربط الضريبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي المبالغ المدفوعة فعلاً مقابل السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة الدائبة بالفاتورة الضريبية التي حررها البائع المسجل إلى مشتر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر .

والمصلحة في غير ذلك من الحالات الحق في تقدير ثمن السلعة أو للخدمة الخاضعة للضريبة بالسعر أو المقابل في السوق مسترشدة بالسياسات البيعية والتسويقية للمسجل وبالسعر المتداول لذات السلعة بنفس الجودة ، وسنة الصنع والوصافات والعنشا والعلامة التجارية بين أكثر من بائع ومشت مستقل كل منهما عن الآخر في ذات المكان والزمان وفي نفس الظروف ووفقاً لما يثبت لدى المصلحة من مبررات .

ثانياً : يعدد في قيمة السلع المستوردة من الخارج التي تتخذ أساساً لربط في مرحلة الإفراج عنها من للجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة . ثالثاً : تتخذ القيمة المحددة لبعض السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة الواردة بالقوائم الصادرة من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أساساً لربط الضريبة بالنسبة لهذه السلع أو الخدمات .

رابعاً : يكون وعاء الضريبة على الخدمات الخاضعة لها في قيمة الخدمات الواردة بالفاتورة شاملة مقابل الخدمة دون أية ضرائب أو رسوم مبادية أخرى .

خامساً : تقبل الخصومات التجارية المتعارف عليها وذلك

في حالة ما إذا كان البيع من مسجل إلى مشتر مستقل عنه بحيث يكون وعاء الضريبة هو القيمة المدفوعة فعلاً .

سادساً : عند دخول السلع المصنعة في المناطق الحرة إلى داخل البلاد تحسب الضريبة عليها طبقاً للأسس المتخذة لتحصيل الضريبة الجمركية بمراعاة أن يكون وعاء الضريبة العامة على المبيعات هو كامل قيمة السلعة مضافاً إليها للضريبة للجمركية المستحقة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة .

سابعاً : تكون القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة عند الإفراج عن السلع المستوردة من الجمارك بالنسبة للسلع المعفاة من الضريبة الجمركية كلياً هي القيمة المقبولة للأغراض الجمركية فقط ، أما في حالة الإعفاء الجزئي من الضريبة الجمركية أو تخفيض هذه الضريبة فإن وعاء الضريبة هو القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة الجمركية مضافاً إليها قيمة الضريبة الجمركية المخفضة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة وبما لا يخل بمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لما يرد بالاتفاقيات الدولية .

ثامناً : في حالة البيع بالمقايضة فإن قيمة السلعة المتخذة أساساً لحساب الضريبة تكون هي قيمة السلعة المباعة بالسعر السائد في السوق .

الفصل الرابع

القوانين والإجراءات والإخطارات

والدفاتر والسجلات

(مادة ٧)

في تطبيق أحكام المادة (١٤) من القانون يلتزم المسجل بتحرير فاتورة ضريبية عند بيع سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة وتكون الفواتير من أصل وصورة يسلم الأصل للمشتري وتحفظ الصورة لدى المسجل ويتعين أن تكون الفواتير مرقمة بأرقام متسلسلة طبقاً لتواريخ تحريرها وتتضمن الفاتورة الضريبية البيانات الآتية :

رقم مسلسل الفاتورة ، وتاريخ تحريرها .

اسم المسجل وعنوانه ورقم التسجيل .

اسم المشتري وعنوانه ورقم تسجيله إن كان مسجلاً أو
محرراً .

بيان السلعة أو الخدمة المباعة وقيمتها وقيمة الضريبة المقررة ،
مع بيان إجمالي قيمة الفاتورة .

ويتم تسجيل بيانات الفاتورة بالسجل المعد لذلك لدى
المسجل أولاً بأول .

ويجوز لرئيس المصلحة تعديل تلك البيانات وإصدار نماذج
لقوائم ضريبية تتفق مع طبيعة نشاط بعض المسجلين .

كما يجوز لرئيس المصلحة بالنسبة لتجار التجزئة الذين
يتعذر عليهم إصدار فاتورة ضريبية عن كل عملية بيع وضع
نظم مبسطة لأغراض حساب ضريبة المبيعات بما في ذلك عدم
إصدار فواتير ضريبية إلا عند طلبها من المشتري .

وللجمعيات التعاونية الإنتاجية والجمعيات التي تتبعها أسر
منتجة والتي تقوم بشراء مستلزمات الإنتاج وبيعها لأعضائها
المسجلين من الحرفيين وأصحاب الورش والصناعات الصغيرة
والأسر المنتجة أن تحرر للمستور بيانات مع فاتورة البيع يوضح
فيه أن مستلزمات الإنتاج مشتركة بموجب فاتورة ضريبية من
منتجين أو مستوردين أو تجار مسجلين وأنه سبق للجمعية سداد
ضريبة المبيعات عنها مع تحديد قيمتها وقيمة الضريبة المقررة
عليها بموجب فاتورة ضريبية ويعتبر هذا البيان للأعضاء
مستنداً لإجراء الخصم المنصوص عليه في المادة (٢٣) من
القانون .

(مادة ٨)

في تطبيق أحكام المادة (١٥) من القانون يلتزم المسجل
بإمساك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها في قانون رقم
(١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة وكذلك السجلات
والدفاتر المحاسبية المنتظمة التي يسجل فيها أولاً بأول العمليات
التي يقوم بها وهي :

١ - دفتر المشتريات : يتضمن بيانات فواتير الشراء أو
شهادات الإجراءات الجمركية .

٢ - دفتر المبيعات : يتضمن بيانات الفواتير الضريبية
المحررة لمبيعاته من السلع والخدمات .

٣ - دفتر المردودات : يتضمن بيانات فواتير المبيعات
والمشتريات المرتدة من واقع بيانات إشعارات الخصم
والإضافة .

٤ - دفتر الصادرات : يتضمن بيانات رسائل الصادر بما
في ذلك رقم شهادة الصادر الجمركية وتاريخ التصدير وبناه
للتصدير وجهة الوصول .

٥ - سجل المخازن ويقيم به حركة المخزون أولاً بأول .

٦ - دفتر اليومية الأصلي : للمسجل الذي تجاوز رأس ماله
المستمر ٢٠ ألف جنيه .

٧ - دفتر الجرد للمسجل الذي تجاوز رأس ماله المستمر
٢٠ ألف جنيه .

٨ - دفتر ملخص ضريبة المبيعات : يوضح فيه إجمالي
الصفقات أو العمليات المتطابقة بالضريبة (موضعاً رقم
كل دفتر استخرجت منه هذه الإجماليات) ويشتمل هذا الدفتر
على البيانات الآتية :

(أ) بيان إجمالي قيمة المبيعات وإجمالي قيمة المشتريات
بنون الضريبة .

(ب) إجمالي الضريبة على المبيعات التي حملها على
مبيعاته وكذلك على مبيعات الاستعمال الشخصي أو الخاص
والتصرفات القانونية الأخرى وذلك عن كل فترة ضريبة
على حدة .

(ج) إجمالي الضريبة على المشتريات (المخفلات) القابلة
للخصم .

(د) قيمة التصويبات من واقع سدادها من المسجل عن كل
فترة ضريبة بعد الخصم .

وفي حالة استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلي يجوز
الاعتماد بالبيانات والملفات المستخدمة كبديل لتلك الدفاتر .



أما بالنسبة للتاجر الذي يتبع أحد نظم التجزئة فعليه إمسالك الدفاتر الآتية :

- (أ) دفتر المشتريات .
 - (ب) دفتر المتحصلات اليومية (دفتر المبيعات) .
 - (ج) دفتر ملفص الضريبة على المبيعات .
- ويجوز لرئيس المصلحة بالنسبة لبعض المسجلين أن يحدد دفاتر وسجلات وفواتير مبسطة تتفق وطبيعة أنشطتهم .

(مادة ٩)

مع عدم الإخلال بما ورد بالفقرة الأولى من المادة السابقة على كل مسجل يقوم بإنتاج سلعة من السلع الواردة بالجدول رقم (١) من القانون أن يسك :

- (أ) دفتر لإثبات المواد الأولية الداخلة في إنتاج السلعة الخاضعة للضريبة .
- (ب) دفتر لتقيد بيانات السلع المنتجة وكذلك للعمليات التي تقوم بها ..

(مادة ١٠)

تكون صفحات كل دفتر من الدفاتر والسجلات المشار إليها في المادتين السابقتين خالية من أى فراغ أو كتابة فى لحواشئ . ويجوز الاعتماد بقوائم البيانات ، شريط آلة تسجيل النقد ، التي تتعلق بمقدار الضريبة فى حالة استخدام المسجل (ماكينات تسجيل النقدية ، أو أجهزة البيع الالكترونية) ويصدر رئيس المصلحة القواعد والإجراءات التي تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها ومراجعتها .

ويجب أن يحتفظ المسجل بالسجلات والدفاتر وصور الفواتير ومستندات البيانات الخاصة بشريط آلة تسجيل النقد والبيع الالكتروني لمدة ثلاث سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التي أجرى فيها القيد .

(مادة ١١)

فى تطبيق أحكام المادة (١٦) من القانون على كل مسجل أن يقدم للمأمورية المختصة إقراراً شهرياً عن الضريبة المستحقة عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة لها على النموذج

رقم (١٠) ض . ع . م . المعد لهذا الغرض وذلك خلال الشهرين التاليين لانتهاء كل فترة ضريبية مقدراً بسداد الضريبة وفقاً لأحكام المادة (٣٢) من القانون على أن يقدم إقرار شهر أبريل وتؤدى الضريبة فى موعد غايته لليوم الخامس عشر من شهر يونية .

على أن يراعى استيفاء البيانات الواردة ببيان المشتريات بالإقرار الضريبى وهى رقم الفاتورة وتاريخها والقيمة وضريبة المبيعات المسددة للقابلة للخصم وغير القابلة للخصم واسم البائع ورقم تسجيله ونوع السلعة أو الخدمة .

وبالنسبة لسلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيقدم المسجل إقراره على النموذج رقم (١٠٠) ض . ع . م . مقدراً بسداد الضريبة وفقاً لأحكام القانون خلال الشهر التالى لانتهاء كل فترة ضريبية .

ويلتزم المسجل بتقديم الأقرار ولو لم يكن قد حقق بيعاً أو قدم خدمات خاضعة للضريبة خلال الفترة الضريبية ، على أنه اذا وافق انتهاء المدة المقررة لتقديم الأقرار وتسدّد الضريبة عطلة رسمية فيعتبر أول يوم عمل تالى العطلة مفعماً لهذه المدة .

ويجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه بالنسبة لبعض المستوردين الذين يقومون بالاستيراد مرة واحدة أو مرتين فى السنة الموافقة على الاكتفاء بتقديم الأقرار فى الشهر الذى تم فيه عملية الاستيراد إذا ما اقترنت بواقعة البيع خلال هذه الفترة دون حاجة إلى تقديم إقرار شهرى .

الفصل الخامس

التسجيل

(مادة ١٢)

فى تطبيق أحكام المادة (١٨) ، الفقرة (٦) من المادة (٤٧) من القانون على كل من :

- (أ) المنتج الصناعى أو مؤدى الخدمة الذى بلغ أو جاوز حد التسجيل .
- (ب) المستورد مهما كان حجم مبيعاته .

٣ - تعدد المصلحة رقم التسجيل للمكلف وتصدر له شهادة تسجيل (نموذج رقم ٣ ض. ع. م) وتختره بها رقم النموذج رقم (٤) ض. ع. م لوضعها في مكان ظاهر بالمفتاة.

(مادة ١٣)

في تطبيق أحكام المادة (١٩) من القانون يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي لم يبلغ إجمالي قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة والمعفاة منها أو من الخدمات الخاضعة للضريبة حد التسجيل المقرر أن يقدم إلى المصلحة طلباً لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١) ض. ع. م المرافق وفي حالة تسجيله يعتبر مخاطباً بأحكام القانون ويتبع في التسجيل الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

(مادة ١٤)

١ - تصدر شهادات التسجيل المنصوص عليها في المادة (٢٠) من القانون وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق وتعتمد من رئيس المصلحة أو من ينييه وتختتم بخاتم شعار الدولة وترسل الشهادة بعد إصدارها إلى المسجل رقم النموذج (٤) ض. ع. م (إخطار بالتسجيل) وعلى المسجل وضع الشهادة في مكان ظاهر بمقر النشاط الرئيسي لتكون تحت نظر الجمهور طوال الوقت أما النسخ الأخرى لهذه الشهادة فيتم وضعها في مكان ظاهر أمام الجمهور بالفروع التابعة للمسجل .

٢ - يجب على المسجل في حالة فقد أو تلف الشهادة أن يطلب استخراج صورة رسمية منها على النموذج رقم (٧) المعد لذلك وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار رئيس المصلحة .

(مادة ١٥)

في تطبيق أحكام المادة (٢١) من القانون على كل شخص طبيعي معنوي مسجل أو مسئول عن التسجيل أن يخطر للمصلحة كتابة خلال ٢١ يوماً بأي تغييرات تحدث على بيانات طلب التسجيل كالاسم والعنوان أو طبيعة النشاط

(ج) منتج سلع الجدول رقم (١) مهما كان حجم مبيعاته .

(د) وكيل توزيع المسجل مهما كان حجم مبيعاته .

(هـ) التاجر والوكيل التجاري الذي بلغ أو تجاوز حد

التسجيل .

أن يقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج (١) المرافق السجل المعد لهذا الغرض خلال المدة التي يصدر بتحديد قرار من الوزير .

ويتعين على كل مكلف بلغت مبيعاته حد التسجيل أو جاوزته في أي سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بالقانون أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه خلال الشهر الذي بلغت مبيعاته أو مقابل الخدمات التي قدمها حد التسجيل أو تجاوزته .

ولا تسرى أحكام التسجيل في جميع الأحوال على المنتجين أو المستوردين الذين يقتصر نشاطهم على سلع معفاة وكذا التجار الذين يقتصر نشاطهم على الاتجار في سلع معفاة أو سلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون ويعتد بما تقدمه الجمعيات التعاونية الإنتاجية أو الجمعيات الخيرية من بيانات عن قيمة مبيعات أعضائها أو الأسر المنتجة التابعة لها عند بلوغ حد التسجيل الوارد في هذا القانون .

وتعتبر كل أسرة منتجاً صناعياً قائماً بذاته وتكون من المكلفين المخاطبين بأحكام القانون إذا بلغت مبيعاتها حد التسجيل المشار إليه .

ويتبع القواعد والإجراءات الآتية لتسجيل المكلفين :

١ - يقدم طلب التسجيل إلى للمأمورية الواقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للمكلف .

٢ - تقوم المأمورية بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة .

وعلى المأمورية قيده بصفة مبدئية وإخطار المكلف على النموذج رقم (٢) ض. ع. م فوراً لاستيفاء طلب التسجيل خلال المدة المحددة في الطلب .

وتفيد طلبات التسجيل المستوفاة والتي يتم استيفائها في السجل المعد لهذا الغرض بالمأمورية .



تسجيله تستحق الضريبة على السلع التي في حوزته وقت إلغاء التسجيل .

وفي جميع الأحوال لا يتم إخطار المسجل بقرار إلغاء تسجيله إلا بعد إعادة شهادة التسجيل وشهادات الفروع (نموذج ٣ ض. ع. م.) الصادرة له .

الفصل السادس

خصم الضريبة والإعفاء منها وردها

(مادة ١٧)

في تطبيق المادة (٢٣) من القانون للمسجل خلال الفترة للضريبة أن يخصم من إجمالي الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة ما سبق تحميله من ضريبة على ما يلي :

أولاً : المردودات من مبيعاته وفقاً للشروط والأوضاع الآتية :

١ - ألا يخصم إلا ما سبق سداده من ضريبة على السلع المرتهدة .

٢ - أن تكون السلع المرتهدة قد تم استلامها فعلاً بحالتها التي بيعت عليها وتم قيد بياناتها في الدفاتر والسجلات المنتظمة للمسجل وتم رد قيمتها إلى المشتري بما فيها الضريبة أو تعويضاً لحسابه بدفاتر المسجل .

٣ - يصدر المسجل إشعار خصم / إضافية مؤرخاً ويحمل رقماً مسلسلأ متبناً به بيانات كل من البائع والمشتري .

ثانياً : المدخلات والمشتريات بغرض الإيجار :

الضريبة على المدخلات والمشتريات بغرض الإيجار القابلة للخصم التي يمكن للمسجل خصمها من إجمالي الضريبة المستحقة على مبيعاته الخاضعة للضريبة خلال الفترة للضريبة (بشرط حيازته لفواتير ضريبة بتلك المبالغ) هي :

١٠ - ما سبق سداده من الضريبة على المدخلات من السلع المصنعة محلاً وكذلك المشتريات بغرض الإيجار إذا كانت جميع مبيعاته خلال الفترة للضريبة خاضعة للضريبة .

الرئيسي الخاضع للضريبة أو الأنشطة الأخرى وتستخرج شهادة تسجيل جديدة بذات رقم التسجيل متضمنة البيانات الجديدة مع رد شهادة التسجيل السابقة .

(مادة ١٦)

في تطبيق أحكام المادتين (٩) ، (٢٢) من القانون يراعى ما يلي :

١ - يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى تسجيل أى مسجل فقد أحد شروط التسجيل التي يطلبها القانون وذلك اعتباراً من تاريخ آخر يوم في الفترة الضريبية التي صدر فيها قرار الإلغاء .

كما يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه إلغاء تسجيل المسجل طبقاً لأحكام المادة (١٩) من القانون من تلقاء نفسه لأسباب يقرها أو بقاء على طلب صاحب الشأن وعلى المصلحة أن تخطر المسجل بتاريخ إلغاء تسجيله بخطاب موصى عليه يعلم الوصول .

٢ - على كل مسجل يتوقف كلية عن مزاوله جميع الأنشطة الخاضعة للضريبة أو تصفية نشاطه أن يخطر في فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ توقفه عن ذلك النشاط أو تصفيته ، وعلى رئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى التسجيل اعتباراً من تاريخ آخر يوم في الفترة الضريبية التي تم خلالها التوقف عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة .

٣ - ترسل إخطارات التوقف المنصوص عليها في الفترة السابقة بكتاب موصى عليها في الفقرة السابقة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول إلى رئيس المصلحة أو من يفوضه يحدد فيه تاريخ توقف المسجل عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وما إذا كان ينوي استئناف ممارسة النشاط خلال السنة من عدمه .

وعليه الاحتفاظ بإخطار إلغاء التسجيل (نموذج ٥ ض. ع. م.) وجميع الدفاتر والسجلات وصور الفواتير الخاضعة بالضريبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بالإلغاء .

٤ - في حالة تحقيق للمسجل لمبيعات أقل من حد التسجيل المقرر وفقاً لأحكام القانون أو توقف عن مزاوله للنشاط وألغى

لشهر التالى لهذه الواقعة وذلك على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للبائع إضافة الزيادة فى الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة للمصلحة بأقراره .

(ب) بالنسبة للمشتري قلّه خصمها من الضريبة المستحقة على مبيعاته باعتبارها ضريبة على المدخلات أو المشتريات السابق تحميلها بالضريبة .

٢ - إذا كانت قيمة الصفقة قد عدلت بالنقص فطى كل من البائع والمشتري مراعاة إظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالى لهذه الواقعة كالآتى :

(أ) بالنسبة للبائع قلّه خصمها من الضريبة المستحقة على مبيعاته من إقراره .

(ب) بالنسبة للمشتري فطيه إضافة قيمة النقص فى الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة بأقراره .

ويراعى بالنسبة لما ورد بالفقرات أولاً وثانياً وثالثاً من هذه المادة للشروط التالية :

(أ) فى حالة السلع المرردة يجب أن يكون قد تم استلامها وقيدت بياناتها فى الدفاتر والسجلات .

(ب) أن يكون لدى المشتري دليل كتابى يؤيد حدوث التتزيل فى الزمن .

(ج) أن تكون إشعارات الخصم والإضافة مبيناً بها عنوان البائع ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة الضريبية الأصلية وتاريخها وكافة البيانات اللازمة التى تتعلق بتتزيل أو زيادة للزمن وقيمة مبلغ التتزيل أو الإضافة وبيان منفصل بالضريبة المستنزلة أو المضافة .

(د) أن يكون اشعار الخصم أو الإضافة مؤرخاً ويحمل رقماً مسلسلأ .

(هـ) أن تكون نسبة الضريبة المخصومة إلى إجمالى الضريبة التى تم خصمها على المشتريات هى نفس نسبة الضريبة التى حملت بها السلع إلى ثمن تلك السلع .

وابتداءً مع مراعاة أحكام المادتين (٣) ، (٢٠) من هذه

٢ - ما سبق سداده من ضريبة على السلع المستوردة خلال الفترة الضريبية وفقاً لبيانات شهادة الإجراءات الجمركية .

٣ - إذا كانت الضريبة السابق تحميلها على المدخلات والمشتريات بفرض الانتاج تزيد على الضريبة المستحقة على المبيعات خلال شهر المحاسبة يتم خصم الضريبة المستحقة على المبيعات من الضريبة السابق سدادها على المدخلات شهرياً حتى يتم استنفادها .

٤ - إذا كانت بعض مبيعاته (مخرجاته) وليس كلها - خلال الفترة الضريبية تخضع للضريبة فيتم للخصم على الوجه التالى :

(أ) يخصم إجمالى الضريبة على المدخلات التى تستخدم فقط فى صناعة المخرجات الخاضعة للضريبة سواء تمت عملية التصنيع فى الفترة الضريبية أو بعدها .

(ب) لا تخصم الضريبة على المدخلات التى تستخدم فى صناعة المخرجات المعفاة من الضريبة سواء تمت عملية التصنيع خلال الفترة الضريبية أو بعدها .

(ج) تخصم الضريبة على المدخلات التى تستخدم فى مخرجات بعضها خاضع للضريبة وبعضها معفى طبقاً لنسبة المخرجات الخاضعة للضريبة إلى إجمالى المخرجات .

(د) يحرر البائع إشعار إضافة بالضريبة على مدخلات السلع المعفاة فى البندين (ب) ، (ج) إذا قام بخصمها فى إقرارات سابقة .

(هـ) تسرى ذات القواعد السابقة على الضريبة السابق تحميلها على السلع المبعة بمعرفة المسجل فى كل مرحلة من مراحل التوزيع .

ثالثاً : تعديل القيمة

إذا نتج عن الحسابات فيما بين مسجل ومسجل آخر تعديل فى قيمة الصفقة السابق سداد الضريبة عليها من زيادة أو نقص بعد تقديم الإقرار يتبع الآتى :

١ - إذا كانت قيمة الصفقة قد عدلت بالزيادة فطى كل من البائع والمشتري إظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال

٥- يجوز لمصلحة الجمارك في الحالات التي تم فيها الاتفاق مع المصلحة أن ترد للضريبة على السلع المصدرة وعلى السلع المستوردة المواد تصديرها للخارج سواء بحالتها أو استخدمت في مصنوعات محلية مصدرة إلى الخارج وذلك وفقاً للإجراءات الجمركية في شأن البضائع المصدرة .

وبالنسبة للمخاطر البلاد له حق استرداد الضريبة السابق سندها للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاضعة للضريبة بمبلغ لا يقل عن أربعة آلاف جنيه مصري على أن يتم خروجها بصحبته وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ الشراء ويتم استرداد الضريبة عن طريق البنك المنفذ للجمركي أو عن طريق إدارة رد الضريبة بالمصلحة وذلك بموجب شيك يرسل على عنوانه وتخصم مصاريف إدارية بواقع (٥%) من إجمالي قيمة المبلغ المسترد ، وذلك بشرط تقديم المستندات التالية :

صورة جواز السفر

الفاتورة الضريبية

نموذج (١٢٤) من ع. م) ويجوز لرئيس المصلحة وضع أية قواعد أو إجراءات لازمة لرد الضريبة على تلك السلع .

وفي جميع الأحوال لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بذات الفئة والقيمة التي كانت سارية وقت السداد وعلى ما تم تصديره بالفعل .

ويكون رد الضريبة السابق تحصيلها عن السلع المصدرة بمعرفة مصلحة الجمارك خصماً على حساب المصلحة . (مادة ٢٠)

في تطبيق أحكام البند (٢) من المادة (٣١) من القانون يشترط لرد الضريبة التي حصلت بطريق الخطأ أن يتقدم صاحب الشأن بطلب كتابي موضحاً به قيمة الضريبة المحصلة بالخطأ وسببه مع ذكر بيان الفترة الضريبية التي وقع فيها الخطأ ويرفق بالطلب المستندات المؤيدة لذلك .

اللائحة في حالة زيادة مقدار الضريبة المستحقة لرد المسجل نتيجة التصدير عن الضريبة المستحقة على مبيعاته خلال الفترة الضريبية فله أن يطلب من المصلحة رد الفرق بين مستحقاته من الضريبة على مشترياته أو مدخلاته في السلع المصدرة والضريبة المستحقة على مبيعاته عن الفترة الضريبية المقدم عنها إقراره الشهري وذلك بعد التأكد من استيفاء الشروط الواردة بالمادة (٣) من اللائحة .

وللمسجل الذي يقتصر نشاطه على التصدير وحده أن يطلب من المصلحة رد الضريبة السابق تحميلها على قيمة مدخلات إنتاجه ومشترياته بفرض للتصدير في حدود إقراره وباتباع الإجراءات المقررة في هذه اللائحة .

وعلى المصلحة رد الفرق المشار إليها في موعد غايته ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب مؤيداً بالمستندات . (مادة ١٨)

لا يسرى الخصم المبين بالمادة السابقة على السلع والخدمات الواردة بالجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين للقانون سواء كانت عن سلع وخدمات خاضعة بذاتها أم كمدخلات في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة . (مادة ١٩)

في تطبيق أحكام البند (١) من المادة (٣١) من القانون ترد الضريبة على السلع التي يتم تصديرها للخارج سواء بحالتها أو أدخلت في تصنيع سلع أخرى في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تقديم طلب الرد وفقاً للشروط الآتية :

١- أن تكون السلع قد تم شراؤها من مسجل وأن يكون لدى المشتري فاتورة ضريبية .

٢- ألا تكون السلعة مستعملة .

٣- أن تكون السلع قد تم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك .

٤- على طالب الرد أن يرفق مع طلبه للمستندات الدالة على التصدير والفاتورة الضريبية وأن يحتفظ بسجل يقيّد فيه بيانات السلع المصدرة ورقم شهادة الصادر وتاريخ التصدير .

٢ - يشترط لإعفاء السلع والمستعقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية أن تقدم الجهة المانحة أو صاحب الشأن بطلب إلى المصلحة للإعفاء مرفقاً به ما يفيد أن هذه الأشياء شخصية مع التعهد بعدم تصريفها حائزها فيها إلى الغير خلال المدة المحددة بالقانون وما يثبت أنه حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو ديدنية معترف بها .

٣ - الأمثلة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج من السلع المحلية أو الأجنبية الواردة معهم أو المشتراة من الأسواق أو المناطق الحرة تحدد قيمتها المعفاة من الضريبة بنصف قيمة الإعفاء الجمركي المقرر وفقاً لأحكام قانون الجمارك .

(مادة ٢٣)

يشترط في تطبيق أحكام المادة (٢٩) من القانون ما يأتي:

أولاً - بالنسبة لاحتياجات وزارة الدفاع :

١ - أن يكون تصديق السلع والخدمات المعفاة بشهادة من وزارة الدفاع بأنها لازمة لأغراض التسليح معتمدة من رئيس الشؤون المالية للقوات المسلحة أو من يفوضه .

٢ - تسري أحكام هذه المادة على جميع قيادات القوات وهيئات وإدارات وأجهزة القوات المسلحة والصناديق التابعة لوزارة للدفاع أو الملحقة بها .

٣ - أن يكون تمويل وشراء هذه الأصناف من موازنة وزارة للدفاع أو من مواردها الذاتية .

٤ - تكون هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة هي جهة التعامل مع المصلحة فيما يتعلق بتنظيم أحكام هذا الإعفاء .

٥ - في حالة شراء أو استيراد أو بيع أي صنف أو أداء أي خدمة غير مقرر اعفاؤها تخطر هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة المصلحة فوراً لاتخاذ إجراءات تحصيل الضريبة الواجبة .

٦ - تشكل لجنة خاصة من المصلحة وهيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة بقرار يصدر من رئيس المصلحة بالاتفاق مع

وترد الضريبة التي يتبين أنها حصلت بطريق الخطأ في موعد غايته ثلاث شهور من تاريخ تقديم للطلب .
(مادة ٢١)

في تطبيق أحكام المادة (٢٥) من القانون يلتزم المستفيد بالإعفاء بأن يقدم إقراراً يتعهد فيه بعدم التصرف في السلعة المعفاة في غير الغرض الذي اعفيت من أجله خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ الإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ السداد ما لم يقض نظام المعاملة بالمثل بغير ذلك .

وتتبع في هذا الشأن القواعد الآتية :

١ - على للمستفيد من الاعفاء أن يخطر المصلحة برغبته في التصرف أو تعديل الاستعمال قبل شروعه في التصرف .

٢ - موافاة المصلحة بموافقة وزارة الخارجية على التصرف وأن نظام المعاملة بالمثل لا يقضى بغير ذلك .

٣ - على المصلحة أن تقوم بمعاينة السلعة لتحديد قيمتها حسب حالتها وفئة الضريبة السارية ومقدار الضريبة المستحقة وقت السداد ولها أن تستعين بالمختصين في مصلحة الجمارك في هذا الخصوص .

٤ - تحرر المصلحة كتاباً إلى طالب التصرف بما يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة أو أية مبالغ أخرى في حالة استحقاقها .

(مادة ٢٢)

في تطبيق أحكام المادة (٢٧) من القانون تطبق الأحكام الواردة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٦ بشأن الإعفاءات الجمركية على الأصناف المستوردة .

أما بالنسبة للسلع المحلية المحددة بالمادة المشار إليها فتعفى من الضريبة في الحدود والشروط والأوضاع الآتية :

١ - المعينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالمعامل الحكومية بشرط تقديم شهادة من معمل حكومي بما يفيد التحليل واستهلاك العينة .

٣ - تسرى بالنسبة لهذه الجهات كل فيما يخصه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في البنود (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) من الفقرة أولاً من هذه السادة .

٤ - تقتزم الجهات المشار إليها بسداد الضريبة على ما تشترطه لغير الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة وعلى ما يتم بيعه لجهات غير مغفاه من الضريبة .

الفصل السابع تحصيل الضريبة

(مادة ٢٤)

يؤدى للسجل الضريبة المستحقة عن كل فترة ضريبية وفق إقراره الشهري إلى المأمورية المختصة وذلك في موعد اقضاء الشهرين التاليين لانتهاء الفترة الضريبية فيما عدا إقرار شهر أبريل فتؤدى الضريبة في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو وبالنسبة لسلع جدول رقم (١) فتؤدى للضريبة خلال الشهر التالي لانتهاء الفترة الضريبية ويجوز لرئيس المصلحة تحديد الجهة التي تتلقى الإقرار الشهري والضريبة المستحقة ووسيلة السداد .

ويجوز بقرار من الوزير مد فترة الأقرار بحسب الاقضاء وفقاً للمادة (١٦) من القانون ويجوز لرئيس المصلحة بقرار منه تحديد إجراءات لتحصيل الضريبة تتفق وطبيعة بعض السلع وتؤدى الضريبة المستحقة بالنسبة للسلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمر كالمخصص وقت سداد الضريبة للجمركية وفقاً للإجراءات الجمركية المقررة في هذا الشأن ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل

ويجوز لرئيس المصلحة الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة للصناعة الإنتاجية وممارسة النشاط وذلك وفقاً لشروط السداد والحدود والقواعد والضمانات التي يصدر بها قرار منه ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل أداء الضريبة المستحقة بالكامل .

رئيس هيئة الشؤون المالية لمتابعة الإجراءات التنفيذية المنطة بهذا الإعفاء .

٧ - تدبج الإجراءات الآتية لتطبيق الإعفاء المقرر :

(أ) تقوم وزارة الدفاع بتحرير شهادة تقدمها إلى السجل حسب الأحوال معتمدة من السيد رئيس هيئة الشؤون المالية بالقوات المسلحة أو من يفوضه تنفيد بأن الإحتياجات المطلوبة تدبجها للقوات المسلحة هي لأغراض التسليح مرفقاً بها موافقة المصلحة على الاعفاء .

(ب) يقوم السجل بالبيع لوزارة الدفاع غير محمل بالضريبة مع اصدار الفاتورة الضريبية موضحاً بها أن الاصناف لوزارة الدفاع طبقاً للمادة (٢٩) من القانون ويثبت ذلك في دفاتره مع احتفاظه بأصل شهادة الإعفاء المشار إليها في الفقرة السابقة .

(ج) تقوم وحدات وزارة الدفاع المختصة بالاعفاء بقاء بيانات الفواتير الضريبية الصادرة من المسجلين بقاءها .

٨ - يخطر رئيس هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة رئيس المصلحة باسم من يفوضه بإصدار الشهادة المشار إليها ونموذج توقيعه .

ثانياً - بالنسبة لإحتياجات الجهات الأخرى :

١ - تسرى أحكام المادة (٢٩) من القانون على إحتياجات كل من الجهات التالية واللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي :

(أ) الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي .

(ب) وزارة الداخلية .

(ج) الهيئة العربية للتصنيع .

(د) هيئة الأمن القومي .

٢ - يصدر الوزير أو رئيس الهيئة المختص أو من يفوضه شهادة تنفيد بأن هذه الإحتياجات لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي على أن يخطر رئيس المصلحة باسم من يفوضه ونموذج توقيعه .

أولاً :

١ - لا يجوز إجراء عمليات تحويل الكحول للنقى للوقود أو للصناعة إلا في مصانع إنتاجه أو في المناطق الجمركية إذا كان مستورداً .

ويشترط في جميع الأحوال أن يتم التحويل بحضور لجنة من المصلحة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام الشخص . وإذا كان تحويل الكحول لأغراض الصناعة يتم وفقاً لنظام صناعي خاص وجب الحصول على موافقة هيئة الرقابة الصناعية في كل حالة على حدة .

٢ - بعد إتمام عملية التحويل سواء للوقود أو للصناعة تؤخذ عينة ثلاثية من اللناج ومن المواد الأخرى التي استعملت في التحويل وتختم الأوعية التي تم التحويل بداخلها ولا يفرج عن الكمية إلا بعد ورود نديجة التحليل من المعمل الكيماوى بأنها محولة تحويلاً كاملاً .

٣ - على أصحاب المصانع والمعامل الذين يسمح لهم بالحصول على الكحول محول للصناعة إمساك دفاتر وسجلات مبين بها الكمية الواردة وكيفية التصرف فيها وتكون هذه الدفاتر والسجلات خاضعة لإشراف المصلحة .

٤ - الكحول المحول للصناعة هو المحول لاستخدامه في إحدى الصناعات الأساسية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس المصلحة بعد الاتفاق مع رئيس هيئة الرقابة للصناعة وتعدد مواد ونسب التحويل في كل حالة .

ثانياً :

١ - تتلزم المصانع والمعامل التي تنتج نبيذ العنب الطازج وعصير العنب الذي أوقف اختتماره بإضافة الكحول والمشروبات الكحولية بإمساك سجلات لانبات مراحل التصنيع المختلفة (تخمير - تقطير - تكرير - كسر - تخفيف - تعبئة) وإخطار المصلحة قبل كل عملية بأربعة وعشرين ساعة على الأقل للندب من يلزم لأعمال الرقابة بما في ذلك وضع الأختام على الأجهزة والأدوات . وعلى صاحب الشأن فور انتهاء عملية التقطير وكذا

كما يجوز لرئيس المصلحة تحديد الضمانات المناسبة بقيمة الضريبة المستحقة على السلع المفرج عنها برسم التصدير وكذلك تحت أى من الأنظمة الجمركية الخاصة .

(مادة ٢٥)

تستحق ضريبة إضافية بواقع نصف في المائة من قيمة الضريبة التي يتأخر سدادها عن المواعيد المحددة بالمادة السابقة عن كل أسبوع أو جزء منه إلى نهاية للفترة المحددة للسداد .

وللمصلحة الحق في اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى لاستدعاء الضريبة والضريبة الإضافية وأيه مستحقات أخرى في حالة عدم سدادها في المواعيد المقررة .

(مادة ٢٦)

في تطبيق أحكام المادة (٢٣) من القانون تعدبر خدمات ذات طبيعة مستمرة للخدمات التي تؤدى بصفة منتظمة وغير متقطعة لتحقيق احتياجات المستفيدين منها وتحصل قيمتها نقداً أو بفاتورة أو بما يقوم مقامها في مواعيد ينظمها مودى الخدمة ويصدر بتحديد الخدمة ذات الطبيعة المستمرة قرار من الوزير في كل حالة على حدة .

الفصل الثامن

الرقابة

(مادة ٢٧)

في تطبيق أحكام (المادة ٤٠) من القانون تلم الرقابة المتعلقة بالضريبة على أسس مستقلة ودفترية وعند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلى بحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها وفي حالة عدم توافر هذه الأسس لرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لأحكام الرقابة ويجوز له في بعض الحالات لاعتبارات خاصة تتفق بطبيعة السلعة وضع إجراءات للرقابة وتقرير نظام رقابى خاص بها .

مع مراعاة الفقرة السابقة فإنه بالنسبة لسلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون يراعى ما يأتي :

عمليات التخمين (بالنسبة للأنبذة) أن يحدد موعداً للعبئة وتظل الكميات المنتجة حتى تتم التعبئة تحت الرقابة المباشرة للمصلحة .

ويقوم مندوب المصلحة بإثبات الكميات المعبأة ووضع العلامات المميزة (بندول) وإثبات مقدار الضريبة المستحقة وأخذ التعهد اللازم بأدائها وتثبيت كل الإجراءات في محضر يوقع عليه من مندوب المصلحة والسجل أو من ينييه قانوناً .

٢ - على صاحب الشأن إخطار المصلحة بعد تعبئة المشروبات الكحولية الداخل في صناعته الكحول الأنيلى الذى غير المحول مهما بلغت درجته الكحولية بأربع وعشرين ساعة لندب من يلزم للاطلاع على السجلات الممسوكة بمعرفة السجل والمودن بها كميات الكحول الذى المشتراة والتي تم كسرها وتعبئتها والإطلاع على فواتير الشراء وخصم الكميات التى تم كسرها وتعبئتها على الفواتير وأخذ إقرار على صاحب الشأن بأن الكحول الذى تم كسره مسدد عنه الضريبة المستحقة وأنه ليس ناتجاً من كحول آخر تم الحصول عليه بالتقليد بمعرفة أو من كحول محول للصناعة أو للوقود .

وتلصق علامة مميزة تعد لهذا الغرض على مسئولية صاحب الشأن على المشروبات الواردة بالفقرتين (ج . د) من البند (٧) من الجدول رقم (١)

٣ - على صاحب الشأن فيما يخص بصناعة العطور والكولونيا إمساك سجلات لإثبات الكميات المشتراة من الكحول الذى المستخدم فى صناعته طبقاً للجدول رقم (١) المرافق للقانون ويثبت فى السجلات رقم الفاتورة وتاريخها .
ثالثاً :

يراعى عند نقل كمية من الكحول أو الوسائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف وسواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو محلية من بلدة إلى أخرى للحصول على ترخيص من المصلحة بذلك .

ولا يصدر الترخيص المذكور إلا بعد التحقيق من أنها خالصة الضريبة .
(مادة ٢٨)

يجوز للمصلحة إلزام بعض المسجلين بأن يستعملوا ماكينات تسجيل للتدق أو أجهزة البيع الأليكترونى التى تظهر قيمة الضريبة المستحقة على مبيعاتهم .

ويضع رئيس المصلحة القواعد والإجراءات الخاصة بمراقبة هذه الماكينات .
(مادة ٢٩)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تلزم المنشآت المرخص لها بإنتاج السجائر الشعبية والدوسكاني ودخان الطوبون المعسل والنشوق والمدغة والدخان الشعر المخروط وغير المخروط أن تمسك سجلات تثبت بها كميات التبغ المشتراة والدخلة فى التصنيع وعلى صاحب الشأن الاحتفاظ بالمستندات المثبتة لذلك .

ويلتزم المستورد بإخطار المأمورية المختصة ببيان الجهات التى تم بيع التبغ إليها وكيفية التصرف فى سائر كميات التبغ المستوردة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية للشهر الذى تم فيه البيع .

كما يلتزم المسجل الذى يقوم بتصنيع الدخان الخام بإرفاق بيان بكميات ونوعيات الأدخنة المصنعة أو التى تم التصرف فيها رفق إقراره الشهري المقدم إلى المأمورية المختصة .
(مادة ٣٠)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٢) من القانون بغرض رئيس المصلحة ورئيس القطاع المختص ورئيس الإدارة المركزية المختص بالتصالح فى المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون مقابل محدد الضريبة والضريبة الإضافية حال الاستحقاق وتعويض فى حدود الغرامة المقررة بالمادة (٤١) من القانون .

(مادة ٣١)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٥) من القانون لا يجوز رفع

الضريبة المستحقة وفقاً لإقراره وطبقاً للشروط والصنابات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس المصلحة .

(مادة ٣٥)

في تطبيق أحكام للفقرة (٣) من المادة (٤٧) من القانون يتم أخذ عينات التحليل من السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون وفقاً لما يلي :

١ - أن تكون العينة بكميات كافية للتحليل وممثلة لطبيعة السلعة المأخوذة منها .

٢ - أن تكون العينة ثلاثية فيما عدا حالة الضبط فتكون ثنائية .

٣ - يوضح الجمع الأحمر على العينة ويختم عليه بخاتم مندوب المصلحة وصاحب الشأن أو بصمة إبهامه في حالة التهريب .

٤ - توضع بطاقة على كل عينة يوضح عليها بيان العينة واسم صاحبها وتاريخ أخذها ويوقع على البطاقة من صاحب الشأن ومندوب المصلحة أو مندوب جهة الإدارة عند الاقتضاء .

٥ - إذا امتنع صاحب الشأن عن وضع ختمه على الجمع الأحمر أو توقيمه أو بصمته أو ختمه على البطاقة يكتفى بتوقيع مندوب جهة الإدارة مع مندوب المصلحة ويثبت على البطاقة امتناع صاحب الشأن عن التوقيع .

٦ - ترسل إحدى العينات بموجب استمارة خاصة للجهة المختصة بالتحليل أو للخبر الذي شتمين به المصلحة وتحفظ الثانية بمخازن المصلحة وتسلم للثالثة لصاحب الشأن إذا كانت العينة ثلاثية مع أخذ الإقرار اللازم منه بالتحفظ عليها وعدم فسخ الأختام الموضوعة عليها أو التصرف فيها إلا بعد إخطاره بنتيجة التحليل .

٧ - تغيد العينة في السجل المعد لذلك بالمصلحة .

الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم للتهريب من الضريبة إلا بناء على إذن من الوزير .

كما يفرض رئيس المصلحة في التصالح في جرائم للتهريب المنصوص عليها في القانون ويفرض رئيس القطاع المختص في التصالح في جرائم للتهريب التي لا تتجاوز قيمة الضرائب والضرائب الإضافية والتعويض ٥٠ ألف جنيه

(مادة ٣٢)

يشترط لقبول النظر في طلب للتصالح في جرائم تهريب السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون أن يتضمن الطلب التنازل عن المضبوطات وسداد قيمتها في حالة عدم ضبطها .

(مادة ٣٣)

في تطبيق أحكام المادة (٤٦) من القانون يكون المسؤول هو الشريك المسؤول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتخب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية وفقاً للنظام المعمول به في المنشأة على أن تخطر إدارة المنشأة المأمورية المختصة باسم المدير المسؤول وأن تعيد الإخطار به عند تغييره .

الفصل التاسع

أحكام متفرقة

في تطبيق أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٧) من القانون وفيما لا يتعارض مع تطبيق أحكام القانون بشأن فرض ضريبة مبيعات على خدمات التشغيل للغير فإنه لا يعد تغييراً في حالة السلعة عملية التعبئة أو إعادة التعبئة أو التفكير أو التفتيح أو الطحن ولا تفرض الضريبة مرة أخرى على السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون عند تداولها في مراحل التوزيع . ويجوز للمسجلين المتعاملين في سلع للجدول رقم (١) المرافق للقانون تموية حسابات الضريبة على مردودات مبيعاتهم من

٨ - يحرر محضر تثبت فيه الإجراءات السابقة .

٩ - تسلم العينة المحفوظة بمخازن المصلحة لمعالجتها في حالة مطابقة نتيجة التحليل أو انتهاء الغرض الذي أخذت من أجله ويتم اعدام العينات التي ترد نتائج تحليلها غير مطابقة بعد انتهاء كافة الاجراءات سواء بالحكم النهائي أو بالتصالح .

لا يجوز لصاحب الشأن مطالبة المصلحة بتمن العينات .

لصاحب الشأن (أو من ينوبه) المرخص له في غير حالتي الضبط والعينة التي تؤخذ مفاجئة أن يطلب إعادة تحليل العينة الموجودة بمخازن المصلحة على نفقته الخاصة باتتبع الإجراءات الآتية :

(أ) تشكيل لجنة من موظفي الوحدة التنفيذية المختصة للتأكد من سلامة الأختام الموضوعة على العينة بحضور صاحب الشأن أو من يمثله .

(ب) في حالة إعادة التحليل تعتبر النتيجة نهائية وفي حالة تعذر تحليل العينة المحفوظة لدى المصلحة يتم تحليل العينة المحفوظة لدى صاحب الشأن .

(مادة ٣٦)

يشترط في تطبيق أحكام الفقرتين (٤) ، (٥) من المادة (٤٧) من القانون ما يلي :

١ - يلتزم كل من صدر له ترخيص بإنشاء أو تشغيل مصنع أو معمل لإنتاج سلع خاضعة للصريبة بأن يخطر السلعة بذلك على النموذج المعد لذلك .

٢ - في حالة التوقف الكلي أو الجزئي للمصنعة يتعين إخطار المصلحة على النموذج خلال المدة التي يحددها رئيس المصلحة لهذا الغرض .

(مادة ٣٧)

في تطبيق أحكام الفقرة (١٠) من المادة (٤٧) من القانون

يحدد مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة وكذلك أجور العمل الذي يقومون به لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمية على الوجه الآتي :

أولاً : فتح الخزانة بعد مواعيد العمل الرسمية المحددة لفتح الخزائن بواقع جديهي عن كل قسيمة سداد تستخرج

ثانياً : يحصل لحساب المصلحة مصاريف انتقال موظفيها لإجراء عمليات لصالح ذوى الشأن على الوجه التالي :

(٥٠) جنيها إذا كان الانتقال داخل المدينة التي يقع فيها مقر مأمورية ضرائب المبيعات المختصة فإذا تعدد الموظفون المنتقلون تكون المصاريف (١٠٠) جنيه ويضاف هذا المبلغ إذا كان الانتقال خارج المدينة بجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى ماقد يستحق من تكاليف بدل السفر وفقاً للنفقات المقررة .

ويودع ذو الشأن قيمة المصروفات خزائن السلعة قبل الانتقال .

(مادة ٣٨)

يصدر بضمن المطبوعات وطوابع البندول والعلامات المميزة والأختام ومصروفات التحليل التي يتحمل بها ذو الشأن قرار من الوزير .

الفصل العاشر

أحكام عامة

(مادة ٣٩)

في تطبيق أحكام المادة (٤٩) من القانون يكون للمصلحة حق التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها وفقاً للقواعد الآتية :

١ - تودع المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل

(مادة ٤٠)

يصدر رئيس المصلحة القرارات والمنشورات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة وله تعديل النماذج المرفقة أو إلغاء أو إضافة نماذج جديدة وفقا لمقتضيات العمل .

(مادة ٤١)

يجوز لرئيس المصلحة تقرير بعض القواعد الإجرائية الخاصة اللازمة لتطبيق أحكام القانون بما يتماشى وطبيعة نشاط بعض المسجلين وذلك بالاتفاق مع الجمعيات والتنظيمات المختلفة التابعين لها أو المنضمين إليها .

الفصل الحادي عشر

أحكام انتقالية

(مادة ٤٢)

في تطبيق المادة (٢٣) من القانون ومناسبة الانتقال لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة للمسجل أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته الضريبة السابق سدادها على مخزونه السلعي من المشتريات بغرض البيع والتي في حوزته في اليوم السابق لتاريخ بدء تحصيل الضريبة وذلك بموجب فواتير ضريبية وفقا للقواعد والضوابط والحدود التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

أما في حالة عدم وجود فواتير تبين قيمة الضريبة السابق سدادها تكون قيمة الضريبة الواجب توريدها للمصلحة واحد ونصف في المائة من ثمن بيع السلعة والتي تعادل الضريبة على القيمة المضافة بمعرفة التاجر على أن يتم التصرف في المخزون خلال موعده اقضاء شهر أكتوبر ٢٠٠١ .

مع مراعاة أن أية مبيعات للمخزون بعد المدة المذكورة يطبق بشأنه أحكام التحصيل والتوريد والخصم الواردة بالقانون.

المضبوطة وفقا لأحكام القانون بمخازن تعد لهذا الغرض بالمصلحة وذلك بالنسبة للسلع المحلية وتودع السلع المستوردة بمخازن المضبوطات بمصلحة الجمارك وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى أو نزول لأي من المصلحتين نتيجة للتصالح .

٢ - لا يجوز التصرف في المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل إليها إلا بعد إيلوتها إلى المصلحة أو مصلحة الجمارك حسب نوع السلعة المضبوطة نتيجة للتصالح أو صدور حكم نهائي بمصادرتها .

٣ - يكون التصرف في المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل المشار إليها بالبيع بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك حسب الأحوال كل في حدود اختصاصه وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وتعديلاته وتباشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية إجراءات البيع وفقا للقواعد المقررة قانونا في هذا الشأن .

٤ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون يجوز بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك كل في حدود اختصاصه التصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات وأدوات التهرب القابلة للتلف أو النقصان بطريق الممارسة وذلك في الحالات التي لا تحتل إجراء المزايدة وتودع حصيلة البيع أمانة إلى حين ثبوت إيلوتها نهائيا إلى الخزنة العامة .

٥ - تعمد بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك كل في حدود اختصاصه السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة .



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

ولجته مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال . تلك الحقيقة يؤكد حجم ونوعية انتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه انتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقا وغربا .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع : ن الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وترقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠٪ :

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ مشططة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ م : رجة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية

- خيوط الشانوهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

- وقد اضافت إلى انتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطا جديدا لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري ١/٥٠ نورمال وهاي بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصرفي .

* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠/٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم انتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول

الاتحاد الأوروبى - وياقى دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان -

تايبان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقيا : شبينكس

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الأسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

(ميراتكس)

شركة مشتركة بين مصر وإيران

أنشئت في ظل قانون استثمار المال العربي والأجنبي
رقم ٤٣ / ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤,٢٥٠ مليون جنيه

منها :

٥١٪ حصة الجانب المصري ويمثلها :

- شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج
- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار
- بنك الاستثمار القومي

٤٩٪ حصة الجانب الإيراني ويمثلها :

- المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو »
- * النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من
نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزي
- * الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالي ١٠٠ مليون جنيه
- * الإنتاج السنوي ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي
والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليون
دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا
وإيران ودول شمال أفريقيا ودول السوق الأوروبية المشتركة
والدول الإسكندنافية

* العمالة والأجور يبلغ عدد العاملين ٣٨٠٠ عامل منها ١٠٣٢ عاملة والباقي
من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه